

دراسات في: **الفرائد العربية**

سلسلة تقدرها وزارة الإعلام
في الكويت

معاجم على الموضوعات

تأليف
دكتور حسين نصّار

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م +

مطبعة حكومة الكويت

بسم الرحمن الرحيم

تقدير

هذه حلقة جديدة في سلسلة ((دراسات في التراث العربي)) كتبها الاستاذ الدكتور حسين نصار (العميد السابق لكلية الآداب بجامعة القاهرة) وصلة الدكتور نصار بالتأليف المعجمى عريقة وثيقة ، وكتابة ((المعجم العربى)) جاء فى ظليعة الدراسات التى عنيت بهذا الموضوع ، ولم يصرفه صدوره منذ أكثر من ثلاثين سنة عن مواصلة البحث فى هذا الباب ، وكتابه الذى نقدمه اليوم يتابع فيه مسيرته مع المعجم العربى من خلال طائفة من المؤلفات اللغوية التى تجمعها صفة « معاجم الموضوعات » شملت كتب : « الأبل » و « الفتم » و « النبات » و « المواضع » و « الفروق » .

وانا لنرجو أن يتصل البحث ، فيشمل سائر الكتب التى وضعها اللغويون فى امثال هذه الموضوعات ، وسيبقى القارىء على أمل اللقاء بالدكتور حسين نصار مع الجديد فى هذا الموضوع الذى ارتبط باسمه ، لما أولاه من العناية والاهتمام .

مصطفى حجازى

رئيس قسم التراث العربى
بوزارة الاعلام

الكويت فى : | غرة صفر سنة ١٤٠٥ هـ
= ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ م

كلمة

احتفل العرب والمسلمون ، منذ النصف الثاني من القرن الهجرى الأول ، باللغة العربية ، احتفالا عظيما ، واحاطوها بعناية بالغة ، اذ ازعجهم ما أخذ يتسرب اليها من لحن ، وحبيت اليهم الجماهير الداخلة فى الاسلام ، والمنصوية تحت لواء الخلافة الاسلامية ، من الشعوب غير العربية ، حبيت اليهم أن ييسروا السبل الى تعلم العربية : لغة الدين والدولة .

وانتج ذلك ما عرف يومئذ بعلم العربية ، وما نعرفه نحن بعلمى النحو واللغة .

وتجلى الاشتغال بعلم اللغة فى ظواهر شتى : من جمع للشعر ورواية له ، وتقيد لغوى ، وعمل مختارات شعرية ، ثم محاولات لتدوين كتب لغوية خالصة . وكان من الكتب اللغوية : معاجم على الالفاظ ، ورسائل عن ظواهر فردية ، واخرى على المعاني والموضوعات .

وكان الصنف الأخير من الرسائل من أقدم ما ألف الدارسون فى اللغة العربية ، ان لم يكن أقدمها . وكانوا يجمعون فى الكتاب منها الالفاظ التي تنتمي الى موضوع واحد ، فأصدروا كتباً خاصة بالنبات ، والحيوان ، والجناد ، بل باصناف منها ، كالخيل ، والابل ، والحشرات ، والمواضع ، وغيرها .

وانتج اشتغال اللغويين بأنواع الحيوان خاصة كتباً غير الكتب المفردة لهذه الانواع ، انما هي كتب تعالج الالفاظ التي تطلق على اعضاء تشترك فيها أنواع الحيوان ، وتأخذ فى كل نوع لفظاً خاصاً ، وتلك هي ما سموه « كتب الفروق » .

ولما كنت قد عالجت عدداً من هذه الكتب فى القسم الأول من كتابي « المعجم العربي » فاننى اود ان اتناول عدداً آخر فى هذا الكتاب .

(المؤلف)

كُتِبَ الْإِبِل

قامت حياة الانسان في بعض المجتمعات الأولى — وما زالت تقوم في المجتمعات غير مكتملة التطور — على حيوانٍ ما ، يتخذ منه إنسان ذلك المجتمع طعامه وشرابه ومأواه وراحلته ، ويجعله وحدته القياسية التي يعطى لكل فرد من أبناء مجتمعه قيمته وفق ما يملك منها . ويختلف ذلك الحيوان ، باختلاف البيئات وما تفرضه من حاجات ، فالبيئات الرعوية والصحراوية لا يسد حاجاتها إلا الناقة ، والبيئات الزراعية يلبي طلباتها البقرة أو الحاموسة ، والبيئة الثلجية تفرض ما شابه الرنة (١) .

وكان عماد العربي الناقة ، التي تعطيه اللبن غذاءه الأول ، وتنقله من موضع إلى آخر ، وتهبه جلدها ووبرها ليتخذ منهما ما شاء ، وتحفظ له الماء في كرشها إن نفذ منه الشراب ، واضطرته الحاجة إلى البحث عنه في جوف ناقتة . فلا عجب أن سمي العربي الإبل : المال . ولا عجب أن وضعها القرآن الكريم نصب أعين العرب مرارا ، يشيد عن طريقها بنعم الله عليهم ، ويلفتهم إلى ما في خلقها من آيات تدعو إلى الاعتبار والتفكير . ولا عجب أن كانت الناقة معجزة النبي العربي : صالح ، عليه الصلاة والسلام . ولا عجب أن تشغل الناقة المكان الكبير الذي شغلته في شعر عرب الجاهلية والاسلام . .

ولا غرو إذن أن يؤلف العرب في الإبل أول ما يعمدون إلى التأليف ، فيخص اللغويون الإبل بالرسائل اللغوية ، منذ وقت مبكر ، ويعالجون بعض أمور متصلة بها أيضا ، كالرحل والقَتَب اللذين ألف فيهما أبو عبيدة معمر

(١) نوع من الغزال يعيش في الأقطار الشمالية .

ابن المثنى (١) (٢١٠ هـ) وأبو زيد سعيد بن أوس الانصارى (٢) (٢١٥ هـ) ،
والبرقى والعزرائم التى ألف فيهما الثانى منهما (٣) .

وأول من أشار أصحاب التراجم إلى أنه تعرض للإبل فى كتاب لغوى وفاة :
النضر بن شميل (ت ٣٠٤) . فقد أفرد لها الجزء الثالث من كتابه الكبير
« الصفات » الذى كان فى خمسة أجزاء (٤) ، كلها ما زال مفقودا . .

وما زلنا أيضا نفتقد كتاب الإبل الذى ألفه أبو عمرو إسحاق بن مرار
الشباني (٢٠٦) (٥) ، والذى ألفه أبو عبيدة (٦) ، وكتاب أبى زيد الأنصارى (٧)
وكان الأخير أحد مراجع الجوهري فى صحاحه ، فقد جاء فى مادة « عمثل » :
« قال أبو زيد فى كتاب الإبل : العميثة : الناقة الحسيمة » . وتلقاه
محمد بن خير (٨) بثلاثة طرق عن أبى على القالى ، الذى أخذه عن ابن دريد ،
عن أبى حاتم السجستاني عن المؤلف . ولا شك أن أبا عبيد القاسم بن سلام
اغترف منه كثيرا ، فهو كثير الذكر لاسم أبى زيد بين من روى عنهم . .

ونسب القدماء إلى أبى سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعى (ت ٢١٦)
كتابا عن الإبل (٩) . ولكن الدكتور أوغُست هفner Dr. August Haffner
عثر على كتابين منسوبين إلى الأصمعى باسم « كتاب الإبل » ، فحققهما
ونشرهما فى مجموعته « الكنز اللغوى فى اللسان العربى » عام ١٩٠٣ .

(١) ياقوت : معجم الأدباء ١٩ : ١٦١ .

(٢) ابن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٧١ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) ابن النديم : الفهرست ٥٢ (الطبعة المصرية) . ابن خلكان : وفيات الأعيان ٢ : ٢١٤ .

(٥) القفطى : انباه الرواة ١ : ٢٢٧ . حاجى خليفة : كشف الظنون ٥ : ٣٠ .

(٦) ابن النديم : الفهرست ٨ . ياقوت : معجم الأدباء ١٩ : ١٦١ . السيوطى : بغية الوعاة ٣٩٥ .

(٧) ابن النديم : الفهرست ٨١ . السيوطى : البغية ٢٥٥ .

(٨) فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه ٣٧١ .

(٩) ابن النديم : الفهرست ٨٢ . : فهرسة ابن خير ٣٧٤ . السيوطى : البغية ٣١٤ .

وأحد الكتابين عُثِرَ على عدة نسخ منه ، وهو متصل الرواية عن المؤلف ، فقد أعلن في مطالعه أن عبد الرحمن بن عبد الله المعروف بابن أخي الأصمعي أخذَه عن عمِّه قراءةً عليه ، ثم قرأه عليه محمد بن العباس اليزيدي ، وقرأه على اليزيديِّ عمر بن محمد بن سيف ، وعلى ابن سيف الحسن بن محمد المقرئ الشاموخي ، وعليه المبارك بن عبد الجبار الصيرفي ، الذي قرأه عليه صاحبه موهوب بن أحمد الجواليقي (١) .

ويقع هذا الكتاب في واحد وعشرين صفحة (من ١٣٧ الى ١٥٧) . ويبتدىء بفصل لا عنوان له ، يشغل تسع صفحات (١٣٨ - ١٤٧) . ويفتتح بضرباب الابل وضُروبه ، وحَمَلُها والمراحل التي تمر بها في أثنائه ، ونتائجها وأجناسه وولدها وما يطلق عليه في أطوار عمره . ويبين من السياق أن المؤلف يحاول أن يلتزم هذا الترتيب ، ولكنه يفلت من بين يديه أحيانا ، فتضطرب بعض المواد وتتداخل ، وتنقطع بعض المراحل وتتباعد ، فيفصل بينها ما ليس منها ، وتكرر . ثم يجمع بعض الصفات المختلفة في الإبل ، والتي لا تندرج تحت عنوان واحد ، لأن منها الأوصاف الجسدية والخلقية ، وما يتصل بعمرها وسيورها وطريقة أكْلِها وشرِبها وأكثرها يدور حول نتائجها وحلبها وما تأتيه في الأمرين من أعمال .

ويشغل الفصل الثاني نحو ثلاث صفحات (١٤٧ - ١٤٩) وله عنوان مذكور يبين أنه خاص « بسيّر الابل » . ولا يتكلف فيه المؤلف ترتيبا ، ولكنه يحاول في بعض المواضع أن يجمع بعض الصفات المتدرجة . وينتقل من الأدنى إلى الأعلى . يقول (٢) : « العنق : الفسيح والمُسْبَطِر » ، قال أمية بن أبي عائذ المِثْلِي :

(١) ذكر ابن خير في فهرسته (ص ٣٧٥) رواية أخرى للكتاب ، فقد أخذَه هو عن أبي عبد الله محمد بن سليمان النغزي ، عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزومي عن أبي عمر يوسف ابن عبد الله بن خيرون السهمي عن أبي القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبي علي القالي عن أبي أب بكر بن دريد ، عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي .

(٢) ص ١٤٧ .

وَمِنْ سَيَرِّهَا الْعَنْقُ الْمُسْبَطُ رُ وَالْعَجْرُ فِيَّةٌ بَعْدَ الْكَلالِ
 فاذا ارتفع عن العنق قليلاً قيل : يمشى التَزَيُّدُ . وقال الشاعر (وهو الاعشى) :
 وَأَتَلَعُ نَهَاضٌ إِذَا مَا تَزَيَّدْتُ بِهِ مَدَّةً أَثْنَاءَ الْجَدِيلِ الْمُضْتَقَّرِ
 فاذا ارتفع عن ذلك فهو : الذميل ، يقال : ذمل يذمل ذميلاً . فإذا قارب الخطو
 ودارك النقال فهو : الرتك ، يقال : رتك يرتك رتكاً ورتكاًنا .

والفصل الثالث عن « ألوان الإبل » ، ويشغل قريباً من صفتين (١٤٩) —
 (١٥١) ويمثل الفصل السابق في عدم الترتيب سوى بعض المواضع الجزئية
 التي يتيسر له فيها ذلك يقول (١) : « يقال : بعير أحمر ، وناقاة حمراء .
 فإذا بولغ في نعت حمرة قيل : كأنه عِرْقُ أَرْطَاة . ويقال : أَجْلَدُ الْإِبِلِ .
 وَأَصْبَرُهَا الْحَمْرُ . فإذا خاط (٢) الحمرة قَنُوءٌ فهو : كُمَيْتٌ بَيْنَ الْكُمْتَةِ .
 وناقاة كُمَيْتٌ بَيْنَ الْكُمْتَةِ . فإذا خاط الحمرة صَفَارٌ (٣) قيل : أحمر مُدَمَّى .
 وقال حميد بن ثور :

وَصَارَ مُدَمَّاهَا كَمَيْتًا وَشُبَّهَتْ فُرُوجُ الْكَلَى مِنْهَا الْوِجَارَ الْمَهْدَمَا .
 وعنوان الفصل الرابع : « أسماء الأظماء » ، ويشغل نحو صفتين (١٥١) —
 (١٥٢) . وبدأه بتعريف الظَّمء ، ثم التزم الترتيب التصاعدي التزاماً تاماً ،
 فكان أحسن الفصول تنظيماً وعدم استطراد . قال (٤) : « الظَّمء : ما بين
 الشَّربَتَيْنِ . ويقال : زاد الناس في أظمائهم . ويقال : ما بقي من فلان
 الاظْمء حمار . فأول الأظماء وأقصاها : الرعرعة ، وهي أن تدعها على الماء
 تشرب كلما شاءت . وإذا شربت كل يوم فاسمُ ذلك الظْمء : الرَّفْءُ . ويقال :
 إبل بني فلان تَرْدُ رِفْئِهَا . قال أوس بن حَجَر :

(١) ص ١٤٩ .

(٢) في المخصص : « خالط » وهو الصحيح .

(٣) في المخصص : « فان خالط الحمرة صفار » ، والارجح أن يكون « صفرة » في كليهما .

(٤) ١٥١ .

يَقَى صَدَاكَ وَمُتَسَّاهَ وَمُصْبَحَهُ رِفْهًا ، وَرَمْسُكَ مُحْفُوفٌ بِأَظْلَالٍ
فَإِذَا شَرَبْتَ يَوْمًا غَدُوءَ ، وَيَوْمًا عَشِيَّةَ ، فَاسْمِ ذَلِكَ الظَّمْ : العَرِيجَاءُ . . . » .

والفصل الخامس ، الذى يشغل أربع صفحات (١٥٢ - ١٥٦) . « لَأَدَوَاءُ
الْإِبْلِ » . ولم أتبين له فيه ترتيبا ما ، وإن كان تداعى المعانى يحمله في بعض
المواضع على جمع نوع متقارب من الأمر ، ولكنه لا يستقصى في هذا الجمع ،
إذ لا يتخرج من وضع مرض أو أمراض من النوع نفسه في مواضع منفصلة .
يقول (١) : « يقال اذا أكلت الرَّمْثَ ، فحَلَّتْ عليه ، فاشتكت بطونها : تركت
الإبل قد رَمَثَتْ رَمَثًا . واذا أكلت العَرَفَجَ ثم شربت عليه الماء فاجتمع
العرفج عُجْرًا في بطونها فاشتكت عليه بطونها ، قيل : قد حَبِجَتْ تَحْبِجَ
حَبَجًا . وإذا أكلت فأكثرت فانتفخت بطونها ولم يخرج عنها ما في بطونها ،
قيل : قد حَبِطَتْ تَحْبِطُ حَبَطًا ، وهو بغير حَبِطٍ - وناقة حَبِطَةٌ . . . » .

وآخر الفصول في نصف صفحة (١٥٧) ، وخاصٌّ « بأسماء عدد الإبل -
أى جماعاتها - والتزم فيه ترتيبا تصاعديا لم يحد عنه . قال (٢) : « الذَّوْدُ :
ما بين الثلاثة إلى العشرة . والصَّرْمَةُ : القطعة التى ليست بالكثيرة . والصُّبَّةُ :
فوق ذلك الى العشرين إلى الثلاثين إلى الأربعين . . . » .

وغلب على المؤلف في الفصول : الثالث والرابع والخامس أن يقدم وصف
الحالة التى يريد من الإبل ، ثم يتبعها باللفظ الذى تطلقه اللغة على تلك الحالة .
وغلب عليه في الفصل السادس تقديم اللفظ وإتباعه بتفسيره . أما الفصلان الأول
والثاني فيختلط فيهما الأمران ، إذ تغلب الظاهرة الأولى على صدريهما ، والثانية
على عجزيهما .

وقد يكون اللفظ الذى يقدمه اسما ، أو فعلا ، أو صفة . فإذا كان اسما أعقبه
بالتفسير ، ثم بالفعل الماضى فالمصدر ، في كثير من الأحيان . ويختتم بالشاهد

(١) ١٥٣ .

(٢) ١٥٧ .

في أحيان قليلة . وإذا كان فعلاً ذكر المصدر منه ، ثم أعقبه بالتفسير ، فالشاهد إن وجد ، ولا ينطبق هذا القول على الفصل الأخير القصير ، لأنه التزم فيه الإيجاز فاكتمل بإيراد اللفظ تم تفسيره . وأتى بشاهد شعري واحد على آخر لفظ . وإذا كان اللفظ المقدم صفة أعقبه بالتفسير ، والشاهد إن وجد ، واكتفى بذلك ..

وإذا ما قدم الحالة المرادة ، أعقبها في أحيان بالاسم أو المصدر والصفة منهما ، وفي أحيان بالفعل والمصدر ، وأضاف إليهما أحيانا الصفة . .

وكان يورد للحالة الواحدة لفظاً أو أكثر ، سواء أكانت هذه الألفاظ متحدة المادة أو مختلفتها . وعندما يورد الفعل يذكر الماضي والمضارع في أكثر الأحيان ، ويحذف الأخير في أقلها ، ويقدم الماضي عند اجتماعهما . وعندما يذكر الصفة يأتي في بعض الفصول بالمفرد والجمع منها ، وفي بعضها بالمذكر والمؤنث ، ويغفل ذلك في فصول وأماكن أخرى . ويذكر للفظ الذي يعالجه في أحيان قليلة معنى آخر غير المعنى المتعلق بالإبل ، يشير في أحيان أقل إلى اختلاف اللغات فيه . .

والشواهد قليلة ، ويتألف أكثرها من بيت واحد ، وفي مواضع معدودة من بيتين ، وربما أتى على اللفظ الواحد بشاهدين ، ويعزو بعض الشواهد إلى قائله ، ويهمل بعضها الآخر ، ويذكر اسم من روى له بعضها ، بل قد يورد له خبراً ما . وتضم هذه الشواهد الشعر ، والأمثال والأقوال السائرة . ويعلق على بعضها بتفسير بعض الغامض فيه مما لا صلة له بالإبل ، ولا يأبه لذلك في بعضها الآخر .

أما الكتاب الثاني المنسوب إلى الأصمعي أيضاً ، ووجده المحقق في مكتبة فيينا بالنمسا ، فأكثر من ثلاثة أمثال الأول ، إذ يشغل إحدى وسبعين صفحة (٦٦ - ١٣٦) ولكن روايته مجهولة لم يصرح بها . وجميع فصول الكتاب الأول موجودة في الثاني مع بعض تغييرات وإضافات . جمع ما في الفصل الأول من ألفاظ متصلة باللبن والحلب ، ووضعها في فصل خاص بها ، أطلق عليه

« غزارة الإبل » . وزاد في آخر الكتابين فصلين عن الوسوم التي تُعملُ بها الإبل وأصواتها . وغير ترتيب الفصول ، فصارت على النحو التالي :

- ١ - الفصل العام ، ولا عنوان له ، في حوالى ٢٩ صفحة (٦٦ - ٩٤) .
- ٢ - غزارة الإبل ، في ٢١ صفحة (٩٤ - ١١٥) .
- ٣ - أسماء الإبل ، يريد في أعدادها المختلفة ، في صفتين (١١٥ - ١١٧) :
- ٤ - أدواء الإبل ، في ست صفحات (١١٧ - ١٢٣) .
- ٥ - سِير الإبل ، في أربع صفحات (١٢٣ - ١٢٧) .
- ٦ - ألوان الإبل ، في صفحة ونصف (١٢٧ - ١٢٨) .
- ٧ - أظماء الإبل ، في أربع صفحات (١٢٨ - ١٣٢) .
- ٨ - المواسم والتزئيم ، في قريب من ثلاث صفحات (١٣٣ - ١٣٥) .
- ٩ - الفصل الأخير ، ولا عنوان له ، وكله عن أصوات الأبل ، وهو في نحو صفحة ونصف (١٣٥ - ١٣٦) .

ويكاد الكتابان يتماثلان في فصل الألوان ، فلا خلاف بينهما ، غير أن كلاً منهما ذكر مصدراً غير موجود في الآخر ، وأن الكتاب الصغير أجرى بعض التغيير والإضافة والاختصار في شرح أحد الشواهد الشعرية . جاء في الكتاب المطول (١) : « يقال : بعير أحمر ، وناقعة حمراء . وإذا بولغ في نعت حمرة قيل : كأنه عرق أرطاة . ويقال : أجلد الإبل وأصبرها الحمر . فاذا خلط (١) الحمرة قنوء فهو : كميث . فاذا خلط الحمرة صفرة قيل : أحمر مدمى . قال حميد بن ثور :

وصار مدمى كميثاً وأشبهت قُروح الكلي منها الوجار المهتماً .
وتتقارب فصول السَّير والأظماء والأعداد فيهما . ولكن الكتاب القصير

يحتوى على مادة في كل منها ، ومصدرين في الفصل الأول . وتمهيد لأحد الشواهد وكل ذلك غير موجود في الكتاب الكبير . ولكن هذا بدوره يضم في آخر الفصلين الأول والثالث مواد قليلة وفي آخر الثاني مواد كثيرة ، وفي تضاعيف الفصول كثيرا من الشواهد ، والمواد والمصادر والأفعال المضارعة والتعليقات على الشواهد ، والمعاني الإضافية ، وبعض الإطالة في التفسير . ولا أثر لكل هذه الإضافات في الكتاب القصير . ولكننا إذا أغفلنا هذه الإضافات وجدنا ترتيب الفصول واحداً في الكتابين .

جاء في الكتاب الطويل (٢) : « الذود : ما بين ثلاث إلى العشر . ومثل من الأمثال : « الذود الى الذود إبل » . والصرمة : قطعة خفيفة قليلة ما بين العشر الى بضع عشرة . ويقال للرجل إذا كان خفيف المال : إنه لمُصْرِم . قال المَعْدُوط :

يَصْدُ الْكِرَامِ الْمُصْرِمُونَ صَوَاءَهَا وذو الحق عن أقرانها سيّحيد
أى يصيرون إلى غيرها ، وذو الحق يحيد عنها ، وذلك أنها لا يصاب منها ولا يُقَرَى فيها ضيف . والقَرَن : الحبل يُشَدُّ به القَرينتان ، فإذا قال : يصد عن القَرَن ، عُلِمَ أنه يصدُّ عنها . والصُّبَّة : فوق ذلك . ويقال : على آل فلان صبة من الابل : وهى من العشرين إلى الثلاثين إلى الأربعين . قال بعض الشعراء :

إِنى سَيُغْنِى الذى كَفَّ والذى قديما ، فلا عُرَى لِدَى ولا فَقْرُ
بصْبَةِ شَوْلٍ أربعين كأنها مَخَاصِرُ نَبْعٍ لَشَرُوفٍ وَلَا بَكْرُ .

أما فصل الأدواء فأصابه تغيير كبير ، فالترتيب في الكتابين مختلف تمام الاختلاف : تتفق أجزاء من الفصلين في السياق ، ولكن أحدهما يكون في أول

(١) انظر الملاحظة في ص ٣٨٦ (لجنة المجلة) .

(٢) ١١٥ .

الفصل من كتاب ، على حين يكون مقابله في منتصف الفصل أو آخره من الكتاب الثاني . كذلك نجد في الكتاب الصغير مواد ، ومصادر وأفعالا وشواهد غير مذكورة في الكبير ، كما نجد في هذا فيضا من المواد ، والصيغ والشواهد والتعليقات عليها ، غير الموجودة في الصغير .

والظاهرة السابقة نراها في الفصل العام الذي سبق أن عرفنا أنه قسمه في الكتاب المطول إلى فصلين ، ونضيف أن الفصل الخاص باللبن وغزارته وقلته يختتم بعدة أوصاف لا تتصل باللبن ، ولكنها كانت في ذلك الموضع من الكتاب المختصر ، فبقيت على ما كانت عليه بعد التقسيم ، وأتت في فصل لا تنتمي إليه .

وكل ما رأيناه من ظواهر في الكتاب القصير نراه في وضوح في الكتاب الطويل ، ولكن الشواهد تكثر وتطول وتنوع . فيورد على اللفظ الواحد أحيانا ثلاثة شواهد (١) . وتألف الشاهد مرة من أربعة أبيات (٢) وأحيانا من ثلاثة (٣) هذا إذا لم نعد أشطر الرجز أبياتا . وأتى بشواهد من الشعر ، والأمثال والأقوال السائرة والأخبار وأكثر من النثر .

وليس في الكتاب المطول ما يجعل الدارس يقطع برأى في مؤلفه ، أو يجعله ينكره على الأصمعي . حقا نسب الشاهد التالي :

تُهَوَّى رُؤُوسَ الْقَاحِرَاتِ الْقُحَّرِ إِذَا هَوَتْ بَيْنَ اللَّهِ وَالْحَنْجَرِ
إلى رؤية في الكتاب الكبير (٤) وهو الصحيح (٥) وإلى ذى الرمة في الكتاب الصغير (٦) ولكن ذلك مرجعه الرواة أو النساخ في الغالب ، وكذلك مرجع أكثر هذا النوع من الاختلاف . .

(١) ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٣ ، ١٣٦ .

(٢) ٩٣ .

(٣) ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

(٤) ٧٧ .

(٥) ديوانية ٦٠ .

(٦) ١٤٣ .

وأهم من ذلك الاختلاف في تفسير لفظ العَرَج ، إذ قيل في الكتاب القصير (١) : « الابل اذا كثرت فبلغت مائتين ، وقيل في الطويل (٢) : « اذا بلغت الإبل خمس مائة إلى الألف » . ولست على يقين من سبب هذا الاختلاف .

وجميع ما في الكتاب الكبير من زيادات موجود في الكتب اللغوية . نجد بعضها منسوبا إلى من رواه من اللغويين ، وأكثرها دون نسبة . وقد نسب ابن منظور تفسير لفظ « غضبي » إلى الزجاجي . فقد جاء في كتاب الأصمعي (٣) : « يقال : أتانا بغضبي ، معرفة لاتنُون . وغضبي : مائة من الإبل . قال الشاعر :

ومُستخلفٍ ، من بعد غضبي ، صريمةٌ فأحربيه لطول فقرٍ وأحربيا

يريد : أحربُ بما أصابه : أي دخل عليه حرب . قال : وسمعت ابن أبي طرفة يقول : والله لا أسمح به وأحربيا ، أراد : أحربن ، بالنون المخففة . وجاء في اللسان (٤) : « —

« غضبي : اسم للمائة من الابل ، حكاه الزجاجي في نوادره ، وهي معرفة لاتنُون ، ولا يدخلها الالف واللام . وأنشد ابن اعرابي :

ومستخلف ، من بعد غضبي ، صريمةٌ فأحربيه لطول فقرٍ وأحربيا
وقال : أراد النون الخفيفة ووقف . وتكاد الفقرتان تتماثلان ، وربما أخذه الزجاجي عن الأصمعي ، أو أخذه الاثنان عن لغوي واحد ، أو اتفقا فيه عرضا .

وهناك نصٌّ آخر أكثر تماثلا . جاء في الكتاب (٥) : « فإذا بلغ الهدير فأولهُ الكَشِيش ، يقال : كَشَّ يَكِشُ كَشِيشاً . قال رؤبة :

* هَدِرَتْ هَدْرًا ليس بالكَشِيش *

(١) ١٥٧ .

(٢) ١١٦ .

(٣) ١١٦ .

(٤) مادة غضب .

(٥) ١٣٥ .

فاذا ارتفع عن ذلك قيل : كَتَّ يَكِيتُ كَتِيتا . فاذا أفصح بالهدير قيل : هَدَرَ
يَهْدِرُ هديرا . فاذا جفا صوته ورجع قيل : قرقر يقرقر قرقرة . قال حميد
بن ثور .

فجاء بها الروادُ يحجز بينها سُدَّى بين قرقر الهدير وأعجمًا
سُدَّى : ليست بمربوطة . فاذا جعل يهدر هديرا كأنه يعصره قيل : زغذزغ
زغدا . قال الراجز (وهو ابو نخيلة) :

بَخِ وبَخْبَاخِ الهدير الزَّغْدِ
فاذا جفا صوته كأنه يَقْلَعُ قلعا من جوفه قيل : قَلَخَ يَقْلَخُ قَلْخا . قال
الراجز :

قَلَخَ الفُحُولِ الصَّيْدِ فِي أَشْوَالِهَا

وجاء في اللسان ، مادة كشش : « أبو عبيد : اذا بلغ الذكر من الابل الهدير
فأوله الكشيش . واذا ارتفع قليلا قيل : كت يكت كتيتا . فاذا أفصح بالهدير
قيل : هدر هديرا . فإذا صفا صوته ورجع قيل : قرقر » .

ولا نكاد نطمئن الى نسبة هذه الفقرة الى أبي عبيد القاسم بن سلام ، حتى
نجد في اللسان نفسه ، مادة زغد : « الأصمعي : اذا أفصح الفحل بالهدير قيل :
هدر يهدر هديرا . قال : فإذا جعل يهدر هديرا كأنه يعصره قيل : زغد يزغد
زغداً » . وفي مادة قلخ : « الأصمعي : الفحل من الابل إذا هدر فجعل كأنه
يقلع الهدير قلعا قيل : قلخ يقلخ قلخا . وأنشد الأصمعي :

قلخ الفحول الصيد في أشوالها »

فلا شك إذن أن كثيرا من المواد الزائدة من رواية الأصمعي . بل ربما كان
ما نجده معزوًّا الى غيره من اللغويين مرويا عنه أيضا . فالفقرة التي عزاها ابن
منظور الى أبي عبيد موجودة في الغريب المصنف (باب أصوات الابل) ،
ويبدو عليها أنها مروية عن الأصمعي . ومهما يكن الأمر فلا يُستبعد أن يكون
أحد قد أضاف إلى الكتاب عن لغويين غير الأصمعي . .

ونسب القدماء كتباً في الإبل إلى أبي زياد الكلابي (١) (ت ٢١٥)، ونصر
ابن يوسف تلميذ الكسائي (٢). ولم يصل إلينا كتاباهما . .

وعقد أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) كتاباً للإبل، في موسوعته
المسماة «الغريب المصنف»، وهو يشغل من المصورة المحفوظة بمكتبة مجمع
اللغة العربية بالقاهرة ستين صفحة، تضم ٤٥ باباً. ولا نستطيع أن ننسب إلى
المؤلف ترتيباً معيناً في إيراد الأبواب، ولكن اتجاهه العام كان أن يورد حمل
الإبل ونتائجها وحلبها وأسنانها، وصفاتها ورعيها ووردها وسيرها وأعدادها
وأصواتها وأصوات دعائها أو زاجريها وأدواتها وأمراضها وعيوبها وسماتها
وأبوالها ولحومها وألوانها، وما إليها، بالترتيب الذي ذكرتها به . .

ولكننا نرى موضوعات واحدة - أو متقاربة أو متصلة - موزعة على أكثر من
باب دون سبب ظاهر، مثل باب نعوت الإبل في رعيها وربضها، وباب رعى
الإبل وتركها وعلفها، وباب نعوت الإبل في وردها، وباب ورد الإبل،
وموضوعات مثلها موزعة لأسباب واهية، مثل أبواب نعوت الإبل في ألبانها،
وفي قلة ألبانها وفي ضروعها وفي الحلب وفي الرضاع والحلب، وأبواب نعوت
الإبل في عظمها وطولها وفي أسنمتها والقوية الشداد، وفي سيمتها، وأبواب
سير الإبل في السرعة وفي اللين والرفق وضروب مختلفة من سيرها، وأبواب
أمراض الإبل وأدواتها، وأمراضها من الشيء تأكله، وأمراض صغارها،
وجريها، وغيرها. أضف إلى ذلك أنه كان في بعض الأحيان يبعد بين هذه
الأبواب المتماثلة أو المتقاربة، ويفصل بينها بما لا صلة له بها. فالباب الأول في
رعيها ترتيبه الثالث عشر، على حين أن الثاني هو الثاني والأربعون والأول في
الورد هو الرابع عشر، والثاني هو الثاني والأربعون . .

(١) ابن النديم : الفهرست ٢١٥ . ياقوت : معجم الأدباء ١١ : ٢١٦ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٨٩ . ياقوت : معجم الأدباء ١٩ : ٢٢٥ . السيوطي : البغية ٤٠٤ .

وتتفاوت هذه الأبواب في الطول ، فيشغل أطولها - وهو «باب أسنان الابل» - قريبا من خمس صفحات (١٨١ - ١٨٤) على حين يضم كثير من الصفحات باين معا..

كذلك تختلف الأبواب في علاجها اختلافا كبيرا ، فبعضها مأخوذ برمته من الأصمعي مثل أبواب أسنان الأبل بعد الكبر ، ووردها وأمراض صغارها ، وألوانها . وبعضها تكاد كل مادة لغوية تؤخذ من لغوى غير المذكور قبله ، مثل أبواب نعوت الابل في ألبانها وقلسة ألبانها والرضاع والحلب وغيرها ..

والسمة الواضحة أن أبا عبيد لا يذكر ما يورده من مواد من عنده ، بل ينتاره من الرواة واللغويين ، وأنه كان يعزو كل مادة يوردها الى راويها . فإذا نظرنا الى هؤلاء الرواة واللغويين وجدنا منهم البصريين كالأصمعي وأبى زيد وأبى عمرو بن العلاء ، والكوفيين كالكسائي والفراء ، وعلى هؤلاء معظم اعتماده ، وان استقى من غيرهم كالأموى والأحمر وغيرهما ..

ولما لم يكن بين أيدينا غير كتاب الأصمعي من الرواة الذين رجع اليهم ، كنا مضطرين الى الاقتصار على المقارنة بينهما ، عالين بأنها قاصرة لا تجلو عمله من جميع جوانبه . وتبين هذه المقارنة أنه يقرب أحيانا من عبارة وترتيب النسخة المطولة من كتاب الأصمعي ، وأحيانا من النسخة القصيرة ، وأحيانا كثيرة يخالف عبارتهما وترتيبهما ، بأن يترك مواد ذكرها ويلتقط مع الترتيب ، أو يجمع المتفرق ، أو يترك الترتيب تماما ويلتقط كيفما شاء . ولم يلتزم بإيراد عبارة الأصمعي ، وانما أوردتها أحيانا ، وأورد الحالة التي وصفها الأصمعي وسماها عن غيره من اللغويين كأبى زيد والكسائي ثم أشار الى أن الأصمعي وافقه . وزاد في بعض الاحيان على الاصمعي مواد ، وصيغا ، وتكملات للتفسير ، ليست في النسختين كليهما ولعل بعض الزيادات من عنده ، وبعضها الآخر ساقط من النسختين . ولكن السمة العامة أنه كان يرمى الى الایجاز ، فجعله هذا يجرى بعض التغيير في عبارة الاصمعي ليميل بها الى القصر ، ويحذف الاستطرادات والشواهد النثرية ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وكثيرا من الصيغ

والمترادفات . فلم يلتزم في الأفعال إيراد الماضي فالمضارع فالمصدر فالصفة ،
كما كان الاصمعي يفعل كثيرا ، بل كان يقتصر على الماضي والمصدر أحيانا ،
ويضيف إليهما الصفة قليلا . .

قال مثلا (١) : « أبو زيد : رَمِثَ الابل رَمَثًا : اذا أكلت الرمث
فاشتكت بطونها . فإن أكلت العَرَفَجَ فاجتمع في بطونها عَجَرَحَتِي تشتكى منه
قيل : حَبِجَت حَبَجًا . الاصمعي : الحَبَجَ والرَّمَثَ مثله ، قال : فإن لم
يخرج عنها ما في بطونها وانتفخت قيل : حَبِطَت حَبَطًا . الكسائي :
أَرِكتَ أَرَكًا : إذا اشتكت من أكل الاراك ، وهى لبل أراكى ، وأَرِكة
مقصور » .

ودأب أبو عبيد في داخل أبوابه على أن يورد قولاً للغوى ثم لآخر فلثالث
الى أن يفرغ الباب . فاذا اتفق أكثر من واحد ممن روى عنهم صرح بهذا
الاتفاق ، ولم يكرر الاقوال ، واكتفى بأن يعقب على القول المتفق عليه بأن
فلانا مثله . فاذا كان يتفق معه ويزيد عليه ، اشار الى ذلك وقال مثلا (٢) :
« الاصمعي . . . فاذا ورم حياؤها من الضبَّعة قيل : قد أَبْلَمَت
أبو عمرو الشيباني في الإبلام مثله ، قال : ويقال : بها بَلَمَة شديدة » ،
أو قال (٣) : « أبو عمرو في الصَّفِي مثل الاصمعي ، قال : ويقال : صَفَوْتُ
وصَنَنْتُ » . واذا اختلف اللغويان أعلن هذا الاختلاف ، كما فعل حين ذكر
أن الأصمعي يقول : أَشَحِمَّتِ الناقة : أى ذهب لبنها ، والكسائي يقول :
شَصَّتْ (٤) .

وطبيعى أن تتعدد الظواهر في الكتاب . ولا تتخذ مسلكا واحدا ، أو اتجاهًا
عامًا ، لأن المادة منتقاة من لغويين كثيرين يختلف كل منهم عن أخيه في
علاجه . ولكن الأمر الواضح الذى أجراه المؤلف هو الاختصار الذى ظهر أثره
في قلة الشواهد ، وحذف بعض صيغ الأفعال . .

(١) اللوحة ١٨٦ .

(٢) (٤) ١٨٦ .

(١) اللوحة ٢٠٤ .

(٢) اللوحة ١٨١ .

وهذا مثال من باب أصوات الابل (١) : « إذا بلغ الذكر من الهدير فأوله الكشيش وقد كَشْ كَشْ يكش . قال رؤية :

هــدـرتُ هـدراً ليس بالكشـيش

فاذا ارتفع قليلاً قيل : كت يكت . فإذا أفصح بالهدر قيل : هـدَر يهـدِر هـديراً . فإذا صفا صرته ورجع قيل : قرقر قرقرة . قال الشاعر :

فجاء بها الرواد يحجز بينها سدى بين قرقار الهدير وأعجمها
فإذا جعل يهدر هـديراً كأنه يُقَصِّرُه قيل : زغـد يزغـد زغـداً . قال الراجز :

بـخٍ وبـخبـاخ الهدير الزغـد

فإذا جعل كأنه يقلده قلعا قيل : قلخ يقلخ قلخا ، وهو بعير قلاخ . قال الراجز :
« فلخ الفحول الصيد في أشوالها » .

وذكر القدماء أن أبا نصر أحمد بن حاتم (٢) (ت ٢٣١) ألف كتابا عن الابل ، ولكننا لا نعرف عنه شيئا . كما ليس لدينا معاومات عن كتاب الابل لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (٣) (ت ٢٤٦) . .

ولكن ابن السكيت جعل للابل بابين في كتابه « الألفاظ » : أولها : باب الجماعة من الابل ، والثاني : باب سير الابل . ورتب الباب الأول (ص ٣٥ - ٤٠) تصاعديا على وجه التقريب . وعنى فيه أكثر ما عنى بالاختلافات بين اللغويين في تفسير اللفظ الواحد . فبدأه مثلاً بقوله (٤) : « قال الأصمعي : الذود من الابل : من ثلاث إلى عشر . ومثل من الأمثال : « الذود إلى الذود ابل . » قال أبو عبيدة : الذود ما بين الثنتين وبين التسع من الإناث دون الذكور ، كقول الراجز :

-
- (١) ١٩٦ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٨٣ . ياقوت : معجم الأدباء ٢ : ٢٨٤ . القنطسى : انباه الرواة ١ : ٣٦ . السيوطى : البغية ١٣٠ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ١٠٨ . ياقوت : معجم الأدباء ٢٠ : ٥٢ .
(٤) ٣٥ .

ذَوْدُ ثَلَاثُ بَكْرَةٍ وَنَابَانُ غَيْرَ الْفُحُولِ مِنْ ذُكُورِ الْبُعْرَانِ
قال القاسم : الأصمعي : الذود : ما بين الثلاث الى العشر ، ولا يقال الذود
إلا للنوق . وقال أبو زيد : يقال للذكورة والإناث .

وسار على هذا النمط : يقدم اللفظ ويعقبه بما في تفسيره من خلاف .
ولكنه عدل بعد مدة ، ففسر عدة ألفاظ ، ثم عاد اليها وأورد ما فيها من خلاف ،
وأنهى الباب بصفات تطلق على جماعات الابل ، ولم ينبه فيها على خلاف .
قال (٢) : « قال : يقال : أعطاه مائة جرّجورا : وهن العظام الأجرام . قال
الأعشى :

يَهَبُ الْجِلَّةَ الْجَرَاجِرَ كَالْبُسْتَانِ تَحْنُو لِدَرْدَقِ أَطْفَالِ
قال : ويقال للابل اذا لم تكن فيها أنثى وكانت ذكورة : هذه جُمالة بنى
فلان . ويقال : مائة مَعَكَاءَ : أى ممتلئة سمينة . ويقال نَعَمَ عَكْنَانُ : أى
كثير . وقال الفراء : عَكْنَانُ ، بالتخفيف .

واستشهد الباب بأمثال وأشعار ، نسب بعضها وأهمل بعضها ، وأورد بيتين
في الشاهد الواحد أحيانا ، وشاهدين على اللفظ الواحد أحيانا . واستطرد في
مواضع ، فأشار الى المعانى غير المتصلة بالابل ، والى المعانى المجازية . وأكثر
الباب مأخوذ من الأصمعي وأبى عبيدة وأفار بن لقيط ، ورجع المؤلف في
بعضه الى أبى زيد الانصارى وأبى عمرو بن العلاء وأبى عمرو بن الشيبانى والفراء
وغيرهم . .

أما الباب الثانى (ص ١٤٤ - ١٤٩) فمأخوذ كله - عدا ألفاظا قليلة في
آخره تتعلق بالخيل والابل - من كتاب الإبل للأصمعي (ص ١٢٣ ، ١٤٧) .
والتزم نص الأصمعي وترتيبه على وجه التقريب ، مع ميل إلى الاختصار ، جعله
يحذف بعض الشواهد ، ويقتصر على واحد منها عند تعددها ويحذف بعض المواد
والصغ . ويختصر بعض التفسيرات . قال مثلاً في الفقرة التى استشهدنا بها عند
الأصمعي (٢) : « العَنَقُ : الفسيح :

(ومن) سَيَرَهَا العَنَقُ المَسْبُطُ رُ والعجرفيَّة بعد الكلال
 فاذا ارتفع عن العنق شيئاً قليل : هو يمشى التزيُّد : قال الاعشى :
 وأتلع نهاض اذا ما تزيدت به مدّ أثناء الجديل المصفر
 فاذا ارتفع عن ذلك فهو : الدميل . فاذا قارب الخطو ودارك النِّقَمَال فهو :
 الرَّتْكَ . يقال : رَتَكَ يَرْتَك رَتْكَ ورَتَكَانًا .

وصرح المؤلفون القدماء بأن أبا عكرمة الضبي (١) (ت ٢٥٠) ألف كتاب
 الإبل والغنم ، وأن الجاحظ (٢) (ت ٢٥٥) ، وأبا حاتم سهل بن محمد
 السجستاني (٣) (ت ٢٥٥) ، وأبا الفضل العباس بن الفرّج الرياشي (٤) (ت
 ٢٥٧) ، وابن قتيبة عبد الله بن مسلم (٥) (ت ٢٦٧) ، وأبا السمع الطائي (٦)
 الذي شاهد عهد الخليفة المعتز (٢٥٢ - ٢٥٥) خمستهم ألفوا كتباً بعنوان
 « كتاب الابل » . وصرح ابن النديم أن كتاب ابن قتيبة كان في ستة عشر باباً ،
 وأن كتاب أبي السمع كان بخط صعوداء محمد بن هبيرة .

وكتاب « النِّعَم والبهاثم والوحش والسباع والطير والهوام وحشرات
 الارض » الذي حققه الاب موريس بويج Lep. Maurice Bouyges
 ونُسب إلى ابن قتيبة ، يشتمل على عدة أبواب في الابل ، تشغل منه قريباً من
 ٧٣ صفحة . ويتضح منذ النظرة الاولى الى عناوين أبوابه أنها عناوين أبواب
 كتاب الغريب المصنف لأبي عبيد نفسها ، وأنها تجري على ترتيبها أيضاً . وعند
 متابعة ما في داخل الأبواب نجد أنه ما جاء في أبواب الغريب المصنف . ويبدو
 أن مؤلف « النعم » عندما أراد تدوينه وضع أمامه كتاب الابل من الغريب
 المصنف ، وأخذ في تصفحه . وكلما وقعت عيناه على اسم راوٍ أو لغوى ممن

-
- (١) ياقوت : معجم الأدباء ١٢ : ٣٩ .
 - (٢) ياقوت : معجم الأدباء ١٦ : ١٠٦ .
 - (٣) ابن النديم : الفهرست ٨٧ .
 - (٤) ابن النديم : الفهرست ٨٦ . ياقوت : معجم الأدباء ١٢ : ٤٦ . السيوطي : البغية ٢٧٦ .
 - (٥) ابن النديم : الفهرست ١١٥ .
 - (٦) ابن النديم : الفهرست ٦٧ .

يزدحم بهم الغريب ضرب عليه بقلمه . فلم يورد غير أبى عبيد ثلاث مرات (١) والفرء مرة (٢) والأصمعى أخرى (٣) ، وأبا الجراح ثلاثة (٤) . وكلما عثر على شاهد حذفه ، أو حذف شطره الذى ليس فيه موضع الشاهد ، أو اقتصر على لفظة الشاهد وحدها . وحذف أيضا التنبيهات على موافقات اللغويين ومخالفاتهم ، وقليلاً على المواد والصيغ والمترادفات . وأجرى تغييراً طفيفاً جداً يكاد لا يلمس في إيراد بعض العبارات ، أرغمه على أكثره حذفه لأسماء اللغويين . وكل ما زاده : مرادف ، وصيغة تذكير ، ومعنى استطرادى للفظ ، وتعليق من كلمتين على أحد الشواهد ، ولفظ غير متصل بالابل يبدو أنه جاء تعليقا على شاهد كان في الغريب المصنف وحذفه هو ، وإن كان التعليق غير موجود في نسخة الغريب التى بين يدي ، وأضاف في آخر الابواب ثلاثة أسطر ، صرح أنها مأخوذة من حيوان الجاحظ (٥) . وقد التقطها فعلا من مواضع متفرقة من ذلك الكتاب . كذلك أورد عبارة نسبها الى أبى عبيد وليست في الغريب ، قال : « قال أبو عبيد : عَوْدٌ وعَوْدَانٌ وعَوْدَةٌ » .

وهذا مثال من الكتاب ، قال : « إذا بلغ الذكر من الابل الهدير فأوله الكشيش ، وقد كَشَشَ . فإذا ارتفع قليلا قيل : كَتَّ يكت كتيئا . فإذا أفصح بالهدر قيل هَدَرَ يهدر هديرا . فإذا صفا صوته ورجع قيل : قَرَقَرَ قرقرة . فإذا هدر هديرا كأنه يعصره قيل : زَغَدَ يزغد زغداً » .

وفي القرن الرابع ألف أبو الحسن على بن الحسن الهنائي المعروف بكُراع النمل (الذى كان يعيش ٣٠٧ هـ) كتاب « المنتخب والمجرد » ، وتوجد قطعة مخطوطة منه بدار الكتب بالقاهرة ، محفوظة برقم ٨٥٨ لغة . وتحتوى على باب

(١) ٢٦ ، ٤٨ ، ٨٠ .

(٢) ٣٢ .

(٣) ٧٠ .

(٤) ٧٠ .

(٥) ٨٩ .

خاص بسمات الإبل وغيرها ، يشغل حوالى ثلثى صفحة من القطع الكبير
(الورقة ٤٨) .

ويقوم المنهج المؤلف في الباب على تقديم اللفظ اللغوي ثم إيراد تفسيره . ويعتمد
التفسير على إبانة موضع السمة أو شكلها أو الاثنين معا . وأشار مرة إلى كل من
اشتقاق اللفظ ، وجمعه ، والفعل منه ، والجماعة التي تتخذ هذه السمة . ولم
يورد من الشواهد غير بيت من الشعر لم ينسبه إلى قائله . .

ونمثل لهذا المنهج بقوله : « اللَّحَاط : سمة في مؤخر عين البعير ، مشتق
من لَحَظَ العين ، وهو النظر بمؤخرها . والقُرْعَة : سمة خفيفة على وسط أنف
البعير والشاة . والعِلَاط : سمة في العنق بالعرض . والعِلَاب : سمة في طول
العنق تكون شبرا أو أقل . والفِرْتَاج : سمة أيضا . . . والصَّيْعَرِيَّة : سمة
لاهل اليمن في أعناق الإناث خاصة . ومنها الرَّعْلَة : وهو أن يشق من الأذنين
ثم يترك معلقا » .

وفي هذا القرن أيضا ألف أبو علي اسماعيل بن القاسم القالى (١) (ت ٢٥٦)
كتاب الإبل ، وكان في خمسة أجزاء (٢) ، ولكنه لم يقع للباحثين بعد ،
ولا نعرف عنه شيئا آخر . .

وفي القرن الخامس ألف محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (ت ٤٢١)
كتاب « مبادئ اللغة » . وأفرد للإبل فيه بابا يشغل قريبا من صفحة (١٤٣ —
١٤٤) ، على تقيض اهتمامه بالخيال . وبدأ هذا الباب وختمه بألفاظ عامة تطلق
على الإبل أو الذكور أو الإناث خاصة ، ثم ذكر أسماءها في مراحل العمر المختلفة

(١) الزبيدي : طبقات النحويين ١٧٩ . ابن خير : فهرسة ٣٥٥ . ياقوت : معجم الأدباء

٧ : ٢٩ . السيوطي : البغية ١٩٨ .

(٢) ابن خير : فهرسة ٣٥٥ .

قال (١) : « الابل : جمع لا واحد لها من لفظها ، والذكر منها : جَمَل
والأنثى ناقة . والبعير : يقع عليهما . قال :

لا نشتهي لبن البعير وعندنا عرق الزجاجة واكيف المِعْصَار
وقد نُتِجَت الناقة . والقائم عليها : ناتج ، وهو المُنْدَمَّر . والولد حين يُسَلَّ
من أمه : سَلِيل ، ثم حُور ، إلى سنة ، وجمعه أَحْوَرة وحيران . وفَصِيل
إذا فُصِّل عن أمه . وهو في السنة الثانية : ابن مَخاض . »

ونثر أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩) عدة فصول عن
الإبل في الأبواب المختلفة من كتابه « فقه اللغة » . وعالج في هذه الفصول
— التي تبلغ ١٧ فصلا — سمن الإبل وهزالها ، وألوانها ، وسماتها ، وسماتها في
أعمارها المختلفة ، وأوصاف فحولها ، وما يركب منها ، وأوصاف النوق عامة
وعند نتاجها وحابها ومع أولادها ، وضروب سيرها . وورودها المساء ،
وأصواتها وجماعاتها ، وما يجعل في أنوفها . ولم يعقد الفصل أحيانا على أساس
سليم . فجعل لسير الابل ثلاثة فصول متوالية : الأول في تفصيل ضروب
سيرها (٢) ، والثاني في ترتيب سيرها عن النضر بن شميل (٣) والأخير في مثل
ذلك عن الأصمعي (٤) . ولا يوجد كبير خلاف بين الفصول الثلاثة والأخيرين خاصة .

وصرح المؤلف في بعض الفصول أنها مأخوذة كلها عن أبي عبيد في الغريب
المصنف ، الذي كان قد أخذها عن أبي زيد والأصمعي (٥) ، أو مأخوذة عن
ثعلب عن ابن الأعرابي (٦) ، أو عن الأصمعي وغيره (٧) ، أو عن الأئمة

(١) ١٤٣ .

(٢) ٢٩١ . (طبع مصطفى محمد ١٩٣٨) .

(٣) ٢٩٣ .

(٤) ٢٩٣ .

(٥) ٩٨ .

(٦) ٩٩ .

(٧) ٢٩٤ .

الأئمة دون تحديد (١) . وكذا صرح في داخل بعض الأبواب بأن بعض الصيغ مأخوذ عن الكسائي (٢) ، أو أبي زيد (٣) ، أو الأصمعي (٤) ، أو أبي عمرو (٥) أو الفراء (٦) . والواضح أن نُجِّلَ اعتماده على الغريب المصنف لأبي عبيد ، وإن كان قد تصرف في عبارته .

ويتمثل منهجه في إيراد الحالة التي يتكلم عنها أولا ، ثم يطلق عليها اللفظ أو الألفاظ التي تنطبق عليها ، وقد يورد اللفظ أولا ثم يفسره . وفي بابي ترتيب هزال البعير (٧) وترتيب سير الابل عن النضر (٨) ، اكتفى بإيراد الالفاظ ، وترك تفسيرها لدلالة الترتيب عليه . ولم يعن بالتنبيه على الفعل أو الصفة أو المفرد والجمع أو المذكر والمؤنث من اللفظ الذي يأتي به . ولم يأبه للشواهد ، ما عدا حديثا شريفا (٩) وخبرين نثرين (١٠) ذكرهما فيما يبدو متلطفًا . وأشار مرة إلى أن اللفظ وارد في شعر الأعشى (١١) ، كما أوما مرة إلى اشتقاق لفظ (١٢) وأورد مرتين معنى استطراديا لأحد الألفاظ (١٣) . وبَيَّنَّ أن المؤلف كان يرمى إلى الإيجاز في أبوابه ومادته اللغوية وعلاجه لها . .

(١) ١٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩١ .

(٢) ٢٥٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣٣١ .

(٣) ٢٥٠ ، ٢٩٢ .

(٤) ١٤٨ ، ٢٩١ .

(٥) ١٤٨ ، ٢٩٢ .

(٦) ٢٩٢ .

(٧) ٩٩ .

(٨) ٢٩٣ .

(٩) ٢٤٧ .

(١٠) ٢٤٧ ، ٢٩١ .

(١١) ٢٥١ .

(١٢) ٢٤٩ .

(١٣) ٢٥٠ ، ٢٩٤ .

وهذا مثال لمنهجه ، قال (١) : « إذا أخرجت الناقة صوتاً من حلقها ولم تفتح به فاهها ، قيل : أَرَزَمْتُ (وذلك على ولدها حتى ترأمة) . والحنين : أشد من الرِّزْمَةِ ، فإذا قطعت صوتها ولم تمسده قيل : بَغَمْتُ وتزغَّمت . . . فإذا بلغ الذكر من الإبل الهدير قيل : كش ، فإذا زاد عليه قيل : كَشْكَشَ وقَشْشَقَشَ . فإذا ارتفع قليلاً قيل : كَتَّ وقَبَقَبَ . فإذا أفصح بالهدير قيل : هَدَرَ . فإذا صفا صوته قيل : قَرَقَرَ . فإذا جعل يهدر كأنه يقصّره : زَغَدَ . فإذا جعل كأنه يقلعه قيل : قَلَخَ » .

وعقد ابن سيده (ت ٤٥٨) كتاباً للإبل في موسوعته الكبيرة « المخصص » يكاد يشغل السفر السابع كله (٢ - ١٧٥) . وجمع فيه المؤلف كل ما يتصل بالإبل ، فوقع في ٨٨ فصلاً ، نستطيع أن نقول : إن الترتيب العام لها على النحو التالي : الفصول المتعلقة بنتاج الإبل وأولادها وارضاعها وأعمارها ، فالفصول الخاصة بأعضائها فالخاصة بضخامتها وهزالها ، فأصواتها ، فطعامها وشرابها ، فأنواع سيرها ، فجماعاتها ، فأدواتها ، فسيماتها ، فعيوبها وأمراضها وعلاجها . وهناك فصول أخرى مفردة أو صغيرة بين ما ذكرت ، وفصول متصلة بالموضوع وفرّق بينها المؤلف ، ولذلك لا أستطيع أن أنسب إلى ابن سيده ترتيباً ملتزماً وإنما اتجأ عاماً نحو الترتيب .

وبدأ الكتاب بتعريف لفظ الإبل ، وتجلية نواحيه اللغوية جميعاً . قال (٢) : « الإبل : اسم واحد يقع على الجميع ، ليس بجمع ولا اسم جمع ، إنما هو دال عليه . والإبل مخفف عنه . وجمعهما آبال ، كُسِّرَ إذ كانوا قد يكسرون الجمع واسم الجمع ، فهذا أولى لانه واحد وإن دلّ على جميع ، كما قالوا : أراهم . قال سيبويه : وقالوا : إبلان ، لانه اسم لم يُكسّر عليه . وإنما يريدون قَطِيعَيْنِ على : إنما ذهب سيبويه إلى الإيناس بتثنية الأسماء الدالة على الجمع ، فهو يوجهها إلى ألفاظ الآحاد ، ولذلك قال : وإنما يريدون قَطِيعَيْنِ » .

(١) ٣١٦ .

(٢) ٢ .

وكذلك مال في الفصول إلى أن يبدأها بإبانة مفهوم اللفظ العام الذي تقسم عليه ، أو يدور الفصل حوله . ثم يورد ألفاظ الفصل . قال في صدر باب حمل الإبل ونتاجها (١) : « النّاج : اسم يجمع وضع جميع البهائم ، وقيل : هو في الناقة والفرس ، وهو فيما سوى ذلك نتج . والأول أصح . وقيل : النّاج في جميع الدواب ، والولاد : في الغنم : وقد نتجت نّجا ونتاجاً ، وأنّنتجت . ونتاجت . فأما أحمد بن يحيى فجعله من باب مالا يتكلم به إلا على الصيغة الموضوعة للمفعول . أنتجت ونُتجت وأنّنتجت الناقة : وضعت من غير أن يليها أحد » .

والتزم المؤلف ترتيب أبى عبيد لأبواب غريبه المصنف في بعضها (انظر الضبعة والضراب ، وحمل الإبل ونتاجها ، وصفات الإبل في النّاج مثلاً (٢) ، وأهمله في بعضها الآخر (انظر أسماء ما في الإبل من خلقها وغيره (٣)) .

وأدخل أبواب الغريب المصنف كلها في كتابه ، والتزم مادتها اللغوية الأساسية ولكنه حذف أكثر أسماء اللغويين الذين ذكرهم أبو عبيد وعزّا مادته اليهم ، اكتفى ابن سيده بأن نسب المادة إلى أبى عبيد نفسه . .

وكان همّ المؤلف الأول أن يجلو اللفظ الذي يورده من جميع جوانبه . فكان يقدمه ويورد أقوال كثير من اللغويين الذي تعرضوا له ، مبيّنين معناه أو صيغه أو مصادره أو الصفات منه أو الأسماء ، والمفردات والجموع والمرادفات والاشتقاق ، وأحياناً التوضيح أو التعليل النحوى أو الصرفى . فكان اللفظ يخرج إلى كتابه مكتمل النواحي متضح الجوانب . يقول (٤) : « أبو عبيد : العنق من السير : المسبطر . قال أبو على : يعنى الممتد . ابن دريد : وهو العنق ، وقد أعنق . غيره : سير عنق ، وناقة مُعنق ومِعْناق وعنق ، أبو عبيد : السبّت

(١) ٨ .

(٢) ٢ ، ٨ ، ١٧ .

(٣) ٤٧ .

(٤) ١١٤ .

العَنَق ، وقد تقدم أنه السير السريع . غيره : عَنَقَ خِطْرِيْف : واسع ،
من قولهم : خَطَرَفَ في مشيه وتَخَطَّرَف ، وأنشد :

إذا تلقَّته الجِرائِمُ طَفَا وإن تلقَّى غَدَرًا تَخَطَّرَفَا

وكان جل اعتماده في النواحي اللغوية على أبي عبيد وابن السكيت وأبي زيد
وابن دريد وصاحب العين (لم يُسمَّه احترازا) والأصمعي وأبي حاتم وفي
النواحي الصرفية والنحوية على سيبويه ، والرماني والسيرافي والفارسي . ولكنه
لم يقتصر عليهم ، بل أخذ عن كثيرين غيرهم مثل أبي عبيدة ، واللحياني وأبي
الخطاب الانخفش وأبي على القالي ، وابن الاعرابي وأبي عمرو وأبي حنيفة
الدينوري وثلعب وابن جنى وقطرب وغيرهم . وواضح أن المؤلف جمع ما ألفه
معظم اللغويين في الإبل ، وأشهر المعاجم في أيامه ، واستقى مادته من النوعين
من الكتب جميعا ، ولم يفعل ذلك أحد قبله . ولكنه لم يستغرق جميع ما أورده
هذه الكتب ، بل مال الى الاختصار ، وخاصةً في الشواهد فحذف أكثرها .

قال (١) : « إذا بلغ الذكر من الإبل الهدير ، فأوله الكشيش ، وقد كَشَّ
يكشّ كشيشا ، وأنشد :

هدرت هـدرا ليس بالكشيش

ابن دريد : وكذلك الكشكشة . السكري : وربما سُمِّي رُغاء الفصيل إذا
كان ضعيفا : عَوَاء . أبو عبيد : فإذا ارتفع قليلا قيل : كَتَّ يَكْتُ كَتِيتا .
فإذا أفصح بالهدير قيل : هـدر يهادر هـدرا وهديرا . سيبويه . وهو التَّهْدَار ،
وانه لهْدَار . أبو حاتم : رجَّع البعير في شِقْشِقَتِهِ : هـدر . أبو عبيد :
فإذا صفا صوته ورجَّع قيل : قَرَقَرَ والاسم القَرَقَار . وأنشد :

وجاء بها الرُّوَادُ يحجز بينها سُدِّيَّينَ قَرَقَارَ الهدير وأعجمًا

ابن دريد : ثم كثر ذلك حتى قيل للحسن الصوت : قرقار . فإذا جعل
يهدر هديرا كأنه يعصره قيل : زغد يزغد زغدا ، وأنشد :

بَسَخٍ وَبَجْبَاخٍ الْهَدِيرُ الزَّغْدُ

أبو عبيدة : هو الكثير الذي لا يكاد ينقطع . صاحب العين : هو الشديد ،
وقيل : هو الذي يتردد في الشقشقة . أبو عبيد : فإذا جعله كأنه يقلعه قلعا قيل :
قَلَخَ يَقْلُخُ قَلْخًا وَقَلَايِخًا ، وهو قَلَاخٌ . صاحب العين : وَقَلَاخٌ .

وتناول الخطيب التبريزي يحيى بن علي (٤٢١ - ٥٠٢) كتاب الألفاظ
لابن السكيت ونقّحه وسماه « تهذيب الألفاظ » . وأبقى الخطيب على بابي
الإبل اللذين كانا في الألفاظ ، ولم يزد عليهما أبوابا أخرى في تهذيبه ، ولم يجر أي
تغيير في داخل البابين ، وإنما أضاف إلى مادتهما بعض الشواهد . فأتى بشواهد
على ألفاظ لم يكن ابن السكيت قد استشهد عليها ، وأضاف شواهد على ألفاظ كان
مستشهدا عليه ، وشواهد على معان استطرادية تطرق هو إليها . .

وفي القرن السادس ألف ابن الأجدابي الطرابلسي - إبراهيم بن اسماعيل (ت.
قبل ٦٠٠ هـ) « كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية » ، وهو كتاب
صغير كل الصغر . وأورد فيه ثلاثة أبواب عن الإبل ، تشغل منه نحو سبع
صفحات (١٧ - ٢٣) . وسمى الباب الأول « الإبل » . وجعل فيه ثلاثة فصول
متميزة إلى جانب صدره . وعالج في صدره أسماء الإبل في أعمارها المختلفة ،
وفي الفصل الأول أسماء الإبل العامة ، وما يطلق منها على الذكور والاناث
والصغار والكبار كلا على حدة ، وفي الفصل الثاني بعض صفات الإبل ، الضامرة
والشديدة والغليظة والخفيفة والكريمة وغيرها ، وفي الثالث جماعاتها . وجعل
الباب الثاني لألوان الإبل والثالث لسيورها . وميّز في الباب الأخير قسما
خاصا جعل عنوانه « من ضروب السير » ، ولا فرق بينه وبين بقية الباب . .

وبَيَّنَّ في الأبواب الأيجاز الشديد الذي يلتزمه مؤلفه ، حتى انه يقتصر على
قليل من الألفاظ ، ويأتي باللفظ ثم يورد تفسيره مجملا كل الاجمال ، فلا يتضح

الفرق بينه وبين نظرائه من الألفاظ ذوات المعاني المتقاربة . بل أورد في القسم الأخير من الباب الثالث مجموعة من الالفاظ دون أن يفسرها ، واكتفى بأن قال بعد أن فرغ منها (١) : « كل هذه أنواع من السير سريعة » . ولم يهتم كثيرا بإيراد الصيغ المختلفة من اللفظ الذي يورده . واختفت عنده الشواهد ، غير أنه ختم باب ألوان الابل بثلاثة أقوال سائرة عن بعض هذه الألوان .

قال (٢) : « الذود من الابل : ما بين الثلاث الى العشر . والصرمة : فوق ذلك إلى الأربعين . والهجمة : فوق ذلك إلى ما زادت . والعكرة من الابل : ما بين الخمسين إلى السبعين . وهنيدة : المائة من الابل . . .

وفي العصر الحديث أخرج الأستاذان : عبد الفتاح الصعيدى وحسين يوسف موسى كتابهما « الافصاح في فقه اللغة » عام ١٩٢٩ م . وجعلا الباب الثانى عشر منه للحيوان والوحوش والطيور والحشرات ، فخصصا اثنى عشر فصلا منه للابل ، وسبعة لسيورها (٣٤٥ - ٣٦٥) . وقدا فصول ضراب الإبل . وحملها ونتاجها وعطفها على أولادها ونعوتها في أخلاقها وحلبها ولبنها ، ثم نعوتها في قوتها وضعفها وألوانها وأوبارها ، ثم طعامها وشرابها ثم أصواتها وإفرازاتها . ورتب فصول سيرها على السير اللين ، وسوقها وحدائها وسيرها العنيف ، ثم خطمها ثم عيوبها وأمراضها ، وأدوات ركوبها . .

وكان هدفهما في الكتاب تهذيب مخصص ابن سيده وتلخيصه . والصلاة بيّنة بين فصول الكتابين ، غير أن مؤلفى الافصاح أجريا بعض التغيير على ترتيب الفصول ومحتوياتها فوضعا مواد مفرقة على أكثر من فصل في المخصص في فصل واحد من كتابهما ، والتقطا المواد اللغوية ووضعها في الفصول دون مراعاة لترتيبها في المخصص . وعمدا الى التقاط ما اختاراه من مواد وأهملا

(١) ٢٣ .

(٢) ٢٠ .

غيره . وقد صرحا في مقدمتهما (١) بأنهما تاركان ما لا تدعو اليه الحاجة في الاستعمال الدائع ، ومثبتان من الروايات أتمها مادة وأظهرها معنى وأوفاهما اشتقاقا . كذلك تركا الشواهد والروايات والأقوال النحوية والصرفية . فخرج كتابهما في مجلد واحد صغير . .

وحافظا على عبارة ابن سيده فلم يدخلا عليها الا قليلا جدا من التغيير وأضافا بعض التنبيهات على المذكر والمؤنث من الألفاظ ، وعلى أبواب الأفعال التي يوردانها . ووجدت قليلا جدا من الألفاظ التي لم أعر عايتها في الفصول المقابلة من المخصص . وبعضها أخذه من فصول أخرى من المخصص نفسه ، وبعضها الآخر أخذه من غيره من الكتب اللغوية التي أفادا منها ، وأشارا إليها في مقدمتهما كالقاموس المحيط للفيروز أبادي وغيره (٢) .

وحاولا أن يسهلا على القارئ الوصول إلى طلبته من الألفاظ فقدّمَا كل لفظ يراد تفسيره إلى أول سطر جديد ، ووضعوا إلى جانبه نجمة لتلفت النظر إليه ، وقسمّا الصفحة إلى نهدين . وهذا مثال من فصل الاصوات (٣) .

» * البُغام — صوت ذى الخف إذا

بدأ وقد بغمت النساقة تبغم .

* الرُّغَاء — رغا البعير يرغُو رغاء :

صوت فضجّ ، وناقة رَغُوّ : كثير الرغاء

وأرغيتها : حملتها عليه .

* الحَنِين — حنّت الناقة : طرّبت في

أثر ولدها ، حنت تحينّ حنيناً .

(١) ت .

(٢) ث .

(٣) ٣٥٥ .

* الكَتَيْت - الهدير اذا ارتفع قليلاً
فوق الكشيش ، كَتَّ يكت كَتَيْتاً .

* الهدير - هدر البعير يهدر هدرا
وهديرا ، وهدر صوت في غير شِقْشِقَة
* القَرَقرة - هدير البعير إذا صفا
صوته ورجع ، وقد قرقر .

* الكَشِيش - أول هدير الحمل اذا
بلغ الهدير ، وقاء كَشَّ يَكْشُ كَشِيشاً .
* الجَرْجَرَة - تردد هدير الفحل
في حنجرتة ، وقد جَرَّجَر ، وفحل
جُرَّاجِر : كثير الجرجرة » .

وصفوة القول أن الاشارات التي عثرنا عليها والكتب التي وصلت إلينا تبين
أن العرب تنبهوا إلى معالجة الإبل منذ زمن مبكر ، ، فألفوا أول ما ألفوا عنها
في النصف الثاني من القرن الثاني أو الأعوام الأولى من القرن الثالث . ثم توالى
الكتابة عن الإبل . فقد توصلنا إلى عناوين خمسة عشر كتاباً خاصة بالإبل ،
وأحد عشر كتاباً آخر أفردت لها فصلاً أو أكثر .

وكان اللغويون في العصور الأولى أعظم ولعاً بهذا الموضوع ، حتى دوّن
اللغويون الذين توفوا في القرن الثالث وحده أربعة عشر كتاباً مفرداً للإبل .
أضاف إليها القرن الرابع كتاباً واحداً . ثم لم نعد نسمع عن لغويين ألفوا في الإبل
خاصة . أما الكتب العامة التي تعرضت للإبل بين الموضوعات التي تعرضت لها ،
فألف أربعة منها لغويون ماتوا في القرن الثالث ، وواحداً لغوى من أهل القرن
الرابع وثلاثة لغويون توفوا في القرن الخامس واثنين ماتا في القرن السادس
وآخرها ظهر في قرننا هذا . .

ولم يصل إلينا من الكتب الخاصة بالإبل غير كتاب الأصمعي ، الذي كان بعيد الأثر في بقية الكتب اللغوية التي تعرضت لهذا الموضوع بعده . أما الكتب العامة فلا نعرف شيئاً عن أولها ، لأنه لم يصل إلينا . كذلك لم نعثر من كتاب المنتخب والمجرد لكراع النمل الا على قطعة ، وربما كان في الأجزاء المفقودة منه ما يضيف إلى معلوماتنا عنه أو يغيرها بصدد موضوعنا . ولما كانت هذه القطعة الموجودة لا تضم عن الإبل غير فصل واحد قصير ، وكان كتاب مبادئ اللغة للإسكافي يضم فصلاً واحداً أيضاً عن الإبل وكتاب الألفاظ (وتهذيبه) يضم بابين ، وكتاب كفاية المتحفظ يضم ثلاثة فصول قصيرة وكتاب النعم . . . المنسوب لابن قتيبة صورة مشوهة لأبواب الغريب المصنف لأبي عبيد ، كانت هذه الكتب جميعاً غير ذات قيمة في هذا الصدد . .

ويبقى لدينا أربعة كتب فقط ، انتهج فقه اللغة للثعالبي منها منهجاً خاصاً ، إذ لم يعقد كتاباً مفرداً للإبل ، بل فرق ما يتعلق بها في فصوله المختلفة . وبالرغم من ذلك ، نجد الكتب الأربعة تعالج جوانب مشتركة من الإبل ، هي ضراب الإبل وحملها ونتاجها ولبنها وأولادها وأعمارها وطعامها وشرابها وصفاتها وألوانها وسيرها وأدواؤها ، وكل هذه الأمور نجدتها في كتاب الأصمعي أيضاً . وإذن فقد صار هذا الكتاب القدوة التي يُحتذى من بعده في المادة وفي النواحي التي يجب تناولها . ليس ذلك حسب ، بل نجد كل الكتب التي تعرضت للإبل تبدأ ككتاب الأصمعي بضراب الإبل وحملها ونتاجها ، فقد احتدته في الترتيب أيضاً ، وإن اختلفت معه في ترتيب بقية الفصول . يضاف إلى ذلك أنها احتدته في ترتيب المواد اللغوية في داخل الفصول ، فترتب بعضها زمنياً أي وفق المراحل التي تمر بها الإبل في هذا المجال ، ولم تلجأ في بعضها الآخر إلى ترتيب ما . فالأصمعي هو الذي مهد الطريق ، وأبان معالمها ، ورسم حدودها التي لم يتعدّها أو يغيرها مؤلف بعده .

ولا يعني ذلك أن الكتب كلها متماثلة ، لا نستطيع أن نميز بينها . فقد كان الأصمعي يحتفل احتفالاً كبيراً بالشواهد المتنوعة بين شعر وأمثال وأقوال وأخبار ، .

فاضطر أبو عبيد وابن سيده بعده إلى حذف الكثير منها . وكان أبو عبيد يلتزم أن يعزو كل قول إلى راويه ، وأن يصرح بالمواطن التي اتفق فيها اللغويون أو اختلفوا . فاضطر ابن سيده بعده إلى حذفها . وكان الثعالبي أكثر من غيره قصداً إلى الإيجاز ، والاكتفاء باللفظ وتفسيره حسب ، دون أن يأبه لأمر آخر . أما مخصص ابن سيده فأكبر هذه الكتب ، وأوسعها مادة لغوية ، وأكملها تناولاً للفظ الذي يعالجه وتجليهً لحوانبه المختلفة ، وأحفلها بالآراء والتوجيهات النحوية والصرفية ، وأكثرها مراجع متنوعة بين رسائل لغوية صغيرة ، ومعاجم كبيرة ، ومصنفات نحوية . ولا يبارى « الافصاح » للمؤلفين المعاصرين الكتب السالفة في المادة اللغوية ، فهي فيه قليلة جداً ، ومجردة عن الشواهد والتعليلات ، ولكنه أجمل منها طبعاً ، وأكثر إفادةً بالنواحي المحدثّة التي تيسر على القارئ الوصول إلى ما يريد ، وأعظم محاولة — إلى حد ما — في تجلية التفسير الذي يأتي به للمسادة التي يعالجها .

كُتِبَ الغَم

شاركت الغنم بقية الحيوان فيما لقيته من عناية اللغويين ، ولكنها كانت أقل حظا من كثير من الأنواع الأخرى منه . وأول من ينسب إليه تأليف فيها النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) الذي جعل الجزء الرابع من كتابه الصفات لها وللطيور والشمس والقمر والليل والنهار والألبان والكمأة والآبار والحياض والأرشية والدلاء والخمر .

ثم ألف الأصمعي (٢١٣ هـ) كتابه «الشاء» الذي نشره هفتر ١٨٩٦ م في فينا . ولم يجعل الأصمعي لكتابه أقساما معينة ، ولكنه سار فيه على هدى كتابه خلق الإنسان ، أو بعبارة أدق في الأبواب الأولى منه . فقد بدأه بأحوال حمل الشاة ، فولادتها . فأحوالها المختلفة مع أبنائها ، وأسمائها التي تطلق عليها في المراحل المختلفة قبل الولادة وبعدها ، وأسماء أولادها في أعمارهم المختلفة ، ويستمر في نهج زمني إلى أرذل عمرها ، فينتهي الكتاب .

واستطرد في أثناء هذا التتبع الزمني إلى وصف وتسمية بعض أعضائها ، وعيوب ضرورها ، وعيوبها عامة ، وأدوائها . وأورد في تضاعيف كلامه بعض المحاورات التي جرى فيها وصف الشاء ، ثم فسر ما فيها من ألفاظ غريبة تتعلق بها . والتفت في علاجه إلى جموع المفرد ، وإلى الأفعال التي تطلق على كل حالة تمر بها الشاء ، وأتى ببعض الشواهد الشعرية التي نسب بعضها وأهمل الآخر ، وعلق على كثير منها . وذكر الألفاظ التي تطلق على بعض الحيوان غير الغنم . وتقابل الألفاظ المطلقة على الغنم (الفرق) .

وصفوة القول في هذا الكتاب أن همه الأول تتبع أسماء وأوصاف الشاء في مراحل حياتها المختلفة تتبعاً زمنياً ، أما وصف أعضائها ونعوتها ، وما إلى ذلك ، فأمر ثانوي عنده .

وفي هذه الأثناء ألف أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) كتابه : نعت الغنم ،

والإبل والشاء . ثم ألف أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (٢٢١ هـ) كتاب الغنم وألوانها وعلاقتها وأسبابها . ولم يصل إلينا شيء منها ، ولا وصلت أسماء كتب أخرى مستقلة في الغنم ، وإنما تناولها بعض أصحاب الموسوعات ، التي نلقى نظرات عليها في دراستنا الآتية .

جعل أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) في « الغريب المصنف » كتابا للغنم ، يقع في عشر صفحات ، وينقسم إلى ١٣ بابا تعالج نواحي مختلفة منها ، هي : حمل الغنم ونتائجها ، رضاع الغنم وألبانها ، أسنانها وأولادها ، نعوت الضأن في شياتها ، شيات المعز ونعوتها ، نعوت الغنم في شحومها وغيره ، نعوت ذكور الغنم وسيرها ، جماعات الغنم وأسمائها ، أمراض الغنم ، خصاء الغنم وغيرها ، علامات الغنم التي تعرف بها وجسستها ، حلبها ، مواضعها حيث تكون . وسار المؤلف في الباين : الأول والثالث سيرا زمنيا ، وفي الباب الثامن لجماعاتها تصاعديا . وكان يورد فيها اللفظ ويفسره ويستشهد عليه ، أو يورد الحالة ثم اللفظ الذي يطلق عليها . وكثيرا ما بيّن الفعل الذي يطلق في تلك الحالة أيضا ، والتفت إلى جمع المفرد ، واللغات ، والمترادفات ، والروايات في الشعر (مرة واحدة) والألفاظ التي تطلق على غير الغنم وتقابل الألفاظ المطلقة عليها . ونبه على اتفاق اللغويين على بعض الألفاظ . والتزم المؤلف أن يعزو كل قول إلى صاحبه ، فظهر اللغويون الذين اعتمد عليهم . وكان على رأسهم أبو زيد الأنصاري ، الذي روى عنه الأبواب الرابع والخامس والعاشر برمتها تقريبا . أما الأبواب الأخرى فآلفها من أقوال أبي زيد والأموي والأصمعي والفراء والأحمر واليزيدي والكسائي وأبي زيد الكلابي وأبي عبيدة (قليلا) من اللغويين ، والعند بس الكنانى وأبي فقحس وأبي الوليد وأبي شبل من الأعراب .

ونرى الأبواب والمادة السابقة نفسها في كتاب النعم والبهائم المنسوب إلى ابن قتيبة (٢٦٧ هـ) مع الاختصارات التي رأينا صاحب هذا الكتاب يجريها فيما أخذه من الغريب المصنف . فلا تغيير في خطته في هذه الأبواب أيضا عما عهدناه هناك (١) .

(١) انظر المعجم العربي للمؤلف .

وجعل الخطيب الإسكافي (٤٢١ هـ) للمعز والضأن بابا واحدا من كتابه مبادئ اللغة ، ضم فيه خمسة فصول ، شغلت قريبا من صفيحتين . وعرف في أولها المعز وأبناءها في أسنانها المختلفة ، وفي ثانيها شياتها ، وفي الثالث الضأن وأسماء الذكور والإناث وأشار إلى أن أسماءها في أعمارها هي أسماء المعز ، ووصف في الرابع شياتها ، وفي الخامس أطوال قرونها وآذانها ، ولأهمية تذكر للفصول جميعها ، وهي خالية تماما من الشواهد ، تقتصر على اللفظ وتفسيره .

واستهل ابن سيده (٤٥٨ هـ) السفر الثامن من المخصص بكتاب الغنم ، الذي شغل ثمانى عشرة صفحة منه ، ضمت أربعة وعشرين بابا . ولم يتناول ابن سيده الوصف العضوى لها بالذكر ، وإنما قصر جهده على بعض الأمور العامة فيها ، مثل : أصواتها وسمونها وهزالها وجسها وخيارها وصوفها وجزه ، وأخلاقها ، ورعيها ، وعلفها ، واقتراسها ، ومواضعها ، وبعرها ، ومخاطها ، وجماعاتها ، وذبحها وصغارها وعيوبها وأمراضها وضروبها . ويرى الناظر في فهرسته عناوين مأخوذة من الغريب المصنف بنصها . ولكن دراسة الأبواب نفسها تبين أنه لم يعتمد على أبى عبيد وحده ، بل ربما اعتمد على ابن السكيت أكثر منه ، ثم اعتمد بعدهما على أبى زيد وابن دريد وصاحب العين ، والغريب أن اسم الأصمعى يكاد يختفى في هذه الأبواب . والشواهد فيها قليلة تتألف من القرآن والشعر والأمثال .

وصفوة القول أن التأليف اللغوى في الغنم لم يجد كثرة من المؤلفين ، كما وجدت الأنواع الأخرى من الحيوان ، فقلَّت كتبه ، ولم يصل إلينا منها إلا أقلها ، حتى أصحاب المجاميع والموسوعات لم يفردوا لها إلا صفحات قليلة ، ولم تعد كتبه الترتيب الموضوعى إلى الترتيب الألف بائى ، كما لم يفصل اللغويون جسد الغنم بالوصف والشرح كما فعلوا في الإبل والخيول ، وإنما اتجهوا إلى بعض الأمور التى تتصل بحياة الغنم . ومن الطبيعى لم يختلف نهج الموسوعات في تناولها للغنم عن نهجها في موضوعاتها الأخرى ، ولكن الأمر الغريب أن أبا عبيد وابن سيده لم يعتمدا على الأصمعى في هذا الموضوع اعتمادهما عليه في غيره . ولعل سبب ذلك ضآلة كتابه وقصوره .

كُتُبُ النِّبَاتِ

مرّ التأليف العربي في اللغة بمراحل متعددة ، فلم تظهر المعاجم بالصورة التي نراها عليها اليوم ابتداء ، ولم يرتب اللغويون كتبهم الأولى على الحروف ، وإنما بدأ التأليف اللغوي برسائل صغيرة ، جمع فيها مؤلفوها الألفاظ المتعلقة بأحد الموضوعات ، فكان الموضوع عندهم أساس الجمع لا الترتيب وفق الحروف وتعددت الموضوعات التي ألف فيها اللغويون رسائلهم ، مثل الإنسان والحيوان ، والنبات ، وغيرها من موضوعات البيئة العربية

وقد سبق لي في كتاب « المعجم العربي » أن عالجت بعض الموضوعات التي أفرد لها اللغويون العرب رسائل خاصة ، أو خصّصوا لها أبواباً وفصولاً في كتبهم العامة . وأعالج في هذا الفصل أحد الموضوعات التي عالجتها هناك ، وعنى بها اللغويون عنايتهم بغيرها من الموضوعات .

تدل الآثار الباقية على أن التأليف اللغوي في النبات تأخر قليلاً عن التأليف في الحيوان ، وعلى أن نطاقه لم يتسع في الكتب المستقلة ، فيفرد كل نوع منه بكتاب ، كما حدث لأنواع الحيوان المختلفة . فكتب النبات يغلب عليها التعميم أكثر من التخصص ، يظهر هذا من عناوينها ، وأغلبها : كتاب النبات ، أو كتاب الزرع ، أو كتاب الشجر ، أو كتاب النخل أو النخلة ، أو كتاب العشب ، أو كتاب البقل ، ويجمع بعض الرسائل بين نوعين من النبات أو أكثر.

واتجهت دراسة النبات عند العرب ثلاث وجهات : وجهة لغوية ، هي التي تعنينا في هذا البحث ، ووجهة طبية في كتب العقاقير ، التي تبين خصائص كل نبات في العلاج ، ووجهة عملية في الفلاحة ، ولا تعنينا الوجهتان الأخيرتان ، ولا نتحدث عنهما ولا عن كتبهما .

ولعل أول من عنى بالتدوين اللغوي في النبات النضر بن شُمَيْل (المتوفى ٣٠٤ هـ) ، الذي خصّ الزرع والكرم والبقول والأشجار والرياح والسحاب

والأمطار بالجزء الخامس من مجموعته اللغوية المسماة « الصفات »

(ابن النديم : الفهرست ٥٣ ليسك) .

أما أول من أفرد نوعاً من النبات بكتاب خاص ، فلعله أبو عمرو الشيباني (المتوفى ٢٠٦ هـ) مؤلف كتاب « النخلة » . وأعقبه في التأليف في النخل خاصة الأصمعي (المتوفى ٢١٣ هـ) تحت عنوان كتاب « النخلة » (ابن النديم ٥٥) .

، قد نشر الأستاذ هفتر كتاباً نسبته إلى الأصمعي تحت عنوان كتاب « النخل » (البلغة في شذور اللغة ٦٤ — ٧٢ ، بيروت ١٩٠٨) . ويقع الكتاب في تسع صفحات ، حاول فيها المؤلف شيئاً من ترتيب ، فجعل كل فقرة أو أكثر — من الكتاب ، خاصة بجانب من الجوانب المتصلة بالنخل . وأتي بهذه الجوانب على النحو التالي : صغار النخل — نعوت السعف والكرب والقلب — حمل النخل وسقوطه — طلعته وإدراك ثمره — تغير ثمره وفساده — نعوت طوله — نعوت حملة — أجناسه — عيوبه — نعوت عذوقه — إعرأؤه ورفع ثمره بعد الصرام — نعوته في شربه ونباته — جماعته — أسماء الأماكن التي يزرع فيها .

ومن الطبيعي أن معظم هذه الفقرات لم تتعد أسطراً معدودات . وبالرغم من محاولة الترتيب وصغر المادة ، اضطرب المؤلف في بعضها ، فوزعه في مواضع متفرقة دون سبب . واتبع الكاتب في تناول بعض الموضوعات منهجاً زمنياً ، ولم يتبع في بعضها الآخر منهجاً خاصاً ، فكان في الموضوعات الأولى يصف ما يتناوله منذ بدايته متدرجاً به إلى النهاية ، مبيناً أوصافه في كل مرحلة من مراحل حياته . والتفت في بعض الألفاظ التي ذكرها إلى ما فيها من لهجات ، ونسب كلاً منها إلى من يتكلم به ، فأشار إلى لهجات ينطق بها أهل الحجاز ، ونجد ، والمدينة ، وبلخارث بن كعب . وكثيراً ما كان يشير إلى مفردات الألفاظ التي يذكرها وجموعها ، ومرادفاتها ، وبعض ما يشتق منها عامة ، والأفعال خاصة . ولم يرد في الرسالة من الشواهد غير بيتين من الشعر ، نسب أحدهما إلى قائله :
طرفه بن العبد ، ولم ينسب الآخر ، مع التعليق عليه في اختصار .

ونسبة الكتاب إلى الأصمعي مشكوك فيها . فقد ذكر محققه — الدكتور أوغست هفتر — أنه قد عثر عليه في كتاب محفوظ بالمكتبة الظاهرية في دمشق يضم مجموعة من الرسائل ، وذكر أن الرسالة لم يدون عليها اسم مؤلفها ، وإنما رجح هو أنها للأصمعي ، لأن صاحب لسان العرب قد نقل كثيراً منها ، بالحرف الواحد مع عزوه إلى الأصمعي . (ص ٦٤) . ورجح في موضع آخر (ص ٧٣) أن تكون الرسالة من رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي .

وعارضه في هذه الآراء لويس شيخو ، فذهب إلى احتمال كون الرسالة لأبي عبيد القاسم بن سلام (المتوفي ٢٢٤) ، لأن ما فيها من شروح للمفردات يوافق ما جاء في لسان العرب والمخصص لابن سيده منسوباً لأبي عبيد . كما ذهب إلى احتمال كونها لأبي حاتم السجستاني تلميذ الأصمعي ، رواها عن أستاذه وعن أبي عبيد أيضاً ، جمع فيها بين روايتيهما . (ص ٦٣) .

وتبين دراسة الكتاب ، ومضاهاته بما في الغريب المصنف لأبي عبيد ، أن الشاهدين الشرعيين ، وبعض ما فيه من لهجات ، مروي عن غير الأصمعي ، بل لقد صرح في الرسالة بالرواية عن الكسائي . ولا يفي هذا عن الأصمعي اهتمامه باللهجات ، وإيراده بعض الشواهد الشعرية الأخرى ، التي أسقطت من الرسالة ، وحفظها الغريب المصنف . والأمر الذي لا شك فيه ، أن الرسالة بصورتها الحالية ليست خالصة للأصمعي ، إذ لعبت فيها أيدي الرواة بعده . وأميل إلى أنها من رواية ابن قتيبة ، لا أبي عبيد ، ولا أبي حاتم . فالرسالة موجودة مع مجموعة رسائل يُنسب بعضها لابن قتيبة ، مثل كتاب النعم . والمنهج الذي اتبعه ابن قتيبة في كتاب النعم هو المنهج الذي اتبعه مؤلف هذه الرسالة . فقد اعتمد كل منهما أساساً على الغريب المصنف لأبي عبيد ، فوضعه أمامه ، وأخذ يطالع فيه ، وكلما مر أمامه اسم أحد اللغويين الذين ينقل عنهم أبو عبيد ، ضرب عليه ، وتخفف من الشواهد الشعرية الكثيرة . ولقد وقع في خطأ يدعم هذا الرأي ، إذ حذف بيتاً من الشعر ، كان قد أورده أبو عبيد عن الأصمعي ، وأهمل أن يحذف التعليق عليه ، فبقي في الرسالة قلقاً بعض الشيء . كذلك أورد كثيراً

من الأقوال التي لم يروها أبو عبيد عن غيره . ومهما تكن جليلة الأمر ، فالغالبية العظمى من مادة الرسالة للأصمعي ، كما يبين من تصريحات أبي عبيد في الغريب المصنف .

وهذا مثال يوضح طريقة المؤلف في تناول مادته . قال : « الطَّلَع ، وهو الكافور ، وكذلك التي تتخذ من الطَّيِّب . ويقال : هو الكافور . والضَّحْكُ : حين ينشق . ويقال : الكافور : وعاء طالع النخل . ويقال له أيضاً : قَفْشُورٌ ، فإذا انعقد الطلع حتى يصير بلحاً فهو السَّيَّاب (مخفف) والواحدة سَيَّابَةٌ ، ويقال : وبها سُمِّي الرجل . فإذا اخضرَّ واستدار قبل أن يشتد فأهل نجد يسمونه : الجَدَّال . فإذا عظم فهو البُسْرُ . فإذا صارت فيه خطوط وطرائق فهو المخطَّم . فإذا تغيرت البسرة إلى الحمرة قيل : هذه شُقْحَةٌ ، وقد أَشْقَحَ النخلُ . فإذا ظهرت فيه الحمرة قيل : أَزْهَى النخلُ ، وهو الزَّهْوُ ، وفي لغة أهل الحجاز : الزَّهْوُ . فإذا بدت فيه نقط من الإرطاب قيل : قد وَكَّتْ ، وهي بُسْرَةٌ مُوَكَّتَةٌ . . . » .

ثم ألف ابن الأعرابي (المتوفى ٢٣١ هـ) كتاب « صفة النخل » — (ابن النديم ٦٩ وياقوت : معجم الأدباء ١٨ : ١٩٦) — ولم يصل إلينا شيء عنه .

وألف أبو حاتم السجستاني (المتوفى ٢٥٥ هـ) كتاب « النخلة » — (ابن النديم ٥٨ وياقوت ١١ : ٢٦٥) — وقد نشر الأستاذ برتلميو لجومينا Bartolomeo Lagumina في روما سنة ١٨٩١ الكتاب . ويرى الناظر فيه ظاهرة فريدة لا تتكرر في كتاب آخر ، إذ ينقسم الكتاب إلى قسمين واضحين ، يستهل كل منهما ببسمة وصلاة ، كأنه كتاب مستقل . وعالج المؤلف في القسم الأول مكانة النخلة ، وأورد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال المأثورة عن الصالحين في تفضيل النخل ، وبين مواطن وجود النخل من الدنيا . وكل ذلك أمور لم نر أحداً من اللغويين حاول أن يتكلم عليها في رسالة أخرى من الرسائل اللغوية . ولعلي لا أتعدى الصواب حين أعدها مقدمة للكتاب ، فهي لا تشغل غير خمس صفحات :

قال : « النخلة سيدة الشجر ، مخلوقة من طين آدم صلوات الله عليه . وقد ضربها الله جل وعز مثلاً لقول : « لا إله إلا الله » ، فقال تبارك وتعالى : « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً » وهي قول : « لا إله إلا الله » ، « كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ » وهي النخلة . فكما أن قول : « لا إله إلا الله » سيد الكلام ، كذلك النخلة سيدة الشجر وإنما النخل قدّره الله جل وعز للعرب في جزيرة العرب وفي المشرق ، ومنه شيء في المغرب ، وأكثره في العراق فالذي بالمغرب بأفريقيه على خمس ليال منها ، بموضع يقال له قصطيلية ، ثم حتى يبلغ وادي طيب بقرب مصر ، واد فيه مسيرة أيام كثيرة . . . » .

وحاول المؤلف في أول القسم الثاني من كتابه شيئاً من ترتيب . فصدره بذكر النوى وأوصافه وأجزائه ومنافعه وطريقة زراعته وزمنه ، ثم تتبع حياة النخلة في مراحل نموها المختلفة . ولما خرج من هذا التبع لم يلتزم ترتيباً ما ، وإنما أخذ يعالج مجموعة من الجوانب المختلطة ، مثل أوصاف النخل وأجزائه ، ونضج البُسْر وأمراضه ، وأنواع التمر وجنيه ومرابده ، وجماعات النخل ، وخلط كل هذه الأمور بعضها ببعض . ثم ختم الكتاب ببعض الأخبار عن الأراضي التي تنبت النخل .

والسمات الواضحة على الكتاب اهتمامه باللهجات ، والإكثار من إيرادها ، وخاصة لهجات طيء والمدينة ، لروايته عن ابن رُوَيْشِد الطائي والمحضر المدني وغيرهما ؛ والإشارة إلى الألفاظ المعربة . وذكر المؤلف بعض من روى عنهم ، كأبي زبد الأنصاري والأصمعي ، من اللغويين ؛ وأبي مجيب وأبي الحجاج ومحمد ابن عبد الملك الأسدي من الأعراب . واعتمد في بعض مواده على مدونات ، فذكر أحد كتب أبي زيد (ص ١٣ ، ٢٢) ، وإن لم يصرح بعنوانه . وينفرد الكتاب عن غيره من الرسائل اللغوية بالإكثار من إيراد الأحاديث النبوية لإكثار لافتاً للنظر ، ورواية بعض الخرافات ؛ ثم يشارك غيره في الاستشهاد بالآيات ، والأشعار ، والأمثال ، والتعليق على بعض الشواهد ، وإهمال ذلك في بعضها الآخر .

ونمثل لتناول المؤلف لمصادته في الكتاب بقوله : « قال الطائي : ويُزرع النوى في آخر الشتاء مستقبلاً الصيف . فإذا وجد النوى حرّاً الأرض نبّت بإذن الله جل وعز ، وربما جعل على غرار واحد ، قال : يعني « مسطراً » . قال الراجز : * على غرارٍ ومثالٍ واحدٍ * أراد اطراد أبيات الرجز لأن قبله : * ومن طرازِ الرجز الأجودِ * قال : وربما ضاقت الأرض ، فصارت في الموضع اللفة . واللفة : المجتمع منه . قال : وفي كل زمانٍ يُغرس إلا أن هذا الوقت أحب إليهم . فيمكث النوى تحت الأرض خمس عشرة ليلة إلى العشرين ، ودون ذلك . ويقال له : الزريعة ، والجميع الزرعان . ثم يطلع . فقال أبو مجيب والحارث بن دُكين : أول أسمائها النقيرة . والنقيرة : سرّة العجمة . وقال أبو زيد : النقيرة : النقرة التي في ظهر النواة . . . قال أبو زيد : يقال للقينو : الميطوأيضاً . والعَدَق ، بالفتح ، عند أهل الحجاز : النخلة . وأما العِدَق ، بالكسر : فالقينو . ويقال : القنا . والأجمع : الأقناء . ولغة طيء : القينا ، بكسر القاف . وأهل الكوفة يسمون العِدَق : الكيباسة ، والجميع : انكبائس ، وثلاث كيباسات . . . »

وألف الزُّبَيْر بن بَكَّار (المتوفى ٢٥٦ هـ) كتاب « النخل » - (ياقوت ١١ : ١٦٤) - ولا معلومات لدي عنه .

وينتضي القرن الرابع دون أن يصل إلينا أن أحداً من أهله ألف في النخل خاصةً ، أو تعرض له في أحد فصول كتبه اللغوية .

فإذا انتقلنا إلى القرن الخامس ، وجدنا ابن سيّده (المتوفى ٤٥٨ هـ) قد جعل للنخل كتاباً في السفر الحادي عشر من المخصص ، يتديء من الصفحة ١٠٢ ، ولا أدري نهايته على وجه اليقين ، إذ انتقل المؤلف من النخل إلى الأشجار والفواكه دون تنبيه ، ويحتمل أن يكون آخره في الصفحة ١٣٦ ، فيشمل بذلك ما قاله عن التمر . وقد خلط المؤلف فعلاً ، في الأبواب الأخيرة ، بين أبواب النخيل وأبواب التمر .

وسار ابن سيده مع النخل من ابتداء دورة حياته إلى نهايتها . فابتدأ بالغرس ، وصغار النخل ، فوصف أعضائه من الأصول والسَّعَف والكَرْب والعدوق وترجيبيها ، فوصف طوله وقصره واصطفافه وشربه وجماعاته ، ثم حملته وثمره وبكوره وتأخره ونضجه وصرامه وآفاته . ثم عالج التمر وأوعيته وجماعاته وطوائفه وعصيره ونعوته وآفاته وأجناسه وأسماءه . وقد اختل الترتيب منه في بعض الأبواب ، فوزع المادة الواحدة في أكثر من باب ، وفرق بينها أحياناً ، ووضعها في غير موضعها في أحيان أخرى .

واعتمد المؤلف في هذا الكتاب أساساً على كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ، فاتخذ الهيكمل الذي ملأه ببعض المعلومات الإضافية ، التي استمدتها من الغريب المصنف لأبي عبيد خاصة ، ومن أبي علي القمالي ، ثم من غيره من اللغويين الذين استمد منهم في كتبه الأخرى .

واتبع المؤلف النهج الذي كان يتبعه في كل كتب موسوعته « المخصص » ، فحاول أن يورد أقوال اللغويين في اللفظ الواحد ومشتقاته في موضع واحد ، والتفت إلى المفرد والجمع منها ، واستطرد إلى المسائل النحوية والصرفية المتصلة بألفاظه ، وتخفف من الشواهد الشعرية ، وأهمل التصريح بأسماء اللغويين الذين روى عنهم أبو حنيفة وأبو عبيد وغيرهما ، حتى إننا لا نجد اسم الأصمعي عنده إلا نادراً ، بالرغم من المادة الكثيرة التي استمدتها من كتبه . ونظر إلى أبواب النخيل نظرتة إلى غيرها من أبواب المخصص ، فعدّها كتاباً مكتملاً ، ولذلك بدأها بتفسير الألفاظ العامة التي يكثر دورانها في كلامه عن النخيل ، وحاول أن يجعلها مشتملة على كل ما يتصل بموضوعه لتغني عن غيرها .

قال المؤلف : « أبو عبيد : أنسغتِ الفَسيلةُ : أخرجت قُلْبها . أبو حاتم : نَسَّغت . ابن دريد : نَسَّغت ، وقيل : التنسيغ : إخراجها سعفاً فوق سعف . ابن السكيت : هو قلب النخلة وقُلْبها وقِلْبها . أبو زيد : سمي قلباً لبياضه . أبو حنيفة : والجمع القليبة والقلوب والأقْلاب . وقد قَلَبها : نزع

قُلْبُهَا . وقال : قُلْبُ النخلة : رأسها اللَّيْنُ الذي لم يشتد فيصير جذعا . وقيل : قلب النخلة : الخوص الذي يلي أعلاها . واحداً : قُلْبَةٌ . ويقال لقُلْبُهَا : الجُمَّارَةُ . أبو عبيد : والجمع : الجُمَّار . ابن دريد : يقال للجُمَّار : الجامور ، فصيححة قال سيبويه : ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ وَثُمُورٌ وَثُمُرَان ، وليس كلُّ جنسٍ يَجْمَعُ ، ألا ترى أنك لا تجمع البرَّ ولا الشعير . قال : وقالوا : التَّمْران ، فثُنِّي على إرادة النوعين من التمر . وأنشد :

أَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ

أبو عبيد : تَمَرْتُ التَّوْمَ أَثْمَرُهُم : أطعمتهم التمر . صاحب العين : وتَمَرْتَهُم كذلك . أبو عبيد : أَثْمَرَ التَّوْمُ : كثر عندهم التمر . صاحب العين : التَّمِيرُ : تبييس التمر . أبو عبيد : الأسودان : التمر والماء ، وقد تقدم في الماء . غيره : العَتِيقُ : التمر . وخصص بعضهم القديم منه ، وقد تقدم «

وفي القرن الخامس أيضاً عقد عيسى بن إبراهيم الرَّبَّعي (المتوفى ٤٨٠ هـ) باباً للنخيل في كتابه « نظام الغريب » ، شغل ثلاث صفحات (٢٠٧ - ٢٠٩) . فوصف السعف وأجزائه ومراحل نضج التمر . وأشار قليلاً إلى بعض أوصاف النخل . وأتى ببعض الشواهد من القرآن والشعر والأمثال . ولا قيمة للباب .

قال المؤلف : « الباسقات والبواسق : هي النخيل . والسَّحُوق : أطول ما يكون من النخل . والوَدِيّ : هو صغار النخل الملتفّ . والسعف : عيسدان النخل إذا علاها الورق ، واحداً سَعْفَةٌ . والورق : الخوص . والشَّطْبُ والأبْلُمة : واحدة الخوص » .

ولا أعرف أحداً ألّف في النخل غير السابقين ، ولكن المترجمين لأبي زيد الأنصاري (المتوفى ٢١٥ هـ) عزوا إليه كتاباً في « التمر » - (ابن النديم ٥٥ ، وفهرسة محمد بن خير ٣٧١) - ولم يصف أحد هذا الكتاب ، لذلك لا أدري أهو قاصر على التمر أم يتحدث أبو زيد فيه عن التمر وعن النخل عامة ، كالكتب

التي تناولتها . ومن اعتماد ابن سيده وغيره على أبي زيد ، في كلامهم على النخل ، وفي إيرادهم أقوالاً صادرة عنه ، ربما نستنتج أن أبا زيد وصف النخل أيضاً ، ولكننا لا نزال غير قادرين على القطع بأنه فعل ذلك في الكتاب الذي نتحدث عنه ، وإن كان ذلك هو المظنون .

وألّف في الشجر خاصةً محمد بن حبيب (المتوفى ٢٤٥ هـ) ثم أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (المتوفى ٣٧٠ هـ) . وقد نشر صمويل ناجلبرج Samuel Nagelberg الكتاب الثاني سنة ١٩٠٩ ، ليحصل به على درجة الدكتوراه . وتبين دراسة الكتاب أن ابن خالويه قسم النبات الذي تناولته في كتابه إلى ثلاثة أنواع : الشجر الشائك ، والكأ ، والجزء . وصنّف الأشجار في النوع الأول إلى صنفين : العِصاه ، وغير العِصاه . وجعل العِصاه في قسمين : العِصاه الخالص ، وهو ما عظم واشتد شوكة ، وعِصاه القياس . ورأى في الأخير فرعين : العِصْ والشَّرْس ، وهما ما صغر من شجر الشوك (عِصاه القياس) ، وما ليس من العِص ولا الشرس ، وهو ما فيه حُجَزٌ صغار كأنها الشوك .

وصنّف الكأ صنفين : العشب ، وهو ما عظم منه وغلظ ، والبقل ، وهو ما دَقَّ . أما النوع الأخير : الجزء ، وهو الذي يَجْزَأُ به (أى يستغنى به) المال (: الإبل) ، فلم يصنّفه .

وسار المؤلف في الشجر الشائك على نظام الأقسام : فقدّم الكلام على العِصاه الخالص (ص ١ - ٤) ثم ما ليس من العِص والشرس من عِصاه القياس (ص ٥) ثم العِص والشرس (ص ٦ - ٨) ثم ما ليس بعِصاه خالص ولا عِصاه قياس (٨ - ١٠) . أما القسم الخاص بالكأ (١٠ - ١٨) فلم يفرد كل صنف من صنفه عن الآخر ، وإنما اكتفى بالتنبيه على كون كل نبات يذكر من العشب هو أو البقل . ومن الطبيعي أنه لا توجد تقسيمات في القسم الأخير ، والحق أنه غير خاص بشجر الجزء وحده ، بل ذكر فيه المؤلف أشياء كثيرة .

فبدأ باليابس من الشجر (١٩) ثم ماتكسر من عيدانه (١٩) ثم ما احمر منه (١٩) ثم المختلط يابس برطبه (٢٠) ثم ما كسر منه (٢١) ثم المواضع التي يكثر فيها الشجر (٢٢) ثم بقية الشجر (٢٢) ثم شجر الجزء (٢٤) ويختتمه بمتنوعات أخرى .

ويقوم منهج ابن خالويه في هذه الأقسام على ملء كل قسم منها بأسماء النباتات التي تنتمي إليه ، ووصفها في إيجاز . ويعنى في وصفه بالصورة الخارجية للنبات ، وإقايجه . ومواطنه من المرتفعات أو السهول أو الرمال أو ما إليها ، وأسماء زهره . وزمن إنباته ، واستعماله وريحه أحياناً . وقد يلتفت إلى الأفعال المشتقة من أسمائه وصفاته . أما الشواهد فغاية في القلة عنده . فميزته الصحيحة إنما هي في وصف النبات وبيان عائلته ومواطن نموه وزمنه وزهره .

وهذا مثال من الكتاب ، قال : « فمن الأعضاء السَّمَرُ ، وواحدته سَمْرَةٌ ، وهي شجرة حجازية نجدية شاذة ، ومنبتها بكل مكان ما خلا حرَّ الرمل . ويقال لنورها أول ما يخرج : السَّرْمَةُ ، ثم بأول ما يخرج من بدو : الحُسْلَةُ . وكُعْبُورُهُ : نحو بدو البُرَّة . خَشِيكَ البَرْمَةُ ينبت فيها زَغَبٌ بيض هو نورها . فإذا خرجت فتيك البَلَّةُ والْفَتْلَةُ . فإذا سقطن عن طرف العود الذي ينبتن فيه نبتت فيه الحُبْلَةُ في طرف عودهن وسقطن . والحُسْلَةُ : وعاء الحبِّ كأنها وعاء الباقلاء ، ولا تكون الحبلَةُ إلا للسَّمَرِ . وأما جميع الأعضاء بعدُ فالسَّنْفَةُ مكان الحبلَةِ ، وفيها الحب ، وهن عِراض كأنها نصالٌ غسِرَ الطَّلَح ، فإن وعاء ثمرته العُلْفُ ، وهو سَنَمَةٌ عراض إلا أن اسمها العُلْفُ . »

وألف في الكرم خاصة أبو حاتم السجستاني (المتوفي ٢٥٥) ، كتاباً وصل إلينا ، وحققه الدكتور هفتر (البلغة في شذور اللغة ٧٣ - ٩٤) ، ورجع نسبه إلى الأصمعي ، لأنه وجدته مع كتاب النخل الذي سبق الكلام عليه . والحق أن الكتاب لأبي حاتم ، إذ نسب إليه ابن النديم كتاباً بهذا الاسم (الفهرست ٥٨) ، ولم ينسب أحد كتاباً في الكرم إلى الأصمعي . أضف إلى ذلك أن الكتاب في

المخطوط منسوب إلى أبي حاتم ، وأن سياق الكلام فيه يدل على أنه يستمد من الأصمعي أحياناً لا دائماً ، وأن نسبة كتاب النخل السابق إلى الأصمعي مشكوك فيها ؛ بل ضعيفة كما رأينا .

ويتناول هذا الكتاب كثيراً من الأمور المتصلة بالكرم ، مثل دورة حياته ، وضروبه ، وأوصافه ، ونضجه ، وحبّه ، وأسماء الخمر ونعوتها ، وعمل الرّبّ والمريث والخل منه ، وبعض الأدوات التي تستخدم في زراعته وما مائل ذلك . ولكن المؤلف لا يراعى فيها الترتيب ، لأن الأهمية عنده ليست في هذه الأمور ، بل في أسمائها لدى القبائل المختلفة . ولذلك أتى برجلين : طائفي وجندامي ، لم يسمهما ، وبثالث جعدي كناه أبا علي ، ورابع كناه أبا الخطاب ولم ينسبه إلى قبيلة ما ، وربما كان أبا الخطاب عمرو بن عامر البهذلي (ابن النديم ٤٧) أو الأخفش الأكبر ، وأتى بجماعة أخرى من الطوائف غير من ذكرناهم أولاً ، وجعل كل واحد منهم يقص عليه قصة حياة الكرم والعنب وما يتصل بها ، ويعطى كل شيء اسمه عندهم ، وهو يدون ما يسمع . ولذلك تغلب على الكتاب الصبغة الشخصية ، وصيغة المتكلم ، والناحية العملية ، وخاصة في الفقرات التي تصف زراعة العنب ، والصناعات القائمة عليه . ونتج عن ذلك أيضاً أن تكررت قصة حياة العنب حوالي أربع مرات ، مع بعض اختلاف في المناحي التي التفت إليها في كل مرة ، وفي بعض الألفاظ . ولكن المؤلف كان أميل إلى الطائفي ، فأكثر من الاعتماد عليه في كل الموضوعات التي عالجها . وذلك أمر طبيعي ، لأن الطوائف موطن الكرم والفواكه في شبه الجزيرة العربية .

وورد في الكتاب بعض أسماء اللغويين ، لاسيما الأصمعي ، كما يبدو أن بعض الزيادات تسربت إليه عن غير أبي حاتم . وليس للمؤلف منهج واحد في علاجه للأمور السابقة ، إذ كان المنهج زمنياً في قصة الكرم ، وعندما عالج ضروب العنب قدّم قائمة بأسمائها ، ثم تناول كل ضرب منها بالوصف والتوضيح مع المحافظة على ترتيبه في القائمة . ولكنه لم يراع ترتيباً يذكر في بقية الموضوعات

وكان في مادته يلتفت من حين إلى آخر إلى المفرد والجمع ، والأفعال المشتقة من الألفاظ التي يذكرها ، ويروى بعض المعربات في أسماء الخمسر عن الأصمعي ، ويعلق على بعض الشواهد الشعرية القليلة التي يوردها .

ونمثل له بالفقرة التالية التي يتحدث فيها عن ضروب العنب : « فأما الجُرَشِيّ فأبيضُ صغار الحبّ ، أولُ العنب إدراكا . وأما الأقماعيّ العربيّ فأبيض ، عظامُ الحبّة (١) (بتخفيف الباء) ، كثير الماء . وأما الأقماعيّ الفارسيّ فأعظم حبّاً من العربيّ ، وأقل ماء ، وأكثر شحما . وأما الشوكيّ فأبيض ، قليل الماء ، نحو من عِظَم الأقماعيّ ، ينشق حبه على شجره . وأما الرّازقيّ فأبيض ، داخلته زُرقة ، طوال الحب . وأما أم حبيب فسوداء زرقاء تعظم عناقيدها ويعظم حبّها . . . »



وأول من ينسب إليه كتاب عام في النبات أبو عبيدة (المتوفى ٢١٠ هـ) ، الذي قيل : إنه ألف كتاب « الزرع » - (ابن النديم ٥٤ ، ياقوت ١٩ : ١٦١) - . ولم يصل إلينا عنه شيء .

ونسب ابن النديم (٥٥) إلى الأصمعيّ (المتوفى ٢١٣ هـ) كتاب « النبات والشجر » . وقد عثر الدكتور هفتر على الكتاب وحققه (البلغة في شذور اللغة ١٨ - ٥٩) . ويشغل هذا الكتاب أربعين صفحة ، ويختلف في تنظيمه عن كتاب النخل - للمؤلف نفسه - كل الاختلاف . فقد سار فيه سيراً تحكيمياً ، يغلب عليه توارد الخواطر دون محاولة لتنظيم . وأراد المحقق أن يضع عناوين لبعض الفقرات ، فنجح آونةً وأخفق أخرى . وأحاول أن أنظم الموضوعات التي تناولها ، مع غض النظر عما في أقسامه من خلط كثير : وصف الأرض ذات النبات ، وصف بعض النباتات في مراحل حياتها المختلفة ، ويختلط ههنا الموضوعان عنده تماماً ، أسماء أحرار البقول ، أسماء غير الأحرار منهم - ، ذكور البقول ، غير الذكور ، تقسيم النبات إلى شجر وحمض وخلة ، أسماء الحمض ، الشجر ، ما ليس بشجر ، النبات . ويختلط بين الأقسام الأخيرة جميعها .

(١) الحبّة تكتب بالضم والتخفيف - : حبة العنب (القاموس : حبو)

وكان في الموضوعين الأولين يذكر صفة الأرض أو النبات ، ثم يطلق عليه اسمه الخاص ، ويكثر فيهما من الشواهد الشعرية التي ينسبها إلى أصحابها حيناً ويهملها حيناً آخر ، ويعلق عليها مرةً ويتركها ثانيةً ، ويشير إلى ما فيها من روايات في مواضع . والتفت في بعض الأحيان إلى الفعل المشتق من اللفظ الذي يعالجه . واستهلّ قسمي أحرار القول وذكورها بتعريف كل منهما ، ثم سرد أسماء كل نوع ، ووصفها في بعض الأحيان وصفاً موجزاً ، أو أتى بمترادف آخر . وأدخل ابن دريد بعض إضافات في هذا القسم نبّه عليها . والشواهد في هذين القسمين قليلة . وحاول المؤلف في الأقسام الأخيرة أن يتخذ شيئاً من النظام ، فأراد أن يقسم النبات إلى : حمض ، وشجر ، وغير شجر ، وأن يرتب كل نوع منها وفق الموطن الذي ينبت فيه : السهول ، أو الحجاز ، أو نجد ، أو الرمال . وفعل ذلك في الحمض ، ولكن اختل الترتيب في بقية الأنواع . وتتبع في بعض المواضع مراحل حياة بعض النباتات ، واستشهد فيها بالأمثال والنثر . فالكتاب إذن يقدم مادةً حسنة في الأسماء ، وفي مواطن كل نبات ، ولكنه قليل الوصف للنبات ، كثير الاضطراب .

ونتخذ من الفقرة التالية مثلاً ، قال : « يقال : رأيت أرض بني فلان غيبً المطر واعدة حسنة : إذا رُجى خيرها وتما نبتها في أول ما يظهر النبات . ويقال : وَشَمَتِ الْأَرْضُ : إذا رأيتَ فيها شيئاً من النبات . وأنشد :

كم من كَعَابٍ كَالْمَهَاةِ الْمُوشِمِ

وينشد : الْمُرْشِمِ . وَأُرْشَمَتِ الْأَرْضُ كذلك . وَالْمُوشِمِ : التي قد نبت لها وشم من النبات أى شيء يُرعى فيه . ويقال : أَبْشَرَتِ الْأَرْضُ : إذا حسن طلوعُ نبتها إشاراً . ويقال بَدَرَتِ الْأَرْضُ تَبْدُرُ بَدْرًا : إذا ظهر نباتُها متفرقا . ويقال : وَدَسَتِ الْأَرْضُ وَدَسًا ، وَودَسَتْ توديساً حسناً في أول ما يظهر نباتُها . قال البعيث :

كَأَنْ قُتُوْدِي فَوْقَ طَاوِي خَلَالِهِ بَيْئُونَةُ الْقَصْوَى عَدَابٌ مُودَسٌ

والعَدَاب : المكان اللين السهل ، وهو مستدق الرمل حيث ينقطع معظمه .

وبارض النبت : أول ما يبدو منه . ويقال إذا ظهر نبات الأرض : قد برّضت
تبريضاً ، وتبرّضت . فإذا ارتفع بارضُ البُهمى شيئاً فهو جَميم ، فإذا ارتفعت
وتمت من قبل أن تتفقأ فهي الصَّمعاء . . . »

ونسب من ترجم لأبي زيد الأنصاري (المتوفى ٢١٥ هـ) له كتابا باسم
« النبات والشجر » (ابن النديم ٥٥) . ووصفه ابن خلكان (١ : ٢٠٨) بأنه
كتاب حسن جمع فيه أشياء غريبة . ويؤسفنا أننا لم نعثر عليه بعد .

ثم عقد أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى ٢٢٤) كتاباً في الغريب المصنف
للشجر والنبات ، شغل ١٤ صفحة ، قسمها إلى ١٥ باباً . ولم يسر المؤلف في
تبويبه على نظام مطّرد ، ولكنه مال إلى تقديم الكلام على بعض النواحي العامة في
الأشجار ، مثل أشجار الجبال فالسهول فالرمال ، فالعضاه والحمض والخلة
وآجام الأشجار . ثم تناول أحوالها في دورتها من ابتداء نباتها وتوريقها ، وإثمارها
وما يبقى منها ، ودورة حياتها ، ونختم الأبواب بإيراد أسماء ضروب النبات
المختلفة .

والترم في أكثر هذه الأبواب طريقة إعطاء قوائم بأسماء النباتات ، مع الإشارة
القاصرة إلى أنه نبت ، دون أن يحاول وصفه ، ووصف قليلاً مظهر النبات
الخارجي من لون وصورة . فالتعريفات عنده قاصرة . ولكنه في الأبواب التي
تتبع فيها حياة الأشجار سار فيها سيراً زمنياً مرضياً . وكثيراً ما التفت إلى
إيراد المفرد والجمع من الألفاظ التي يوردها . وكان أكبر اعتماده في هذا الكتاب
على الأصمعي ، الذي نجد اسمه في مقدمة كثير من أبوابه ، ثم على بعض اللغويين
الآخرين كأبي عمرو بن العلاء ، وأبي زيد الأنصاري ، والكسائي ، وأبي عبيدة .
وحافظ على أن ينسب إليهم أقوالهم صراحة . والشواهد عنده قليلة جداً ، لا تتعدى
البيت من الشعر ، في البابين أو الثلاثة أو أكثر .

وهذا مثال منه ، قال : « الأصمعي : البرير : ثمر الأراك . والغض
منه : المرّد . والنضيج : الكباش . والعُلف : ثمر الطلح ، واحده

عُلْفَة . والحُبْلَة : ثمر العِصاة . أبو عمرو في الحبلَة مثله . قال : والبَرَم :
ثمر الطلح ، واحدته بَرَمَة . الفراء : المَصْعَة : ثمر العَوْسَج ، وجمعها
مُصَع . الأصمعي : العُرْوَة من الشجر : الشيء الذي لا يزال باقياً في الأرض
لا يذهب ، وجمعه عُرَى ، وهو قول مهلهل :

* شجر العُرَى وعُرَاعر الأقوام *

قال أبو عبيدة مثله أو نحوه : إلا أنه قال : هذا البيت لشرحبيل : رجل من بني
تغلب . أبو عمرو مثل قولهما في العروة أو نحوه . . . الأموي : الحُوَاءَة : نبت
يشبه لون الذئب . الكسائي : الذَانِين : نبت . والطَّرَائِث : نبت . والواحد
ذُوْنُون وطُرْثُوث . ويقال : خرج الناس يَتَذَانُون وَيَتَطَرْثُوثُونَ : إذا
خرجوا يأخذون ذلك . وَيَتَمَغْفَرُونَ : إذا خرجوا يأخذون المَغَايِر . . .
ونسب ابن النديم (٦٩) وياقوت (١٨ : ١٩٦) إلى ابن الأعرابي (المتوفى
٢٣١ هـ) ثلاثة كتب من هذا اللون ، هي « النبات » و « صفة الزرع » و « النبت
والبقل » ولم يصل إلينا أحدها ، ولا وصف لها .

كذلك نسب إلى أبي نصر أحمد بن حاتم (المتوفى ٢٣١ هـ) كتابي : « الشجر
والنبات » و « الزرع والنخل » (ابن النديم ٥٦ ، وياقوت ٢ : ٢٨٤ - ٥) ،
وإلى هشام بن إبراهيم الكَرْنَبَائِي - تلميذ الأصمعي - كتاب « النبات » (ابن النديم
٧٠ ، وياقوت ١٩ : ٢٨٥) ، وإلى محمد بن حبيب (المتوفى ٢٤٥ هـ) كتاب
« النبات » (ابن النديم ١٠٧ ، وياقوت ١٨ : ١١٦) ، وإلى يعقوب بن السكيت
(المتوفى ٢٤٦ هـ) كتاب « النبات والشجر » (ابن النديم ٧٣ ، وفهرسة محمد
ابن خير ٣٨٢) ، وإلى الجاحظ (المتوفى ٢٥٥ هـ) كتاب « الزرع والنخل »
(ياقوت ١٦ : ١٠٦) ، وإلى أبي حاتم السجستاني (المتوفى ٢٥٥ هـ) كتب :
« الزرع » و « العشب والبقل » و « الشجر والنبات » (ابن النديم ٥٨) ، وإلى أبي
سعيد الحسن بن الحسين السكري (المتوفى ٢٧٥ هـ) كتاب « النبات » (ابن النديم
٥٨ ، ونزهة الألبا ٢٧٤) . ولم يصل إلينا كتاب منها .

وألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (المتوفى ٢٨٢ هـ) كتابه المشهور « النبات » : ولم نعثر من هذا الكتاب إلا على مجلد واحد ، هو الجزء الخامس ، كما يذكر على الصفحة الأولى منه . وقد ذكر البغدادى في خزنة الأدب أنه رأى الكتاب في ستة أجزاء كبار . ويبدو أن التقسيم الذي أشار إليه البغدادى يتفق مع تقسيم النسخة التي عثرنا على جزءها الخامس . وهي نفسها تدلنا على وجود تقسيم آخر للكتاب ، إذ تصرح بأن هذا الجزء الخامس يضم القطعة الأخيرة من الجزء السابع ، والأولى من الثامن ، من رواية أبي سعيد السيرافي . ولا عجب في اختلاف تقسيم الكتاب في النسخ والروايات المختلفة .

وقد عثرتُ على فقرة في ختام الجزء السابع ، وصف فيها المؤلف بعض مناحي منهجه ، تنير الطريق أمامنا كثيراً ، كما ينيره مقال الأمير مصطفى الشهابي (الجزء الثالث ، من المجلد السادس والعشرين ، من مجلة المجمع العلمي العربي - ١ تموز ١٩٥١) ، وعنوان المقال : أبو حنيفة الدينوري ، والجزء الخامس من كتاب النبات .

رأى أبو حنيفة أن يتناول النبات عامةً بدراسة أولى عامة ، فبين أجناسه المختلفة ، وخصائصها التي تميزها عن غيرها ، ومنافع كل منها . وقدم هذه الدراسة العامة في كتابه ، ليقصر في وصف النباتات بعد ذلك على ما يختص بالنبات ، ثم يشير إلى نوعه فتغنيه الإشارة عن تكرير الأوصاف والمظاهر في كل نبات . وشغلت هذه الدراسة العامة الأجزاء السبعة الأولى من تصنيف السيرافي ، أو الأجزاء الأربعة الأولى وبعض الخامس من التقسيم الآخر ، أي القسط الأعظم من الكتاب . ثم تناول أفراد النبات واحداً واحداً بالوصف ، ورتبها وفقاً للحرف الأول منها وحده ، أصلياً كان أو مزيداً ، ولم يلتفت إلى ما بعده من حروف . وشغلت هذه الدراسة قطعة من الجزء الخامس الذي عثرنا عليه ، وباقي الجزء السادس في غالب الظن ، من التقسيم الذي أشار إليه البغدادى . ولست على معرفة بعدد الأجزاء التي وصل إليها تقسيم السيرافي .

وتناول المؤلف في القطعة الباقية من الدراسة العامة صناعة القسي ، ونعوتها في حال الرمي عليها ، وما تُحَكلى به ، وصفات النَبَل ، وأسماء أجزاء القِداح ، وما يُجَعَل عليها ، وأسماء السهام . واستطاع الأمير الشهابي من عبارات وردت عرضاً في الكتاب أن يصل إلى معرفة أربعة عشر باباً كانت تشتمل عليها هذه الدراسة ، وهي أبواب النخل ، والكرم ، والزرع ، والأصباغ ، وأجناس النبات ، وأوصاف النبات العامة ، والعشب ، والنبات الطيب الرائحة ، واللشأ ، والصموغ ، والكمأة ، وجماعات الشجر ، وأوصاف الشجر العامة ، والزناد والنيران والأدخنة ، والنبات الذي تتخذ منه الحبال والأرشية . ومن الطبيعي أن هذه الأبواب ليست كل ما كانت تشتمل عليه الدراسة العامة .

وتناول أبو حنيفة في القسم الثاني الخاص بأعيان النبات نباتاً نباتاً من حرف الألف إلى حرف الزاي . واتبع فيه أن يقدم اسم النبات ، ويبين المفرد والجمع منه ، ثم يصفه ، ويشير إلى ما يشق من أسمائه وصفاته من أسماء أعلام وتشبيهات ، وكان يقيم وصفه للنبات على إبراز صورته الظاهرية ، وثمره ، ورائحته ، وطعمه ، وجماعاته ، ومواطنه ، وأنواعه ، ومنافعه . وكان ينتهز أية فرصة تسنح له للاستطراد ، فقد أشار مثلاً في تضاعيف كلامه عن الأثل إلى استخدامه في صناعة الأواني ، ثم اعتمد على هذه الإشارة وعقد باباً لأسماء الأواني وأنواعها وأوصافها . كذلك أكثر من الشواهد كل الإكثار ، حتى ليأتي أحياناً بثلاثة شواهد وأكثر على اللفظ الواحد ، ولم يمنح شواهد الكثرة فحسب بل التنوع أيضاً ، بين القرآن والحديث والشعر .

واعتمد المؤلف فيما أورده من أقوال وأوصاف وشواهد على رواة كثيرين ، فظهرت عنده أسماء أكثر اللغويين . ولكننا نستطيع أن نتبين أنه حصل على القسط الأكبر من معارفه من ثلاثة مصادر رئيسية ، غير جماعة اللغويين : مشاهداته الخاصة ، والأعراب ، وأبي زياد الكلبي . فما أكثر المحاورات التي أوردها في الكتاب ، وكانت قد دارت بينه وبين الأعراب ، وهو يبحث عن نبات معين ، أو يدرس نباتاً معيناً . أما أبو زياد الكلبي ، فقد عرّفنا المؤلف

به ، وهو يزيد بن عبد الله ، أحد بني عبد الله بن كلاب . فهو إذن أحد الأعراب ، الذين عدّتهم مصدره الثاني في الحصول على المعرفة ، ولكن أبا زياد لما تردد اسمه في الكتاب أكثر من غيره من اللغويين ومن بقية الأعراب ، فبرز كل البروز بين من روى عنهم أبو حنيفة ، جعلته مصدراً مستقلاً . ولم أكن في ذلك بدعاً أو مبتكراً ، بل اتبعت علي بن حمزة البصري الذي أفرد أبا زياد بالذكر من بين من روى عنهم أبو حنيفة .

وقد حصل هذا الكتاب على إعجاب الدارسين على مر العصور ، فدأبوا على عدّه القمّة التي وصل إليها التأليف اللغوي في النبات ، وقيل عنه : « لم يؤلّف في معناه مثله » . وقد أخذ عليه علي بن حمزة البصري (المتوفى ٣٧٥ هـ) بعض الأخطاء ، وجعله أحد من أفرد لهم باباً في كتابه « التنبيهات على أغاليط الرواة » (ص ٢٥ - ٤٢) (من المخطوط رقم ٥٠٢ لغة ، بدار الكتب المصرية) . واختصره موفق الدين البغدادى (المتوفى ٦٢٩) ، (كشف الظنون ٥ : ١٦٢) .

وهذا مثال من كلامه عن أفراد النبات : « آس ، والواحدة منه آسة : هو بأرض العرب كثير ، ينبت في السهل والجبل ، وخضرته دائمة أبداً ، ويسمى حتى يكون شجراً عظاماً ، وفي دوام خضرته يقول رؤبة :
يخضرُّ ما اخضرَّ الألا والآسُ

وفي منابته من الجبال يقول الهذلي :

تالله لا يُعجزُ الأيامَ ذو حَيْدٍ بمُشمَخِرٍ به الظِّيَّانُ والآسُ

والآس برّمة بيضاء طيبة الريح ، وثمرتها سوداء إذا أينعت وتحلو وفيها مع ذلك عُسَيْقَةٌ وتسمى الفَطُّس ، ذكر ذلك بعض الرواة . وزعم قوم أن الآس يسمى الرّند . وأنكر ذلك أبو عبيدة . وأنكره أيضاً غيره من العلماء ، وزعموا أن الرند : شجر طيب الريح وليس بالآس . وسند كرهه في بابه ، إن شاء الله .

البُسْر : بُسْر النخل ، والواحدة بُسْرَة . وكلُّ غَضٍّ طري : بُسْر ، حتى الغض الذي لم يُسَبِّق إليه . وكل استعجالٍ بشيء قبل إناه : ابتسار . ومنه ابتسار الفحل طَرَوْقَتَه : إذا ضربها على غير احتياج منها ، وحتى قيل في النخلة إذا لُقِّحت قبل إنسى تلقيحها . وقال ابن مُقْبِل في وصف نخل :

طاقت به الفُرْس حتى بذَّ ناهضها عَمَّ لُقِّحْن لقاحاً غير مُبْتَسِرٍ

وقيل للبُهْمَى وهي غَضَّة بعدُ : بسرة . قال ذو الرمة في صفة عَيْرٍ :
رعى بارض البُهْمى جَمِيماً وبُسْرَةً وصَمْعاء حتى آذنتها نِصَالُهَا
وقال غيره فيما هو أبعد من هذا :

فعالَيْنَ قبل الطير ، والشمس بُسْرَة عليها الولايا والسَّديْلَ المرقَّما

فجعلها في أول طلوعها وهي غضة قبل الترحل بسرة . . . »

ونسب إلى أبي موسى الحامض (المتوفى ٣٠٥ هـ) كتاب « النبات » (ابن النديم ٧٩ ، ونرهة الألبا ٣٠٦) ، وإلى المفضل بن سلامة (المتوفى ٣٠٨ هـ) كتاب « الزرع والنبات والنخل وأنواع الشجر » (ابن النديم ٧٣ ، ياقوت ١٩ : ١٦٣) وإلى أبي عبد الله محمد بن أحمد المفعج (المتوفى ٣٢٧ هـ) كتاب « الشجر والنبات » (ابن النديم ٨٣) ، وإلى أبي القاسم البُسْتِي كتاب « الأشجار والنبات » (ابن النديم ١٣٩) وكلهم لم نعر على كتبهم .

وعقد الخطيب الإسكافي (المتوفى ٤٢١ هـ) خمسة أبواب من كتابه « مبادئ اللغة » للنبات ، شغلت ١٨ صفحة منه (١٧٠ - ١٨٨) . وعالج في الباب الأول أسماء أدوات الزرع وأجزائها وعملها ، ومراحل نضج الحبوب ، وآفات الزرع ، وأداة طحنه : الرحى ؛ وفي الثاني تعريف الشجر وأجزائه ، ومراحل نضج البلح والكرم ، والألفاظ التي تطلق على الأحوال المختلفة في حياة الأشجار ، وتعريف بعض الفواكه ، أو مجرد ذكر اسمها الفارسي ، وأسماء المواضع التي تنبت فيها بعض أنواع الشجر ؛ وفي الثالث وصف بعض ضروب صغار الشجر أو مجرد ذكر اسمها الفارسي ؛ والأمر نفسه في الرابع ، إلا أنه عالج فيه القول بدلاً من الشجر ؛ ووصف في الخامس بعض الرياحين . وعلاج

المؤلف لمأدته غاية في الاختصار ، ولذلك تقل فيه الشواهد ، ولكنها تنسوع بين قرآن وشعر وأمثال . وقام منهجه على الإشارة السريعة للشكل الظاهري للنبات ، أو ذكر المرادف العربي ، أو المرادف الفارسي . ويبين هذا أنه كان يضع نصب عينيه القراء من الفرس .

ونمثل لمنهجه بقوله : «الرُّطْبُ ، بضم الراء وتسكين الطاء : الرُّعْيُ الأخضر ، والرطوبة : روضة الفسفسة ما دامت خضراء . والقَضْبُ ، والفِصْفِصَةُ ، والقَدَّاحُ : الرُّطْبُ مِنَ الْقَتِّ . والجُفَافَةُ : ورقه إذا جف . والخَلَا : الكَلَأُ الرطب . ويقال : رَطَبْتُ فَرْسِي رَطْبًا ، وخالَيْتُهُ : جززت له الخلا . وقَصَلْتُهُ : من القصيل ، وجمعه قُصْلَان . والقُصْلَةُ منه : قدر ما تجزّه وتحمله . وخاليت الخلا : قطعته . والحشيش : ما يبس منه . . . »

أما ابن سيده (المتوفى ٤٥٨) فقد كان بحرًا متلاطم الأمواج ، نظر إلى النبات نظرة عامة ، فتناوله من جميع نواحيه ، ومن أبعداها ، حتى انعدمت عنده بعض الحدود الفاصلة بين الأشياء . فالسفر التاسع من كتابه يضم كتاب الأنواء وفيه أسماء عامة المياه والأسقية . ويمتد ذلك الكتاب إلى السفر العاشر ، فيعالج البحار والأنهار والآبار والحياض ، ثم يجده يعالج الأراضي المختلفة وصلاحياتها للنبات ، وجديها وخصبها . ويخرج من هذا إلى تناول العشب والأشجار . ويمتد كلامه إلى السفر الحادي عشر ، فيكمل حديثه فيه ، ويختتمه بأبواب الفاكهة والكرم والخمر . ويعقب هذا كتاب النخل ، الذي يضم في آخره — إلى جانب النخل — أنواعاً أخرى من الفاكهة والأشجار والأعشاب وما إليها . ويستمر ذلك إلى الصفحة ٢١ من السفر الثاني عشر . فابن سيده إذن حين أراد أن يتناول النبات ، نظر إلى الموضوع نظرة طبيعية ، فعالج الأمطار التي ترويه ، والأرض التي هي مهده ، ثم عالج علاجاً شاملاً لجميع أنواعه . فكان ذلك ميزة له ، يبدو أن أبا حنيفة شاركه فيها ، إذ ينقل ابن سيده كثيراً من أقواله عنه ، حتى في وصف الأرض . ولكن هذا التوسع أدى به إلى الاضطراب والتكرير وعدم وضع الفواصل المميزة ، فلا نجد

عنده كتاباً خاصاً بالشجر ، كما جعل للنخل مثلاً . وكتاب النخل نفسه ، أدخل فيه ما ليس منه ، ولا أدري أين انتهى منه . فالأشجار والأعشاب تأتي قبل كتاب النخل وبعده أيضاً .

وقدّم ابن سيده الأبواب العامة أولاً ، كما فعل أبو حنيفة . فنجد أول الأبواب الخاصة بالنبات عنده أبواب الخصب ، فابتداء النبات وانتهاءه ، ونعوت الكلأ في القلعة والتفرق ، واجتزازه ، وما يُحمى من النبات ؛ وفي الشجر أبواب أوصافه التي تعمه دون أن تخص واحداً واحداً ، وتوريقه وتنويره ، وأوصافه التي تعمه في كثرة ورقه والتفافه أو قلته ، وانحطت ورقه وسقوطه ، وأوصافه التي تعمه في عظمه ، وصغاره . ثم تناول المؤلف أسماء أجزاء الأشجار وما ينتفع بها فيه ، مع التعميم أيضاً ، مثل أبواب أسماء أصول الشجر وأعاليتها . واليابس والخشن ، وعيوب العود القادح ، وأسماء الأُبن التي في العود ، وقشر لحاء الشجر ، وغيرها .

وكان عماده الأول في جميع هذه الأبواب أبا حنيفة ، ولم يتغير منهجه فيها ، عما أُلّف عنه في بقية كتبه من المخصص : من حشد للآراء المختلفة في الموضع الواحد ، وعناية بالأقوال النحوية والصرفية ، وحذف لأسماء من يروى عنهم ، وما إلى ذلك . ولكن الأبواب الأخيرة التي جعلها لأشجار الجبال قلّ فيها الحشو حتى كاد ينعدم ، فظهر فيها طابع أبي حنيفة غالباً . فهو يصف كل نبات ، ويجعل فصلاً خاصاً لأنواعه وأوصافها ، ثم فصلاً خاصاً للمواطن الصالحة له . وأدخل في هذه الأبواب كثيراً مما أتى أبو حنيفة به في القسم الثاني من كتابه ، ولكنه لم يستطع أن يتابعه في الترتيب على الحروف بحكم اختلاف الغرض من الكتابين . فما زال ابن سيده محافظاً على منهجه المعروف عنه في المخصص ، وعلى مزاياه فيه من جمع وشمول .

ونمثل لطريقته فيه بالفقرة التالية : « أبو عبيد : الرَّبْوُض : الشجرة العظيمة . وأنشد :

تَجَوَّفَ كُلَّ أَرطاة رَبْوُض.

أبو حنيفة : هي العظيمة الواسعة ، وجمعها رُبُض ، ومنه قيل للقِرْبَةِ العظيمة : رُبُوض ، أي ذات رُبُوض ، يعني بالربض الناحية ، وأراد الجمع ، أي أنها ذات أرباض كأرباض المدينة . أبو عبيد : الدَّوْحَة : العظيمة . أبو حنيفة : هي المفترشة ، ومنه قيل للبيت الواسع : دَوْح ، ومظلة دَوْحَة ، وقيل للبطن إذا عظم : انداح . والرِّداح : مثل الدوحة . وأنشد :

أما ترى بكل عَرَضٍ مُعْرِضٍ كلَّ رَداحٍ دَوْحَةٍ المَحْوَضِ

محوضها : الشَّرْبَة التي تجعل حولها لتسقى فيها . ومنه قيل للمرأة الباذن العريضة : رداح . وكذلك الكتيبة العظيمة . والجمع رُدُح . وكذلك كل ضخم ثقيل . ابن السكيت : دوحة مِحْلال : يُحَلَّ تحتها كالتَّلعة المِحلال . أبو حنيفة : وإذا عظمت الشجرة فهي هَيْكَلَة ، والجمع هَيْكَل ، وأنشد :

في هيكَل الضالِ وأرطى هيكَلِ

ومنه قيل للفرس العظيم التام الأوصال : هيكَل . . . »

وجعل عيسى بن إبراهيم الربيعي (المتوفى ٤٨٠ هـ) للنبات والأشجار والمراعي باباً في « نظام الغريب » ، شغل قريباً من ست صفحات ، وختمه بأسماء الرياحين في نحو صفحتين . وأورد الربيعي أسماء الأشجار وفسرها بمرادفها أو بوصفها أو بوصفها . أوراقها أو لونها أو زهرها أو طعمها أو ما تستعمل فيه . وجمع أحياناً بين أكثر من واحد من هذه الصفات ، وترك الأسماء من غير شرح أحياناً أخرى . والباب كثير الشواهد الشعرية : واعتمد على بعض الأمثال النثرية وعلى حديث لأبي بكر الصديق .

وهذا مثال منه : « العوسج : شجر ذو شوك وورق صغار ، يكون ارتفاعه عن الأرض قدر ذراعين . والسَّمَرْدُ : شجر ذو شوك مُعَقَّق . والمَرَّخ والعُشَر والطلح والأراك : كل ذلك مَرَّع . والسيال : الطلح ، تشبه الأسنان به لبياض شوكة . والألاءة : شجرة صغيرة ، بوزن الفعالة . والسدُر والضال بمعنى ، والعُبْرَى : مانبت منه على الأراك . . . »

وُنُسب إلى أبي عبيد البكري (المتوفى ٤٨٧ هـ) كتاب « النبات » (فهرسة محمد بن خير ٣٧٧) ، وإلى موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى (المتوفى ٦٢٩) كتاب « النبات » (كشف الظنون ٥ : ١٦٢) . ولم يصل إلينا الكتابان .

وفي العصر الحديث ذهب الأستاذان عبد الفتاح الصعيدى وحسين يوسف موسى إلى تهذيب مخصص ابن سيده . فأخرجوا في سنة ١٩٢٩ كتاب « الإفصاح في فقه اللغة » . ويعالج الباب السادس عشر منه الزرع والأشجار والثمار . ويضم ما في أصله المخصص من أبواب وفصول ، فيتناول الزرع من مبدئه إلى منتهاه ، وحصد الزرع ودراسته وتذريته وما إلى ذلك من أمور تعرض لها ابن سيده . ولكن المؤلفين تخففا من كثير من المادة والأقوال والشواهد التي كانت في المخصص ، وأدخلا عليها بعض التنظيم الحديث . فكاد كتابهما يشبه المعاجم الحديثة الصغيرة في خلوها من الشواهد ، وأسماء اللغويين المروى عنهم . والأقوال المتعددة المتفقة والمتضاربة ، ووضعها اللفظ المراد تفسيره في أول السطر . ولكنه لم يبلغ مبالغها في دقة التنظيم ، لأن بعض اضطراب المخصص انتقل إلى الإفصاح .

وهذا مثال من الإفصاح : « النبات » : الذى ينبت ، وقد نبت ينبت نباتا ونبتاً ، وأنبت الله .

النبت : أصل النبات الذى ينبت عليه .

المنبت : المكان الذى ينبت فيه النبات .

أَنْتَشَى النَّبْتُ : إذا خرجت رعوته من الأرض قبل أن يُعرَفَ ، والاسم النَّتَش . وأنتش الحَبُّ : إذا ابتل فضرِبَ نَتَشَه في الأرض . والنَّتَش : ما يبدو منه أول ما ينبت من أسفل ومن فوق .

بقل النباتُ : بقل يبقُل بقولا : وذلك أول ما يطلع . . . »

وأخرج الدكتور أحمد عيسى في سنة ١٩٣٠ « معجم أسماء النبات » . وذهب فيه مذهباً حديثاً حقاً ، نظر إليه من جهة اختصاصه . فقد كان المؤلف طبيباً ،

يمر أمامه كثير من أسماء النباتات المستخدمة في الطب ، ولكنها تمر في صورة أجنبية لا يُعرف المرادف العربي لها . فبحث في كتب النبات القديمة والطب ، وتوصل إلى التوفيق بين كثير من النباتات العربية أو التي عرفها العرب ، والتي يعرفها الطب الحديث بأسماء أجنبية . فوضع هذا المعجم ليبين أسماء هذه النباتات الأجنبية بالعربية . وجعل الأسماء الأجنبية أساس الترتيب ، لأنها الأسماء التي يعرفها الدارسون ، ثم كتب أمام كل لفظ منها مقابله العربي . وأشار بالفرنسية إلى فصيلة كل نبات ، ومرادفه إن كان له مرادف طبي ، وذكر بعض الأحيان اسمه في اللغتين الفرنسية والانجليزية . ومن الطبيعي أن الترتيب كان وفقاً للترتيب الإفرنجي . ولكنه ألقى بالكتاب فهرسين كاملين : أحدهما للألفاظ الغربية (الفرنسية) ، وثانيهما للألفاظ العربية ، مما ييسر لغير المختصين بالطب معرفة مواقع الألفاظ أيضاً .

وهذا مثال مأخوذ منه :

« عين الديك — عيون الديك » A. Precaiorius L.

شَشْم — ششم أحمر (وهو بذور هذا النبات ويسمى البندق أيضاً) — حب
العروس — عَفْرُوس . فُلْفُل . بُلَيْع (اليمن)

Fam. Leguminosae

F. Liane à riglisse ; Arbre à chapelet.

a. Wild - liquorice : Bead - tree

وأخرج الأمير مصطفى الشهابي في سنة ١٩٤٣ «معجم الألفاظ الزراعية» (١) نحاً فيه نحو الدكتور أحمد عيسى في التنظيم والترتيب ، إذ جعل الأصل الذي رتب به الأسماء الفرنسية للمواد التي عالجها ، ورتبها على حروف الهجاء الفرنسية .

(١) طبع المعجم في القاهرة ، سنة ١٩٥٧ طبعة ثانية منقحة ومزودة نحو ألف لفظة جديدة
فصار مجموع مواد المعجم عشرة آلاف مادة تقريباً .

ولكنه لم يقصر حديثه على النباتات وحدها ، بل تناولها وتناول كل ما اتصل بالعلوم الزراعية من ألفاظ ، مثل مصطلحات أبحاث التربة والاسقاء ، وعلم الحراج وتربية الخيل والأنعام والنحل والأسماك والطيور الأهلية ، وما له صلة بالزراعة من حيوانات وحشرات وجويات وآلات وصناعات ومعدنيات واقتصاديات وغيرها .

ولم يقصر المؤلف جهده على جمع الألفاظ العربية القديمة ، أو التي استعارها العرب القدماء من غيرهم من الأمم وأطلقوها على النباتات ، بل شارك في الوضع ، والتعريب ، والاستعارة . وقد شرح منهجه في ذلك ، فبين أنه رجح الكلمات العربية أو المولدة القديمة الموافقة أو المقاربة لمعاني الكلمات الفرنسية التي أتى بها على غيرها . وما لم يجد له مقابلاً عربياً من أسماء أجناس النبات ترجمه وفق معانيه في لغاته الأصلية ، كلما أمكن ترجمته في كلمة عربية واحدة سائغة . أما الأسماء الدالة على الأنواع النباتية فكلها نعوت تترجم ترجمة في جميع اللغات . وما كان مسمى بأسماء أعلام اكتفى المؤلف بتعريبه ، لأنه لا سبيل إلى ترجمته .

ونهج في علاجه لمواد المعجم أن يقدم الاسم الفرنسي ، ثم يتبعه بمقابله العربي القديم أو الذي وضعه هو له ، ثم يفسر هذا المقابل ويبين معناه ، ليوضح أسباب وضعه الاسم الذي وضعه له . ثم يذكر فصيلة النبات الذي يتكلم عنه .

وألحق بالكتاب فهرساً مشتملاً على الألفاظ العربية والمعربة والمولدة والعامة التي أوردتها في كتابه ، بصفتها الموافقة أو المرادفة للألفاظ الفرنسية لقراءه العرب الباحث عما يريدون البحث عنه من ألفاظ عربية .



ويتبين لنا من ذلك أنه ربما كان أجمع كتب النباتات للألفاظ النباتية ،
فالمؤلف يصرح بأنه يشتمل على قريب من ٩٠٠٠ لفظ فرنسي ، ويعني ذلك
أنه يشتمل على أكثر من ذلك من الألفاظ العربية ، لأنه كان يضع أمام اللفظ
الفرنسي أحياناً أكثر من لفظ عربي . ومن الطبيعي أنه أوسع هذه الكتب مجالاً ،
لأنه لم يقصر جهده على الألفاظ النباتية الخاصة .

ونمثل لطريقته في تناول بقوله : (١)

ترمس ١ (Lupinus) Lupin

(جنس نباتات زراعية من الفصيلة القرنية «القطانية» والقبيلة الفراشية ، فيه
نوع يزرع لحبه ، وأنواع تزرع لزهرها . وذكر مايرهوف أن ترمس من
اليونانية Thèrmos ، وأنها نقلت إلى القبطية والعبرية والآرامية ، ومنها إلى
العربية والفارسية) .

L. en arbre

ترمس شجري

(L.arboreus)

(يزرع للتزيين وكذا الأنواع التالية عدا الجيرجير)

أي الترمس الشائع) .

L.cultivé

ترمس زراعي أو شائع .

(L.têrmis)

جيرجير مصري . بسيلة

(في المخصص : البسيل : الكريه ، وسمي البسيلة للمرارة التي فيه . وهو يزرع
لحبه . وفيه ضروب يزرعها الأوربيون للكلأ) .

نخرج من هذه الجولة بأن اللغويين العرب تعرضوا للنبات في كتب خاصة به ،
وفي أبواب من كتب عالجت النبات وغيره من الموضوعات التي تعرضت لها
الرسائل اللغوية ؛ وبأن الذين أفردوا النبات بالتأليف كان منهم من عالج نوعاً
معيناً منه ، أو أخرج أكثر من كتاب جهل كلاً منها لنوع ، ومنهم من تناول
عامة النبات .

(١) عن الطلعة الثانية .

ونستطيع أن نعمم القول — في غير كبير خطأ — فنحكم بأن الذين خصصوا النبات بأبواب من كتبهم ، لم يوفوه حقه ، فكانت أبوابهم ضئيلة قصيرة قليلة لا قيمة لها ، ما عدا المخصص لابن سيده .

ونستطيع أن نعمم القول أيضاً ، فنحكم بأن هؤلاء اللغويين كانوا يحاولون شيئاً من الترتيب الزمني خاصة ، عندما يتيسر لهم ذلك . فكانوا يفلحون — على تفاوت — في الجوانب التي فيها تدرج ، ولا سيما في وصفهم لدورة حياة النبات الذي يعالجونه . ولكن هذا الترتيب سرعان ما كان ينفرط من أيديهم ، ويختل عليهم . ووصل الأصمعي في كتاب النبات والشجر ، وابن خالويه ، إلى تقسيم محكم للشجر الذي عالجاه . وحاولوا أن يلتزما هذا التقسيم ، فأفلحوا كثيراً ، واضطربا في أحيان . ثم التزم أبو حنيفة الترتيب على الحروف ، ولكنه كان ترتيباً ساذجاً قاصراً لا نظر فيه إلا للحرف . ونضج الترتيب عند الدكتور أحمد عيسى والأمير الشهابي ، ولكنه كان ترتيباً أجنياً . وظهر لون من الترتيب عند صاحبي الإفصاح ، وخاصة في طبع الكتاب .

واتجه كثير منهم إلى ما يشبه نظام القوائم ، فعل ذلك الأصمعي في كتاب النبات والشجر ، وأبو عبيد ، وابن خالويه ، والخطيب الإسكافي ، والرعي من القدماء ، وصاحب الإفصاح والدكتور أحمد عيسى والأمير الشهابي من المحدثين . والأخير أعظمهم لزوماً لهذا النظام . وأتى هذا الشبه بالقوائم بسبب الاختصار الذي لجئوا إليه ، وقلة المادة عندهم ، وإيجازهم في وصف ما يصفون من نبات . أما أبو حنيفة — الذي رتب القسم الثاني من كتابه ترتيب القوائم — فقد بعُد عنها بفضل المادة الغزيرة التي أوردها .

ويمكن القول بأن أكثر القدماء اتفقوا في علاجهم لموادهم على منهج يقوم على الإشارة إلى الفرد والجمع ، والمشتقات ، والإتيان بالشواهد . ولكنهم اختلفوا بعد ذلك كثيراً . فقد التزم أبو حنيفة الخطوة الأولى ، وأكثر من الشواهد جدا . ولا يدانيه أحد في الأمرين ولكن أبا حاتم السجستاني انفرد عنهم

بالصبغة الدينية البارزة في الشواهد التي ذكرها في كتاب النخلة ، وانتزعتها من القرآن والحديث .

واتفق الأصمعي وأبو عبيد وأبو حاتم وأبو حنيفة وابن خالويه في الإشارة إلى مواطن النبات الذي يصفونه ، غير أن أبا حنيفة كان أشدهم التزاماً لذلك كذلك اتفق الأصمعي وأبو حاتم وأبو حنيفة في التنبيه على اللهجات المختلفة ، وكان آخرهم ينبه على الضعيف والفصيح منها ، كما نبهوا إلى بعض المعرّب . واتفق أبو حاتم وأبو حنيفة في الاعتماد على الأعراب والأخذ عنهم .

وأعتقد أن كل ذلك يؤدي بنا إلى تصديق القدماء حين يشنون على كتاب أبي حنيفة ، ويتحسّرون لضياح القسط الأكبر منه ، فهو أغزرها مادة ، وأغناها بالاستطرادات النافعة ، وأكثرها شواهد أدبية ، وأجمعها لخصائص الجودة . ولما كان ابن سيده قد اعتمد كل الاعتماد على هذا الكتاب ، إلى جانب الزيادات النحوية والصرفية التي ينفرد بها المخصص ، فإني أعتقد أنني على حق حين أجعل أبواب النبات فيه تالية في المرتبة لكتاب أبي حنيفة ، وإن فاتها حسن التنظيم ، ودقة التقسيم ، مما نراه في أبواب أخرى في المخصص .

كُتُبُ الْمَوَاضِعِ

(التراث الجعري في اللغوي عند العرب)

كان الشاعر العربي القديم ابن بيته البارّ ، أقام فيها فأحبّها وأذابها في وجدانه . وانتقل عنها فلم ينسها ، ودأب على ذكرها والوقوف والاستيقاف عليها كلما مرّ بها . واتخذ منها ملهماً لأفكاره ، ومنبعاً لصوره ، ومرضوعاً لوصفه . وتغنى بها – على قسوتها عليه أحياناً – فردد أسماء البقاع التي شاهدت فترات من حياته ، متتبّعاً مستقصياً ، كما فعل الحارث بن حِلَزة ، حين قال في معلقته :

آذَنَتْنَا بَيْنَئِهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوِي يُمَلِّ مِنْهُ الثَّوَاءُ
بعد عهدٍ لنا بُبْرُقِهِ شَمَاءُ فَاذْنَى دِيَارِهَا الْخِصَاءُ
فَالْمَحِيَاةُ فَالْصَّنَّاحُ فَأَعْلَى ذِي فَتَاقٍ فَعَاذِبُ الْوَفَاءِ
فَرِيَاضِ الْقَطَا فَأَوْدِيَةِ الشُّرِّ بَبِ الْشَّعْبَتَانِ فَالْأَبْلَاءِ
لا أرى من عهدت فيها فأبكي الدُّ يَوْمَ دَلْهَاءُ وَمَا بَرْدُ الْبِكَاءِ !

وكان ذلك الشاعر مخلصاً لبيته ، يحب أن يعود إلى صورتها الكاملة بجميع أبعادها ، وأن ينقلها إلى من يتغنى لهم ومعهم بتلك الأبعاد ، فلم يضمن عليهم بشيء يزيد صورتها تحمداً وكمالاً . فعمد زهير إلى رسم الطريق الذي سلكته محبوبته في رحلتها في وادي السوبان ، والجانب الذي مالت إليه منه ، إذ قال في معلقته :

ظَهَرَنُ مِنَ السُّوبَانِ ثُمَّ جَزَعْنَهُ عَلَى كُلِّ قَبْتِيَّ قَشِيبٌ وَمُنْأَمٌ
وَوَرَّكُنْ فِي السُّوبَانِ يعلون مَتْنَهُ عَلَيْهِنَ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعِّمِ

وعمد امرؤ القيس إلى الموضع الذي يريد التحدث عنه ، فشفي كل نفس من تحديده حين قال :

قفأ نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة ، لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال
وعُرف امرؤ القيس خاصة بميله إلى تحديد مواقع البقاع التي يتحدث عنها ،
وقدرته على ذلك ، حتى رويت في ذلك القصص التي - صحت أو لم تصح -
لا تفقد دلالتها على اشتهار ذلك الجانب عند الشاعر .

حدث إسحاق بن إبراهيم الموصلي أنه أقبل قوم من اليمن يريدون النبي صلى
الله عليه وسلم فضلّوا الطريق . ومكثوا ثلاثة أيام لا يجدون الماء . وجعل الرجل
منهم يستروى بفيء السّمُر والطلّح ، حتى أيسوا من الحياة ، إذ أقبل راكب
على بعير له ، فأنشد بعضهم :

ولما رأت أن الشريعة همّها وأن البياض من فرائصها دامي
تيمّمت العين التي عند ضارج يفيء عليها الظلّ ، عرمضها طامي
فقال لهم الراكب - وقد علم ما هم عليه من الجهد - : « من يقول هذا ؟ »
قالوا : « امرؤ القيس » . قال : « والله ، ما كذب ، هذا ضارج عندكم » .
وأشار إليه . فإذا ماء عذب وعليه العرمض - الطحلب الذي على الماء - والظل
يفيء عليه ، فشربوا منه ريهم ، وحملوا منه ما كفاهم (١) .
واتخذ ليل (٢) Lyall من هذه الظاهرة دليلاً على صحة الشعر الجاهلي
وصحة نسبته إلى قائله .

وظهر اللغويون الذين عنوا بالشعر رواية ودراية ، وحاولوا تفسير جميع
جوانب ذلك الشعر ليتضح أمام القراء الجدد الذين ما كانوا يعرفون مناسباته ،
ولا كثيراً من ألفاظه وإشاراته ، لطول العهد بينهم وبين قائله ، وللبعد بينهم
وبين اللغة التي نظم بها .

(١) ياقوت : معجم البلدان ٣ / ٤٦٠ .

(٢) مقدمة طبعته لديوان عبيد بن الأبرص ١٣ .

فكان من الجوانب التي عنوا بها البقاع المذكورة في الشعر ، فعاملوا أسماءها معاملة لغويين ، وبالعناية التي عاملوه بها ، وفي ذلك الوقت المبكر الذي عني اللغويون فيه بالفاظ الشعر .

وكان ذلك أمراً لغوياً ، يقوم به لغويون ، بهدف لغوي ، ومنهج لغوي . ولا يحس القائمون به أنهم يعالجون شيئاً بعيداً عن اللغة .

ولكن ذلك الميدان لم يبق طويلاً خالياً للغويين وحدهم ، بل ما أسرع ما وجدوا معهم جماعات تعالج تلك الأماكن . وغيرها من البقاع التي لم يسمع عنها اللغويون ، معالجة مختلفة اختلافاً كبيراً في الهدف والمنهج . فما كانوا يعنون بدراسة اللغة العربية ، بل كان بعضهم يعنى بدراسة الأخبار والأحداث العربية ويسمون أنفسهم الأخباريين والمؤرخين . وكان بعضهم الآخر يدرسون البقاع العربية وغيرها من أجل التعريف بها ، ويسمون أنفسهم الجغرافيين ، وأصحاب المسالك والممالك ، أو تقويم البلدان

وقد تنبه القدماء أنفسهم إلى المغايرة بين اللغويين والجماعة الأخيرة خاصة ، لأن المؤرخين عنوا بالمواضع كخدمات لدراساتهم التاريخية . فلم تسلط الأضواء إلا على اللغويين والجغرافيين ، الذين اعتمد عليهم ياقوت في معجم بلدانه العظيم ، ونبّه في مقدمته إلى الفروق بين الفريقين حين قال (١) : « صنف المتقدمون في أسماء الأماكن كتباً وبهم اقتدينا وهي صنفان : منها ما قصد بتصنيفه ذكر المدن المعمورة والبلدان المسكونة المشهورة ، ومنها ما قصد به ذكر البوادي والقفار ، واقتصر على منازل العرب الواردة في أخبارهم والأشعار . فأما من قصد ذكر العمران فجماعة وافرة . منهم من القدماء والفلاسفة والحكماء أفلاطون وفيثاغورس وبطليموس وغيرهم كثير من هذه الطبقة ، وسموا كتبهم في ذلك جغرافياً ... وقد وقفت لهم منها على تصانيف عدة جهلت أكثر الأماكن التي ذكرت فيها ، وأبهم علينا أمرها ، وعُدت

(١) معجم البلدان ١/٦ .

لنطاول الزمان فلا تعرف ، وطبقة أخرى إسلاميون سلكوا قريباً من طريقة أولئك من ذكر البلاد والممالك ، وعينوا مسافة الطرق والمسالك ، وهم ابن خرداذبه وأحمد بن واضح والجيواني وابن الفقيه ... رأما الذين قصدوا ذكر الأماكن العربية والمنازل البدوية فطبقة أهل الأدب ، وهم أبو سعيد الأصبغى ، وأبو عبيد السكوني ، والحسن بن أحمد الهمداني ... وأبو الأشعث الكندي ... وأبو سعيد السيرافي ... وأبو محمد الأسود الغندجاني ... » .

وحدثني في هذا المقال قاصر على الذين سماهم ياقوت طبقة أهل الأدب ، أو الذين عالجوا أسماء الأماكن معالجة لغوية أدبية .

وأقدم من أعرف من هذه الطائفة خلف الأحمر ، المتوفى في حدود سنة ١٨٠ هـ . فقد قيل أنه ألف كتاباً بعنوان «جبال العرب وما قيل فيها من الشعر» (١) وينافسه في التقدم أبو الرزير عمر بن مطرف ، المتوفى في عهد الرشيد ١٧٠ - ١٩٣ هـ (٢) . فقد نسب إليه كتاب « منازل العرب وحدودها ، وأين كانت ليلة كل قوم ، وإلى أين انتقل منها (٣) » . والكتابان مفقودان ، ولم أعر فيهما رجعت إليه من كتب على نصوص يصرح أنها مقتبسة عنهما .

وينسب إلى أبي المنصور هشام بن محمد الكلبي ، المتوفى في سنة ٢٠٤ هـ ، عدة كتب من هذا النوع . ذكر ابن النديم (٤) منها البلدان الكبير ، والبلدان الصغير ، وقسمة الأرضين ، والأنهار ، ومنازل اليمن ، وأسواق العرب ، والأقاليم ، والجزيرة وتسمية البيح والديارات ونسب العباديين ، وتسمية ما في شعر امرئ القيس من أسماء الرجال والنساء وأنسابهم ، وأسماء الأرضين والجبال والنبات .

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٠ . القنطري : إنباء الرواة ١ / ٣٥٠ . السيوطي : بغية الوعاة ٢٤٢

(٢) وقيل : إنه مات في عهد المهدي ١٥٨ - ١٦٩ هـ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ١٢٧ . ياقوت : معجم الأدباء ١٦ / ٧٢ .

(٤) الفهرست ٩٧ . وعنه ياقوت : معجم الأدباء ١٩ / ٢٩١ .

فحلف لئن ظفر به ليدبحنه ، ثم ليجرشن الشعير ، وليدعون على لحمه . فأدركه بذات القصص عند قلعة جرش ، وكل من أجابه وأكل معه يومئذ كان جرشيّاً . وألف أبو عبيدة ، المتوفى في ٢٠٨ هـ ، كتاب الحرّات (١) ولم يورد البكري ولا ياقوت شيئاً منه في حديثهما عن الحرّات .

وألف أبو زيد الأنصاري ، المتوفى في ٢١٥ هـ ، كتاب المياه (٢) . ولم أجد نصوصاً يصرح أنها مقتبسة منه . وغير بعيد أن يكون النص التالي مأخوذاً منه . قال ياقوت (٣) : « قال أبو زيد : تخرج من الحمى — حمى ضرية — فتسير ثلاثة ليال مستقبلاً مهب الجنوب من خارج الحمى ، ثم ترد مياه الضباب ، فمن مياههم الأرطاة » .

وألف الأصمعي ، المتوفى في ٢١٦ هـ ، كتب ، مياه العرب ، وجزيرة العرب ، والدارات (٤) ولم يصرح ياقوت باسم الأول منها في مقتبساته ، غير أنه أكثر من النقل من الثاني . وتدل هذه المقتبسات على أن الأصمعي رتب الكتاب وفقاً للأقاليم والقبائل ، فكان يذكر بقاع إقليم إقليم ، أو قبيلة قبيلة ، مثل مياه نجد ، ونواحي الطائف ، ومنازل قيس بنجد ، وديار الحجاز ، وغيرها . وتدل أيضاً على أنه كان يحدد الأماكن بما جاورها ، أو بإقليمها ومن يسكنها ، وكان في بعضها يصل إلى تحديد جد دقيق . وكان عماده في أقواله على الشعر .

نمثل لذلك بقوله (٥) : « لبنى نصر بن معاوية بنجانب ركبّة بقعاء بين الحجاز وبين ركية ، وهي من أرض ركية » ؛ ولعنايته بالشعر يقول ياقوت (٦) :

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٤ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٥٥ .

(٣) معجم البلدان ٢٩٠/١ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ٥٥ .

(٥) معجم البلدان ٢٠١/١ .

(٦) معجم البلدان ١٥٢/١ .

« أنشد الأصمعي - في كتاب جزيرة العرب - لرجل من طييء ، يقال له الخليل ابن قردة - وكان له ابن واسمه زافر ، وكان قد مات بالشام في مدينة دمشق -- فقال :

ولا آب ركب من دمشق وأهائه ولا حمص إذ لم يأت في انركب زافر

ولا من شبيث والأحص ومنتبهى ال مطايا بقنسر ين أو بخناصر

ويعد كتاب الدارات للأصمعي أقدم كتاب وصل إلينا من هذه المجموعة . وقد نشره الآباء اليسوعيون في كتاب « البلغة في أصول اللغة » . واستهل الأصمعي كتابه الصغير بإحصاء الدارات في بلاد العرب ، فكانت عنده ١٦ دارة . ثم عرف الدارة ، وأورد صيغ جموعها . ثم أخذ يسرد أسماءها دون ترتيب ، ويتحدث عن كل منها . ودأب في حديثه هذا على أن يورد الاسم ثم بيتاً أو بيتين من الشعر شاهدين عليه . ولم يبذل أية محاولة لتحديد مواقعها . أما شواهد الشعرية فنسب بعضها إلى قائلة ، وأهمل ذلك في غالبها :

قال في مفتحه : « دارات العرب المعروفة في بلادهم وأشعارهم ست عشرة دارة . والدارة : ما اتسع من الأرض ، وأحاطت به الجبال ، غلط أو سهل ، يقال : دار ، ودارة ، وأدور ، ودارات . فمن ذلك دارة وشجى ، وأنشد :

ولست بناسٍ موقفاً إن وقفته بدارة وشجى ما عميرت سليما

ودارة جلجل ، قال إمرؤ القيس :

ألا ربَّ يومٍ لك منهنٍ صالحٍ ولا سَيِّما يومٍ بدارة جلجلٍ

ودارة رفر ، وأنشد :

فقلت : عدى . قالت : إذا الليلَ جَنَنَّا فموعدنا أقوازُ دارة رفر »

وألّف محمد بن خالد البرقي - من أصحاب محمد بن علي الجواد المتوفى في

٢٢٠ هـ - كتاب البلدان (١) . ولم يشر إليه ياقوت ولا البكري .

وألف أبو عثمان سعدان بن المبارك (المتوفى في ٢٢٠ هـ) ، كتاب الأرضين والمياه والجبال والبحار (٢) . ورأى ابن النديم قطعة منه بخط ابن الكوفي (٣) . ولكن ياقوتاً والبكري لم يذكرهما .

وألف الحسن بن محبوب السراذ (المتوفى في ٢٢٤ هـ) كتابي : الأرضين ، والبلدان (٤) . ولم يذكرهما ياقوت والبكري .

ونسب ابن النديم (٥) إلى أبي الحسن علي بن محمد المدائني ، المؤرخ المشهور (المتوفى في ٢٢٥ هـ) كتاباً عن حمى المدينة وجبالها وأوديتها . ولكن كل ما نقله ياقوت عن المدائني مواد تاريخية ، ما عدا ثلاثة نصوص ، تحدث في أحدها عن حد تهامة (٦) ، وفي ثانيها عن حد العراق (٧) ، وفي ثالثها عن وادي قناة (٨) . وربما أخذ هذه النصوص الثلاثة من بعض كتبه التاريخية الكثيرة ، وربما أخذ النص الثالث وحده من الكتاب المذكور .

وألف الجاحظ (المتوفى في ٢٥٥ هـ) كتاباً اختلفت المراجع في عنوانه . فسماه ابن حوقل (٩) وياقوت (١٠) « البلدان » ، وسماه الثعالبي (١١) « خصائص

-
- (١) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .
 - (٢) ابن النديم : الفهرست ٧١ . ابن الانباري : نزهة الألباء ١٠٣ . السيوطي : البغية ٢٥٤ .
 - (٣) ابن النديم : الفهرست ٧١ .
 - (٤) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .
 - (٥) الفهرست ١٠٣ .
 - (٦) ٩٠٢/١ .
 - (٧) ٦٣٠/٣ .
 - (٨) ياقوت : معجم البلدان ١٨٢/٤ . السهودي : وفاء الوفا ٢/٢١٥ .
 - (٩) صورة الأرض ٣٧٢ .
 - (١٠) معجم البلدان ٥٩٣/٢ .
 - (١١) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٤٤٨ .

البلدان » ، وسماه المسعودى (١) « الأمصار وعجائب البلدان » وحاجى خليفة
والثعالبي في موضع آخر من كتابه : (٢) « الأمصار » . وتحمل قطعة منه ،
محفوطة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١١٢٩ ، عنوان « الأوطان والبلدان (٣) »

وذكر المسعودى (٤) أن الجاحظ ادعى في هذا الكتاب أن منبع
نهرى مهران بالسند والنيل بمصر واحد ، واستدل على ذلك باتفاق زيادتهما ،
وكون التماسيح فيهما ، وأن طرق الزراعة في البلدين واحدة ؛ ثم رد عليه .

ونقل ياقوت (٥) منه نصاً يدل على أن الجاحظ تناول فيه بعض الآثار
الجميلة ، ذات الشهرة الكبيرة ، بالوصف . قال ياقوت : « حكى الجاحظ
في كتاب البلدان قال : قال بعض السلف : ما يجوز أن يكون أحد أشد شوقاً
إلى الجنة من أهل دمشق ، لما يرونها من حسن مسجدهم . وهو مبنى على
الأعمدة الرخام طبقتين ، الطبقة التحتانية أعمدة كبار ، والتي فوقها صغار ،
في خلال ذلك صورة كل مدينة وشجرة في الدنيا بالفسيفساء الذهب والأخضر
والأصفر . وفي قبليه القبة المعروفة بقبة النسر ، ليس في دمشق شيء أعلى
ولا أبهى منظراً منها . ولها ثلاث منائر : إحداها - وهى الكبرى - كانت
ديدبانا للروم ، وأقرت على ما كانت عليه ، وصيرت منارة » .

وتبين النصوص المنسوبة إلى الجاحظ - وإن لم يصرح باسم الكتاب المأخوذة
منه - أنه كان يرصد الظواهر الطبيعية والبشرية ، ويعدها من فضائل البلدان

(١) التنبية والاشراف ٥٥ . ومروج الذهب ٩٩/١ .

(٢) كشف الظنون ١٣٩٨/٢ . ثمار القلوب ٤١١ .

(٣) Ricu, Supplément No. 1129.

(٤) التنبية ٥٥ ، ومروج الذهب ٩٩/١ .

(٥) معجم البلدان ٥٩٣/٢ .

التي تقع بها أو من عيوبها ، أى من خصائصها . فقد نقل عنه ياقوت (١) ما يتعلق بالمد والجزر وتغير الطقس في البصرة ، وكرامية المطر في مصر ؛ والمقدسى (٢) ما يتعلق بخصائص بغداد والكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها . وتبين أيضاً أنه لم يقتصر على الأقاليم العربية ، بل تناول غيرها أيضاً مثل الري ونيسابور ومرو وبلخ وسمرقند وغيرها (٣) .

وأثنى كثيرون على كتاب الجاحظ ، قال ابن حوقل (٤) : « كتاب نفيس » . واتهم المقدسى (٥) ابن الفقيه بسرقة كتاب الجاحظ ، على الرغم من سوء رأيه فيه ؛ إذ قال (٦) : « وأما الجاحظ وابن خرداذبه ، فإن كتابيهما مختصران جداً لا يحصل منهما كثير فائدة » . كذلك عابه البيروني ، ووسم صاحبه بالبساطة والسطحية .

وذكر ياقوت في معجم الأدباء أن شمر بن حمدويه الهروي (المتوفى في ٢٥٥ هـ) ألف كتاب الجبال والأودية (٧) ، ولكنه لم يذكره في مقدمة معجم البلدان . وبالرغم من ذلك عزا إليه ، هو وأبو عبيد البكري ، كثيراً من الأقوال . وكلها - على وجه التقريب - تفسيرات لغوية واشتقاقية . فلا أدري يقيناً : هل أخذها من هذا الكتاب أو غيره ؟ وربما كان الاستثناء

(١) معجم البلدان ١/ ٦٤٧ ، ٦٥١ ، ٤/ ٥٥٢ .

(٢) أحسن التقاسيم ٣٣ .

(٣) نفس الموضع .

(٤) صورة الأرض ٣٧٢ .

(٥) أحسن التقاسيم ٢٤١ .

(٦) أحسن التقاسيم ٤ .

(٧) ٢٧٥/ ١١ .

الوحيد من الحكم السابق ما نقله ياقوت عنه (١) في (عُنباب) ففيها : « قال
شسر : عُنباب : جبل في طريق مكة . قال المرار :

جعان يمينهن رعان حبس وأعرض عن شمائلها العُنباب »
وبالرغم من ذلك لا أستطيع أن أؤكد أنه من كتابه المذكور .

ونسب ياقوت في معجم الأدباء إلى أبي عبدالله أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ،
نديم المتوكل ، المتوفي نحو ٢٥٥ هـ ، كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية (٢) .
ولا ذكر له في معجم البلدان ولا في معجم البكري .

وفي عهد المتوكل أيضاً ، كان يعيش محمد بن إدريس بن أبي حفصة ، الذي
وقف ياقوت (٣) على كتاب له سماه « مناهل العرب » ، كما تدل المقترحات
على أنه عاد إلى كتابه الآخر اليمامة . ولا يفرق ياقوت بين ما يقتبسه من كل
من الكتابين ، ولكننا قد نطمئن إلى أن كل ما يتصل باليمامة من الكتاب الثاني ،
وما عداه يحتمل أن يكون من الكتاب الأول . فإذا كان الأمر كذلك ، نستطيع
أن نقول : إن المؤلف وصف في كتابه الأول المواقع على الطريق بين البصرة
ومكة (٤) ، وحجر والبصرة (٥) ، وربما الطريق بين اليمامة ومكة (٦) ،
ووصف كثيراً من الأماكن بالبحرين ، ونجد ، وهجر (٧) .

قال ياقوت (٨) : « قال الحفصي : إذا خرجت من البصرة تريد مكة ،
فتأخذ بطن فلج ، فأول ماء ترد الحفير . قال بعضهم :
ولقد ذهبْتُ مراغماً أرجو السلامة بالحفَير
فرجعت منه سالماً ومعه السلامة كل خير »

(١) ٧٣٢/٣ .

(٢) ٢٠٤/٢ .

(٣) معجم البلدان ٧/١ .

(٤) ٢٩٧/٢ ، ٣٤٧ .

(٥) ٨٥٦ .

(٦) ٣٥٠/٢ .

(٧) ٩٤١/١ ، ٣٥٤/٢ ، ٨٨٦/٣ ، ٨٩٤/٤ .

(٨) ٢٩٧/٢ .

وتحدث في كتاب اليمامة عن القرى ، والمياه ، والجبال ، والوديان ،
والرياض ، والأماكن . بل عدّه ياقوت أحسن من كتب عن اليمامة ، فجعله
مصدره الرئيس فيها . ولعله نقل الكتاب برُمّته في معجمه . قال ياقوت (١):
« قال محمد بن إدريس بن أبي حفصة : أثيفية : قرية وأكيمات ، وإنما شُبّهت
بأثافي القدر ، لأنها ثلاث أكيمات . وبها كان جرير . وبها له مال . وبها منزل
عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير . . . »

وقال ياقوت في حديثه عن الأجرعين (٢) : « علم لموضع باليمامة . عن
محمد بن إدريس ابن أبي حفصة ، هكذا حكاه مبتدئاً به » . ولعل هذا القول
يعنى أن الحفصى بدأ كتابه بالأجرعين . وربما كان لنا الحق أن نستنبط أنه رتب
مواضعه على الألفباء ، ولكنه في الحرف الأول وحده ، لأنه قدّم الأجرعين
على أثيفية . ولكن بعض أقوال ياقوت الأخرى تجعلنا نعتقد أن الكتاب لم يكن
مرتباً على الألفباء . قال (٣) : « قال الحفصى : ذو سدير : قرية لبني العنبر » .
وقال في موضع آخر من كتابه : « بظاهر السبخال واد يقال له : ذو سدير » .
وربما لم يكن ذلك النص صريح الدلالة على عدم الترتيب ، لأنه من الجائز أن
يكون أورد « ذو سدير » الثانية عرضاً ، في أثناء حديثه عن السبخال . ولكن
ياقوتاً قال أيضاً (٤) : « ذكر الحفصى مسافة ما بين اليمامة والدهناء ثم قال :
وأول جبل بالدهناء يقال له : الوحيد ، وهو ماء من مياه بني عقيل يقارب بلاد
بني الحارث بن كعب » ، مما قد نستنبط منه أنه راعى التسلسل الجغرافي .

وكان الحفصى يذكر إقليم المكان الذي يتحدث عنه أو يحدد أبعاده عمداً
جواره من بقاع مشهورة ، أو يصرح بالقبائل التي تسكنه ، أو أكثر من أمر

(١) ١٢١/١ .

(٢) ١٣٤/١ .

(٣) ٦١/٣ .

(٤) ٩٠٨/٤ . وانظر ٨٧٢/٣ .

من هذه الأمور . ولكنه في كتاب اليمامة اقتصر في كثير من البقاع على أنها من اليمامة ، ولم يحاول لها تحديداً .

ومن الطبيعي أن يضطر الزبير بن بكار المتوفي في ٢٥٦ هـ ، في كتبه التاريخية المتعددة إلى التعرض للأماكن الواردة في تضاعيف أخباره . ولكن ابن الفقيه الهمداني قال (١) : « وفي العقيق وقصوره وأوديته وحراره أخبار كثيرة ، ولزبير بن بكار فيه كتاب مفرد » . وأكد ذلك ياقوت في معجم البلدان (٢) والسمهودي في وفاء الرفا (٣) .

وتدل النصوص التي نقلها ياقوت ، والبكري ، والسمهودي ، من هذا الكتاب ، أن المؤلف تناول فيه أودية العقيق ، وغدرانه ، وسيوله ، وما إليها ، وأكثر فيه من الأخبار والأشعار . قال ياقوت (٤) : « ذكر الزبير في كتاب العقيق بالمدينة : هو مَرَّخ وذو مرخ وأنشد لأبي وجزة يقول :

واحتلت الجوّ فالأجراع من مرخ فما لها من ملاحاة ولا طلب »

وراعى في الأماكن التي ذكرها تسلسلها الجغرافي . قال السمهودي (٥) : « قال (الزبير) : وأعلى غُدر مسيلات العقيق التي في درج الوادي مما يلي الحرة موكلان ، من أعلى ذى العش . ثم غدير سليم . ثم ذو التحاميم . ثم الأعوج . ثم غدير الجبال . ثم يماحم . ثم غدير الذباب . ثم غدير الحمير . . . » . ولكننا يجب ألا نستنتج من هذه النصوص وأمثالها عند السمهودي أن الزبير كان يدون قوائم مجردة بهذه البقاع ، فقد أثبت الدكتور صالح أحمد العلي (٦) أن السمهودي كان يلخص نقوله ، بحذف ما فيها من أشعار .

(١) البلدان ٢٦ .

(٢) ٨٥٠/٢ ، ٤٩٢/٤ ، ٦٧٣ ، ٧٨٠ .

(٣) ٢٠٨/٢ ، ٢١٠ ، ٢١٩ .

(٤) ٤٩٢/٤ .

(٥) ٢١١/٢ .

(٦) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ٢٠ .

ونسب ابن النديم (١) الى أحمد بن محمد البرقي ، المتوفي في ٢٧٤ هـ ، كتاب البلدان ، وصرّح أنه كان أكبر من كتاب أبيه السالف الذكر . وبالرغم من أن ياقوتاً ترجم له في معجمي الأدباء (٢) والبلدان (٣) لم يذكر هذا الكتاب ، ولا رجع إليه هو أو البكري .

وألف أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، المتوفي في ٢٧٥ هـ ، كتاب المناهل والقرى (٤) ، الذي صرح ابن النديم أنه رآه بخطه (٥) . والنقول التي يعزوها ياقوت الى السكري كثيرة . ولكننا لا نستطيع أن ننسب شيئاً منها الى هذا الكتاب ، على وجه اليقين . بل صرح ياقوت نفسه بأسماء كتب أخرى للسكري ، نقل منها ، مثل روايته شعر جرير (٦) . أما كتاب المناهل والقرى فلم يذكره لا في الكتاب ولا في المقدمة . وأكثر ما نقله ياقوت أسماء أما كنن أوردتها في صدد شرحه للشعر ، وأكثرها من بقاع شبه الجزيرة العربية ، ولكن قليلاً منها في مصر (٧) .

وألف عرّام بن الأصبغ السلمي المتوفى نحو ٢٧٥ هـ كتاب « أسماء جبال تهامة ، وسكانها ، وما فيها من القرى ، وما ينبت عليها من الأشجار ، وما فيها من المياه (٨) » . ووصلت إلينا نسخة منه ، من رواية أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، عن أبي محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري ، عن ابن أبي سعد الوراق ، عن أبي الأشعث عبد الرحمن بن محمد ، عن المؤلف . وقام بتحقيقها وطبعها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وعليها اعتمد في الوصف . وكان بين

(١) ٢٢١ .

(٢) ١٣٢/٤ .

(٣) ٥٧٥/١ .

(٤) القفطى : انباء الرواة ٢٩٢/١ . السيوطى : البغية ٢١٩ .

(٥) ٧٨ .

(٦) ٨٤٦/١ . وانظر ١١٧/١ ، ٢٦٧ ، ٥٨٨ .

(٧) ٢٦٩/١ .

(٨) نواذر المخطوطات - الجزء ٨ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥ م .

يدي أبي عبيد البكري نسخة أخرى ، من رواية أبي عبيد الله عمرو بن بشر السكّوني ، عن أبي الأشعث ، عن عرام ، أتكام عنها بعد .

ينقسم الكتاب الى قسمين ، يشغل أولهما نحو ثلثيه ؛ والثاني الثلث الباقي . ويعالج المؤلف في القسم الأول تهامة . ويبدوها بتحديد ما رأى أنه الحد الشمالي لها ، وهو جبل رضوى . قال (١) : « أولها (رضوى) من ينبع على يومٍ ، ومن المدينة على سبع مراحل ميامنةً طريق المدينة ، ومياسرةً طريق البريراء لمن كان مصعداً الى مكة ، وعلى ليلتين من البحر . . . » . وعندما ينتهي المؤلف من وصف منطقة رضوى ، يبدأ بالمدينة ، ثم يقوم بما يشبه الرحلة الى مكة . فاذا ما بلغها قفز الى منطقة الطائف .

وكان هدفه من هذه الرحلة وصف ما يقابله من جبال . ويتضح من الكتاب وعنوانه أنه كان في كل جبل يعني بتحديد موقعه ، ووصف شكله ونباته ، وحيوانه ، ومياهه ، ووديانه ، وقراه ومدنه ، وإبانة سكانه .

فكان يحدد الموقع بإبانة أبعاده عما حوله ، وموضعه من الطرق المارة به ، كما يبين من النصوص السابقة ، ومن تكملته الآتية : « وبجذائها (عزور) وبينه وبين رضوى طريق المعركة تختصره العرب الى الشام ، والى مكة ، والى المدينة ، بين الجبلين قدر شوط فرس . وهما جبلان شاهقان منيعان لا يرومهما أحد . نباتهما الشوحط والقرظ والرّنف — وهو شجر يشبه الضّهياء » .

وكان يذكر قائمة بالنباتات التي تظهر في البقعة التي يتحدث عنها ، ويخشي ألا تعرف بعضها ، فيحاول تعريفها بذكر مرادفها ، أو شبيهها من النباتات ، أو بوصف شكلها ، ومنفعتاتها ، وثمرتها ، وطعمها ، ورائحتها . قال عن جبلي

(١) ص ٣٩٦ .

ثاقل الأكبر والأصغر (١) : « نباتهما العرعر ، والقرظ والظيان ، والأيدع ، والبشام . وللظيان ساق غليظة . وهو شاكٌ — أي غليظ الشوك — ويحتطب . وله سنفة كسنفة العسرق . والسنفة : ما تدلى من الثمر وخرج عن أغصانه . والعسرق : ورقٌ يشبه الحندقوقا منتنة الريح . والأيدع : شجر يشبه الدُّلب ، إلا أن أغصانه أشدُّ تقاربا من أغصان الدُّلب ، لها وردة حمراء ليست تجد طيب الريح ، وليس لها ثمر . . . » .

وكان في وصفه للمياه يبين قدرها ، ومنبعها ، وطعمها ، وفي الأودية يبين مصابها . قال (٢) : « وفي ثاقل الأكبر عدة آبار في بطن واد يقال له (يَرْتَد) . يقال للآبار (الدباب) . وهو ماء عذب كثير غير منزوف ، أناشيط قدر قامة قامة . وفي ثاقل الأصغر ماء في دوار في جوفه يقال له (القاحنة) وهما بئر ان عذبتان غزيرتان » .

وكان في حديثه عن القرى والمدن يبين قدرها ، وسكانها ، ومياهها ، وفي حديثه عن السكان يذكر القبائل التي تحل بالموضع ، وحالتها المالية ، وما تقوم به من أعمال (٣) . قال : « ثم أسفل منها (مَهايع) وهي قرية كبيرة غناء ، بها ناس كثير ، وبها منبر ، ووالي ساية من قبيل صاحب المدينة ، وفيها نخيل ومزارع وموز ورمان وعنب . وأصلها لولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فيها من أفناء الناس ، وتجار من كل بلد ، ثم خيف يقال له : (خيف سلام) » .

ليه منبر وناس كثير من خزاعة . ومياهها فقُرُّ أيضاً ، وباديتها قليلة ، هي جُشَمُ وخزاعة وهذيل » .

وعالج المؤلف في القسم الثاني الحجاز ، وأراد أن يسير فيه على النهج الذي سار عليه في القسم السابق . ولكن المادة العلمية التي كانت لديه عنه قليلة ، ولذلك اضطر إلى الإجمال والإخلال في حديثه ، فظهر البون واضحا بين

(١) ٣٩٩ .

(٢) ٤٠١ .

(٣) ٤١٤ .

القسمين . قال (١) : « ثم (الطَّـرْف) لمن أمّ المدينة ، يكنفه ثلاثة جبال : أحدها (ظَلَم) وهو جبل أسود شامخ لا ينبت شيئاً ، و (حَزْمُ بَنِي عُوَال) وهما جميعاً لغطفان . وفي عوال آبار منها (بئر أَلْيَة) اسم أليّة الشاة ، و (بئر هرمة) و (بئر عُمير) و (بئر السَّـدرة) وليس بهؤلاء ماء ينتفع به . »

ثم ألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري ، المتوفى في ٢٨٢ هـ ، كتاب البلدان ، الذي وصفه ابن النديم والقفطي بالكبر (٢) . وكل النقول التي عثرت عليها من كتابه الآخر ، كتاب النبات ، الذي يعد أعظم ما خلفه القدماء من الكتب التي تصف نباتاتهم .

وتقتني مكتبة شيخ الاسلام بالمدينة كتاباً ، منسوباً إلى أبي علي الحسن بن عبد الله المعروف بلغة ، معاصر الدينوري ، عالج فيه الأماكن العربية . وتقتني عدة مكتبات عامة وخاصة في بغداد نسخاً منه ، نُقلت عن المخطوط المدني ، غير أنها جميعاً لا تذكر عنوان الكتاب ، ولما كان من ترجم للغدة لا يذكر له كتاباً من هذا النوع ، بقي عنوان الكتاب مجهولاً منا ، وإن حاول بعضهم أن يضع له من عنده عنواناً اعتماداً على مادته ، فسماه « صفة جزيرة العرب » أو « قبائل العرب ومياها وجبالها » (٣) .

واتخذ المؤلف من القبائل أساساً لبحثه ، فكان يتناول الميساه والجبال التي تحل بها بطون قبيلة ما ، إلى أن يفرغ منها ، فينتقل إلى غيرها . فهذه مواضع

(١) ٤٢٤ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٧٨ . القفطي ٤١/١ . ابن الانباري : النزهة ١٦٥ .

(٣) مكتبة الاوقاف ٦٢١٦ . وعليها اعتمد في الوصف والاشارة . ومكتبة المتحف العراقي ٢٢٧ ، ١١٠٠ ، وانظر المقال القيم الذي نشره الاستاذ محمد رضا الشيبني بعنوان : أقدم مخطوط وصل اليينا عن بلاد العرب ، ص ٣٩ - ٤٥ من مجلة المجمع العلمي العراقي - (الجزء الأول من السنة الأولى - ايلول ١٩٥٠) .

بني عقيل ، فمواضع بني فهم وعدوان ، فبني أسد ، فبني غنى ... الخ قال ، (١) : « ومنزل بني ربيعة الجزيرة . ولبنى عامر بن عقيل بن ربيعة الجوفاء ، وهى معاوية وعوف ابني ربيعة . وغضى لعمار بن ربيعة جميعاً ، ما خلا بني البكاء . ولهم بريم ، وهم شركاء جشَم فيه . قال الراجز :

تذكرت مشربها من تُصلبها ومن بريم قصبها مثقبها

وتصلب لبنى إنسان من بنى جشم ... فهذه مياههم الأعداد التى يجتمع عليها ، ولهم مياه سوى هذه ربما نزحت . ولهم من الجبال : حصن لجشم خاصة . والسود لهم أيضاً . ولهم هَوْلَى ، والقامة . قال الأصمعى : بس وبسيان ورهوة في أرض بنى جشم ونصر ابني معاوية بن بكر بن هوازن .

وعندما ينتهى المؤلف من هذا السرد يصف ثلاثة طرق تخرج من حجر اليمامة ، أولها إلى البصرة ، وثانيها إلى الكوفة ، وثالثها إلى مكة . قال (٢) : « وإذا خرجت من حجر تريد الكوفة ، فأول ماء ترده يقال له : الحبل — وهو في ناحية القف ، وهو ماء لراعية اليمامة ، وبينه وبين حجر نحو من خمسة فراسخ . ثم تخرج منه فترد القف ، وهى أرض خشنة ظاهرة ، حتى تأخذ بين بنيان والعرض ، تدع بنيان يميناً والعرض يساراً . ثم تمضى حتى ترد البالدية ، بالدية بنى غُبَر ، وهى قرية فيها نخيل ومزارع ، وبين البالدية وحجر ليلتان ... » .

وفي أواخر الكتاب حديث عن المعادن المطمورة في باطن شبه الجزيرة العربية : نجدها وحجازها ، حيث ذكر الذهب والفضة والنحاس ، وغيرها . قال مثلاً (٣) : « الكوكبة من وراء الغيصان ، على مسيرة يوم وليلة ، وهى على رأس جبل ، كان منقوباً فيه باب ، وإنما سميت الكوكبة لأن رجلاً مرّ فإذا هو بفضة شبه الكوكب . فحفروها فانشعبوا فيها حتى كان يدخل فيها نحو من مئة رجل من مدخل واحد فينشعب كل واحد منهم في معمل لا يراه صاحبه ، وهو لنمير » .

(٣) ٤٩ .

(٢) ٤٢ .

(١) ٢ .

واعتمد المؤلف في مادة كتابه على سكان البقاع التي يتحدث عنها ، وخاصة العامري الذي أخذ منه قسطاً كبيراً من كتابه . ولذلك جاء وصفه دقيقاً محكماً ، وخاصة لمنطقة اليمامة .

ونقل السمهودي كثيراً من نصوصه عن كتاب لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأسدي (١) ، من أهل القرن الثالث ، غير أنه لم يذكر اسمه . وتبين هذه النصوص أن الكتاب كان عن المدينة ومنطقتها ، اهتم بالمساجد التي صلى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم ، والطرق التي تتفرع من المدينة إلى مكة ، والكوفة ، والبصرة . فسجل أبعادها بالأميال ، والبرد ، وعنى بالمياه والآبار والسكان .

قال السمهودي (٢) : « قال الأسدي في وصف طريق العراق : إنه (أي الطرف) على خمسة وعشرين ميلاً من المدينة ، وعلى عشرين ميلاً من بطن نخل . وذكر فيه آباراً وبركاً » .

ونسب ابن النديم (٣) إلى أبي الأشعث عزيز بن الفضل الهذلي كتاب : « صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة وما والاها » . وقد ذكر المرزباني في معجم الشعراء عزيزاً ، وقال عنه (٤) : « محدث معتمد » أي أنه مسن الشعراء الذين اتصلوا بالخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩) . ولكنني لم أعر عند الكرى أو ياقوت على نقول معزوة إليه .

ولما طبع كتاب عرام بن الأصبع السالف الذكر ، أثار كثيراً من المشاكل . فقد نقل البكري منه كثيراً من النصوص ، رواية عن أبي عبيد السكوني ، عن أبي الأشعث عنه . ونقل ياقوت كثيراً منه عن أبي الأشعث . وتبين من

(١) ١٦٤/٢ .

(٢) ٣٣٩/٢ .

(٣) ١١٤ .

(٤) ١٧٣ .

مقارنة النقول والكتاب المطبوع أن أبا الأشعث عبدالرحمن بن محمد الكندي كان مجرد راوية أمين لكتاب عرّام . أما أبو عبيد الله عمرو بن بشر السكوني فلم يكتف بالرواية . فكثير من النصوص التي نقلها البكري عنه غير موجودة في كتاب عرّام المطبوع ، بل تختلف عن منهجه أيضاً . إذ يقيم علاجه للأماكن على وصف رحلات يقوم بها الإنسان من مدينة معروفة إلى المنطقة التي يريدتها ، ويصف كل ما يقابله في هذه الرحلة ، وكثيراً ما كان هذا الإنسان هو المُصدّق ، أي أخذ الصدقات والزكاة من القبائل . وقد ذكر البكري عدة رحلات من هذا النوع .

فاستنتج من ذلك الأستاذ عبدالسلام هارون أن « كتاب السكوني في جبال تهامة هو رواية حرة لكتاب عرّام اعتمدت على التعليقات الكثيرة ، والإضافات الاستطرادية (١) » أو « أن السكوني جعل الكتاب أساسه في الرواية ، ولكنه زاد عليه كثيراً من التعليقات والإضافات ، شأن كثير من رواة الكتب الأقدمين (٢) » . ولكن الدكتور صالح أحمد العلي درس هذه النصوص ، فتبين له أن كثيراً منها موجودة في وفاء الوفا للسمهودي ، مروية عن أبي علي الهجري ، الذي لا يمكن إلا أن يكون غير السكوني (٣) . وصار الأمر مشكلة تحتاج إلى مواد جديدة ليتيسر الاهتداء إلى وجه الصواب فيها .

ونسب ياقوت في مقدمة معجم البلدان (٤) كتاباً لأبي عبيد السكوني لم يصرح باسمه ، ونقل عنه في المعجم ٦٠ نصاً ، درسها الدكتور صالح أحمد العلي (٥) ، ووجد أنها تتصل بطريق حاج واسط ، والكوفة ، والبصرة ، ومناطق من الشام وجبلى طيّء . وتبين من هذا أن السكوني تناول في كتابه

(١) ٣٧٢ .

(٢) ٣٧٦ .

(٣) ٣٢ ، ٣٦ .

(٤) ٧/١ .

(٥) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ٢٨ - ٤٢ .

جغرافية الجزيرة كلها ، وأنه اهتم بطرق المواصلات ، والأبعاد بين الأماكن ، وحددها بالأميال ، وبالأماكن القريبة من محاط الطرق الرئيسية ، والآبار وأعماقها والسكان وعشائرتهم ، وأنه من أدق وأشمل من وصف جزيرة العرب عامة .

قال ياقوت (١) : « قال أبو عبيد السكوني : خَفَّان : من وراء النُّسُوخ على ميلين أو ثلاثة ، عَيْنٌ ، عليها قرية لولد عيسى بن موسى الهاشمي ، تعرف بخفان . وهما قرستان من قرى السواد ، من طَفِّ الحجاز . فمن خرج منها يريد واسطاً في الطف ، خرج إلى نجران ، ثم إلى عبادينيا وجُنُبلاء ثم قناطر بني دارا وتل فختار ، ثم إلى واسط » .

ولكننا يجب أن نفرق بين هذا السكوني ، وأبي عبيد عمرو بن بشر السكوني الذي نقل عنه أبو عبيد البكري كتاب عرّام . فأنى أعتقد أن هذا السكوني هو أبو عبدالله (أو أبو عبيدالله) أحمد بن الحسن السكوني ، الذي ترجم له ياقوت في معجم البلدان (٢) ، وكان مختصاً بالمكتفى (٣٣٣ - ٣٣٤) والمقتدر (٣٣٤ - ٣٦٣) ، وألف كتاباً في أسماء مياه العرب ، صرح ياقوت أنه رأى نسخة غير تامة منه ونقلها .

وعدّ ياقوت (٣) كتاب « صفة جزيرة العرب » لأبي محمد الحسن بن أحمد الهمداني ، المتوفي في ٣٣٤ هـ ، من هذا النوع من الكتب . وبالرغم أني لا أوافقه كل الموافقة ، أدون وصفاً سريعاً ومختصراً للكتاب ، ليتضح منهجه ، وما بينه وبين الكتب التي أتحدث عنها من مشابه وفروق .

صدر الهمداني كتابه بعدة فصول جغرافية خالصة أو تكاد . فتحدث عن الجزيرة العربية ، باعتبارها أفضل البلاد المعمورة ، فأبان حدودها ومسافاتها ؛

(١) ٤٥٦/٢ .

(٢) ٩/٣ .

(٣) ٧/١ .

ثم تحدث عن تقسيم بطلميوس الأرض إلى أقاليم ، ودوائر ، وخطوط الطول والعرض ، وما ذكره بطلميوس عن طبائع أهل العمران . وختم بإبانة خطوط طول مدن العرب المشهورة وعرضها .

ثم بدأ الكتاب الحق بالأمور التي يعنى بالحديث عنها ، ودعى (١) : « مساكن هذه الجزيرة ومسالكتها ومياها وجبالها ومراعيها وأوديتها ونسبة كل موضع منها إلى سكانه ومالكه على حد الاختصار ، وعلى كم تجزأ هذه الجزيرة من جزء بلدى ، وفرق عملى ، وصقع سلطاني ، وجانب فلتوى ، وحيز بدوى » .

ثم استهل حديثه بأولاد نزار ، وتفرقهم ، وسبب تسميتها بالجزيرة ، وأقسامها . وبدأ باليمن موطنه ، فأفاض فيه ، وعالج منه كل شيء ؛ وما بقى من الكتاب - وهو قليل - وزّعه على بقية أنحاء الجزيرة . وكان يتحدث عن الأماكن حسب تسلسلها الجغرافي ، ويفيض في الحديث عن النواحي البشرية ، وأكثر من الشعر في آخر الكتاب خاصة . ويعد كتاب الهمداني أكبر الكتب التي تناولت الجزيرة العربية ، وأهم الكتب عن اليمن .

قال (٤) : « ومن أخذ الحادة من مكة إلى معدن النقرة ، فمن مكة إلى البستان تسعة وعشرون ميلاً . وعرض البستان أحد وعشرون جزءاً وربعاً . ومنه إلى ذات عرق أربعة وعشرون ميلاً . وعرض ذات عرق أحد وعشرون جزءاً وثلاثاً جزء . ومنها إلى الغمرة عشرون ميلاً . وعرض الغمرة اثنان وعشرون جزءاً ... » .

ونسب ابن التديم (٣) إلى أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى نحو ٣٦٠ هـ « كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان » . ويبدو أنه لم يقع لياقوت ولا للبكري .

(١) ٤٦ .

(٢) ١٨٥ .

(٣) الفهرست ١٥٥ .

وذكر ياقوت في مقدمة معجم البلدان (١) عن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى في ٣٦٨ هـ : « بلغني أن له كتاباً في جزيرة العرب » . ولكنّه نسبه إليه دون تحرز في المعجم ، ونقل نصّاً عنه ، قال في صدد حديثه عن أجياد (٢) : « قال أبو سعيد السيرافي في كتاب جزيرة العرب من تأليفه : هو موضع خروج دابة الأرض » . وما نسبه ياقوت إلى السيرافي من النصوص قليل جداً ، لا نستطيع أن نستخلص منه معالم لكتابه .

وألّف الحسين بن محمد الرافقي الخالغ ، المتوفى في ٣٨٨ هـ ، كتاب « الأودية والحيال والرمال (٣) » . ونسب إليه ياقوت (٤) ثلاثة نصوص ، كلها تتحدث عن الرياض . مثال ذلك قوله : « روضة الحدّاد : كذا وجدته في كتاب الخالغ : بالحاء ، وعندى أنه الجُدّاد ، بالجيم والضم ، والحدّاد : صغار الطلح . قال : الحدّاد : واد عظيم . قال إياس بن الأرت :

حيّ الجميع بروضة الحدّاد من كل ذي كرم يزين النادي »

وألّف أحمد بن فارس الرازي ، المتوفى في ٣٩٥ هـ ، كتاب « دارات العرب (٥) » . وقد أشار إليه ياقوت في مطلع حديثه عن الدارات ، قال (٦) : « وهى نيف على ستين دارة ، استخرجتها من كتب العلماء المتقنة ، وأشعار العرب المحكمة ، وأفواه المشايخ الثقات . واستدللت عليها بالأشعار حسب جهدى وطاقى ، والله الموفق . ولم أر أحداً من الأئمة القدماء زاد على العشرين دارة ؛ إلا ما كان من أبي الحسين بن فارس ، فإنه أفرد له (٧) .

(١) ٧/١ .

(٢) ١٣٨/١ .

(٣) ١٥٥/١٠ . السيوطى : البغية ٢٣٥ . وانظر التنوخى : مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق . ١٥٨/١٥ .

(٤) معجم البلدان ٨٤٧/٢ ، ٨٥٦ ، ٤٧٥/٤ .

(٥) ابن الأنبارى : نزهة الألباء ٢٢٠ .

(٦) ٥٢٦ : ٢ .

كتاباً ، فذكر نحو الأربعين . فزدت أنا عليه بحول الله وقوته نحوها » . ونقل
ياقوت عن ابن فارس في بعض المواضع ، ولكن أرجح أنها كلها مأخوذة من
أماليه (١) .

ومن أهل القرن الخامس ، ألف أبو محمد الحسن بن أحمد الأسود الأعرابي
الغندجاني ، الذي كان حياً في ٤٢٨ هـ ، كتابي « أسماء الأماكن (٢) »
و « مياه العرب » . وأشار ياقوت إلى ثانيهما بين الكتب التي رجع إليها عند
تأليف معجم البلدان (٣) . والنقول التي يعزوها إليه كثيرة ومتنوعة ، غير
أنه لم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه . فهو يتحدث عن المياه كثيراً (٤) ،
ولكنه يتحدث عن غير المياه أيضاً (٥) ، بل ينقل عنه أشعاراً فقط (٦) ، كما
ينقل عنه أخباراً و أساطير عربية (٧) .

وفي القرن الخامس أيضاً ، ألف أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري
الأندلسي ، المتوفى في ٤٨٧ هـ ، كتاب « معجم ما استعجم من أسماء البلاد
والمواضع » . وحدد المؤلف موضوعه في صدر مقدمته ، حين قال (٨) :
« هذا كتاب ذكرت فيه - إن شاء الله - جملة ما ورد في الحديث والأخبار ،
والتواريخ والأشعار ، من المنازل والديار ، والقرى والامصار ، والجبال
والآثار ، والمياه والآبار ، والدارات والحرار » . فالبكري إذن يعنى بكل ما
ورد اسمه في الحديث والأخبار والشعر من الأماكن .

ورمى بذلك إلى هدف لغوي ، جلاه في قوله (٩) : « فإني لما رأيت ذلك

(١) ١ : ٤٠٥ .

(٢) السيوطي : البنية ٢١٧ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان ٧/١ .

(٤) نفس المرجع ١/٣٦٤ ، ٢٩٥ ، ٣ : ٦٠٢ وغيرها .

(٥) ١/٦٠ ، ٣/٣٩١ ، ٤١٤ ، ٦٢١ وغيرها .

(٦) ١/٨٠٠ ، ٩٣٣ ، ٢/٢٦٤ ، ٣/٢٧٣ ، ٧١٤ ، ٤/٦٩١ وغيرها .

(٧) ١/١٢٧ ، ١٣٠ ، ٤٠٦ ، ٢/٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣/٤١٤ ، ٦٠٩ ، ٨٦٤ وغيرها .

(٨) ١ .

(٩) ١ .

تقد استعجم على الناس ، أردت أن أفصح عنه ، بأن أذكر كل موضع مبين البناء ، معجم الحروف ، حتى لا يدرك فيه لبس ولا تحريف .

ورتب المؤلف كتابه وفقاً للحروف العربية ، ولكن على نظامها عند المغاربة ، وهو يتفق مع ترتيبنا المشرقي إلى الزاى ، ثم يختلف على النحو التالى : ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و ي . واعتمد في ترتيب المواضع على الحرفين الأولين ، وأهمل ما بعدهما من حروف . وإذا كان الحرف الثانى ألفا زائدة أهملها واعتبر الحرف الذى بعدها . وقد طبع الكتاب في جوتنجن ، على يد المستشرق فستنفلد ، على هذا الترتيب . ثم أعاد طبعه الأستاذ مصطفى السقا في القاهرة ، بعد أن غير ترتيبه وفقاً للألفباء المشرقية ، التى أخضع لها حروف الكلمة كلها ، غير مقتصر على حرفين فقط .

ونهج المؤلف في كتابته عن المواضع أن يضبط الحروف بالعبارة ، ثم يحددها ، مع نسبة كل قول إلى قائله من اللغويين والإخباريين المشهورين (١) . وقد أوضح استاذى مصطفى السقا هذا النهج في قوله (٢) : « يعول المؤلف في الضبط على الشعر العربى أولاً ، فيأتي بالشعر الذى ورد فيه اسم المكان ، ويُسندُه إلى الراوى الذى نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات ، ويرجح رواية الثقات ، ويعتمد في ذلك على النسخ الفدّة ، التى كتبها العلماء أنفسهم بأيديهم ، أو التى كتبها ورّاقوهم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون ، وقرءوها عليهم ... وكان يعتمد في الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخارى ، وسنن أبي داود ، وينقل كثيراً من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن اسحاق صاحب السيرة ، وعن أبي جعفر الطبرى . ويصحح ما وقع في كتب أولئك وهؤلاء من تحريف في أعلام البلدان » . وأضيف إلى ذلك ما نقله من المعاجم اللغوية ، وخاصة من جمهرة ابن دريد .

وأمثل لمنهج بقوله (٣) : « البان — على وزن افعال ، كأنه جمع لبَن :

(٣) ١٨٦/١ .

(٢) د .

(١) ١ ، ٤ .

موضع في ديار بني هذيل . قال أبو حاتم : هو جبل أسود في ديار بني مرة
ابن عوف ، قال : أبو قلابة :

يا دار أعرفُها وحُشا منازلها بين القوائم من رهط فالبانِ
فدمنة فرخيةٍاتٍ الأحتِ إلى ضوَجى دفاق كسحق الملبس الفاني
هذه كلها مواضع متقاربة . والقوائم : جبال منتصبة هنالك . قال تأبط شراً :
هلاً سألت عُميراً عن مصاولي قوماً منازلهم بالصيف ألبانُ »
وصدّر البكري كتابه بمقدمة طويلة ، في ٩٠ صفحة ، عالج فيها أقسام
بلاد العرب المختلفة ، وتفرّق القبائل ورحلاتها فيها . وهي مقدمة
عظيمة الأهمية من الناحية الجغرافية والتاريخية .

ويؤخذ عليه أنه لم يحدد كثيراً من مواضعه ، أو أعطاه تحديداً غير دقيق ،
وانه أحال في كثير منها إلى مواضع أخرى ، بل مواضع جاءت عرضاً في
بعض الرسوم الأخرى . ولكنه مرجع لاغناء عنه لكل من يشتغل بالتاريخ
العربي القديم والجغرافيا والشعر الجاهلي (١) .

وفي القرن السادس ، ألف أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى
في ٥٣٨ هـ ، كتاب « الجبال والأمكنة والمياه » . وحاول أن يرتب القسط
الأكبر منه . فاعتمد في ذلك على الحرف الأصلي الأول وحده ، وأهمّل
بقية الحروف . ولكنه اضطرب في الأسماء المكونة من مضاف ومضاف إليه ،
فاعتبر الصدر أحياناً ، كما في أبي قبيس ، وأم خنور ، وأم خرمان ، وام
موسل ، وام اوعال ، التي وضعها في باب ما أوله همزة ؛ وبرقة شماء ،
وبستان ابن عامر ، وبطن مر ، وبطن اللوى ، وبقيع الغرقد ، وبقاع الكلب ،
وبئر بضاعة ، وبيت جبريل ، وبرقة الروحان ، وبيت رأس ، وبئر أبي
عذبة ، وبئر معونة ، وبرك الغماد ، التي وضعها في باب ما أوله باء . واعتبر

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافي العربي ٢٢٨ .

العجز أحياناً ، كما في معدن الأحسن ، وسوق حباشة ، وأبرق الحنان ، التي وضعتها في باب ما أوله حاء ؛ ورمل مخفق ، وجبل خليج ، التي وضعها في باب ما أوله الخاء ؛ وجبل رنقاء ، ومرج راهط ، اللذين وضعهما في باب ما أوله راء .

ثم ألحق به أربعة فصول تعالج الطريق بين ينبع ومكة . فجعل الفصل الأول منها لأسماء الجبال الكبيرة ، والثاني للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية والرابع للمياه .

ولم يراع الزمخشري في هذه الفصول الأخيرة ترتيباً ما — فيما يبدو . ولم يتعد منهجه فيها إعطاء قوائم بأسمائها ، ولم يعن بتحديداتها أو وصفها أو إيراد شواهد شعرية عليها إلا نادراً كل الندرة . مثال ذلك قوله في الفصل الأول (١) : « شعران ، ويمنى ، وبضع ، والعناب ، وسيمان ... وسراوع . وأنشد الجحوش الخفساجي :

نظرت — ومن دوني تهامة كلها وحر الدرأ معروف من سراوع »

أما الكتاب نفسه ، فقد ترك فيه كثيراً من البقاع دون تحديد ، ولجأ في بعضها إلى تحديدها بما يجاورها ، أو بأسماء من يسكنها من قبائل ، أو بالأقليم الذي تقع فيه ، أو بأكثر من واحد من الأمور السابقة ، مع بيان المسافة بينها وبين بعض البقاع الأخرى المشهورة في أحيان أخرى ، ووصفها في أحيان بذكر نباتها ، أو ارتفاع جبالها وألوانها . وقد علل بعض الأسماء ، وأورد في ذلك بعض الخرافات ، وكان ذلك قليلاً جداً . واستشهد بأشعار نسب بعضها إلى قائله ، وأهمل بعضها الآخر . وتظهر على الكتاب خصائص المختصرات .

وأمثل له بقوله (٢) : « الدثينة والدفينه : منزل لبنى سليم . الدخول :

(١) ١٥٥ .

(٢) ٥٤ .

موضع . ونبل : بئر كثيرة الماء . داره الجثوم : لبني الأضبط بن كلاب — والجثوم : ماء طم يصدر في داره بيضاء . داره غبير : لبني الأضبط بها ماء يسمى الغبير . الدهناء : موضع في بلاد بني تميم . درني : موضع . قال الأعشى :

حلّ أهلي ما بين درني فبادو لي ، وحلت عاوية بالسخال «

وصرح ياقوت (١) أنه رأى كتاباً لأبي الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي ، المتوفى نحو ٥٦٠ هـ ، وأن مؤلفه وقف على كتاب شيخه الزمخشري وزاد عليه . وعبارة ياقوت موهمة . فقد وسع العمراني مجال دراسته ، فشمّل العالم الإسلامي كله ، من خوارزم شرقاً إلى المغرب غرباً ، بل تعرض لبعض البلدان غير الإسلامية مثل المقدونيين ، وقرار ، وقنوة ، ومجدونية ، من بلاد الروم ، ووضح أن أكثرها غير مشهور ، مما قد يدل على أنه حاول أن يتحدث عن بلاد الروم كلها . ووضح من نقول ياقوت عنه كثرة المواضع غير العربية التي تعرض لها .

ورتب العمراني كتابه « المواضع والبلدان » على الألفباء ، ولكنه لم يقتصر على الحرف الأول كأستاذه . فقد ذكر ياقوت (٢) : « قال أبو الحسن الخوارزمي : عيقة : موضع ذكره في هذا الباب من العين مع الياء » . فدل على أنه راعى الحرفين الأولين على الأقل . وذكر ياقوت (٣) أن العمراني وضع « قلهاث » بالثاء بعد قلهاث بالطاء ، مما قد نستنتج منه أنه راعى حروف الكلمة كلها . ولكن ذلك غير ضروري ، لأنه — فيما يبدو — كان يضع المواضع المتشابهة في الخط ، فيخاف عليها اللبس والتحريف ، في موضع واحد ، مما يؤيد قول ابن خالكان إن عنوان الكتاب (٤) : « ما اتفق لفظه واختلف » .

(١) معجم البلدان ٧/١ .

(٢) ٧٥٣/٣ .

(٣) ١٦٨/٤ .

(٤) ٤٢١/٣ .

معناه في الأماكن والبلدان المشتبهة الخط . ويبدو انه في داخل كل فصل لم يراع الترتيب فقد قدم قلهاات بالتاء على الثانية مرة ، ولكنه قدم قراش بالشين على قراس ، في فصلهما (١) .

واختلف العمراني مع أستاذه في ضبط بعض الأماكن . فقد ضبط الزمخشري حقال (٢) بكسر الحاء وتخفيف القاف ، وضبطه هو بفتح الحاء وتشديد القاف ؛ وقال ياقوت (٣) : « قال العمراني : مَرَبَخ - بفتح الميم والباء : رمل من رمال زرود ، وعن جار الله بضم الميم وكسر الباء » .

وحاول العمـراني أن يحدد مواقع المواضع التي تحدث عنها ، فأفلح في بعضها ، ولم يفلح في بعضها الآخر ، وخاصة البعيدة عن موطنه وعن الجزيرة العربية ، فاكتمى في كثير منها أو أكثرها بأنها مواضع ، أو مواضع بمصر ، أو المغرب ، أو بلاد الروم ، أو ما شاكل ذلك .

قال (٤) : « الأعيان ، بالنون : موضع ، في قول عتيبة بن الحارث بن شهاب اليربوعي :

تَرَوْحْنَا مِنَ الْأَعْيَانِ عَصْرًا فَأَعَجَلْنَا الْإِلَاهَةَ أَنْ تَوْوَبَا

هكذا رواه أبو الحسن العمراني . ورواه الأزهري : « تروحننا من اللعباء » .

وقال (٥) : « رَزْبِيْط ... مدينة بالمغرب ، عن العمراني » .

ويبدو أن ياقوتاً كان سبب الظن بالعمراني ، فشك في كثير من مواده (٦) ،

(١) ٤٧/٤ .

(٢) ٢٩٨/٢ .

(٣) ٤٨٣/٤ .

(٤) ٣١٧/١ .

(٥) ٧٧٥/٢ .

(٦) ١٠٨/٣ ، ٣٤٤ ، ٤٥٨ ، ٢٧٤ وغيرها .

وعدل عن ضبطه (١) ، وحكم عليه بالتصحيح في الضبط والحروف (٢) ، ولم يرض عن تحديده لبعض المواقع (٣) ، ورماها بالخطأ (٤) . ثم اتهم العمراني بسوء الفهم ، حتى اعتقد أن مَهْرَة أرض وهى قبيلة (٥) ، وأن حليلة المذكورة في المثل « ما يوم حليلة بسر » موضع وهى امرأة (٦) ، وأن ربا التى ذكرها جرير موضع وهى امرأة (٧) .

وألف أبو الفتح نصر بن عبدالرحمن الفزارى الإسكندرى (٨) ، المتوفى في ٥٦٠ هـ ، كتاب « أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه » الذى أعجب به ياقوت كثيراً واتخذ منه أحد العمد الرئيسة التى رفع عليها معجمه ، بحيث رأى محققه أن من العبث فهرسة المواضع التى ذكر فيها نصر .

ومن العسير — في مثل هذه الحالة التى التحمت فيها مادة نصر بمادة ياقوت — أن نتبين خصائص منهجية لنصر . ولكن الواضح أن نصراً كان ميالاً إلى الدقة في تحديد المواضع التى يذكرها ، وكان يحددها بذكر ما يجاورها أو إقليمها أو قطرها ، أو ساكنيها من القبائل ، أو أكثر من واحد من الأمور السابقة . وحاول أن يصف ما يحتاج إلى وصف من الأماكن ، واعتمد على الشعر والحديث في استخلاص مادته . ولا نعدو الحق حين نظن أنه كان مرتباً على الألفباء ، لأن الكتب التى اختصرته أو اعتمدت عليه كانت كذلك

(١) ٧٣٩/٢ ، ٧٧١ ، ٩٢٠ وغيرها .

(٢) ٤٦٩/٢ ، ٩٥١ ، ١٠٨/٣ ، ١٥٦ ، ٢٤٥ ، ٦١٢ وغيرها .

(٣) ٤٤١/٢ .

(٤) ٥٧١/٢ .

(٥) ٧٠٠/٤ .

(٦) ٣٢٥/٢ ، وانظر ٣ : ١٢٥ .

(٧) ٨٨١/٢ .

(٨) ياقوت : معجم البلدان ٨/١ . وانظر حديث كراتشكوفسكى عن المخطوطة المحفوظة في المتحف البريطاني منه ، ٣٢٢ - ٣٢٣ .

قال نصر : الأُدواء — بضم الهمزة وفتح الدال : موضع في ديار تميم بنجد (١) ... أديم — أيضاً : عند وادي القرى من ديار عُدرة ، كانت لهم بها وقعة مع بني مرة ؛ عن نصر (٢) ... ثَهْمَد : جبل أحمر فارد ، من أخيلة الحمى ، حوله أبارق كثيرة في ديار غنى (٣) .

وَألف محمد بن أبي القاسم بن بايحوك البقالى ، المتوفى في ٥٦٢ هـ ، كتاب « منازل العرب ومياهاها (٤) » ولكنى لم أعثر على مقتبسات منه تهدينى إلى حقيقته ، ومنهجه ، وقيمته .

ولم يكن ياقوت وحده المعجب بكتاب أبي الفتح نصر الإسكندري ، بل أعجب به أكثر من جاء بعده من المؤلفين . فاختصره أبو موسى محمد بن عمر المدينى الأصفهاني ، المتوفى في ٥٨١ هـ ، في كتابه « ما اختلف واثتلف من أسماء البقاع (٥) » .

وقد وقف ياقوت على الكتاب ومدحه ، قال (٦) : « تأليف رجل ضابط ، قد أنفذ في تحصيله عمراً ، وأحسن فيه عيناً وأثراً » . وقد تعرض فيه للأماكن العربية ، وغير العربية ، واتسم تحديده مواقعه بالدقة . قال (٧) : « المضيح : جبل بنجد على شط وادي الحريب من ديار ربيعة بن الأضبط بن كلاب ، كان معقلاً في الجاهلية ، في رأسه متحصن وماء » .

وذكر في المواضع التي تحدث عنها من ينسب إليها من العلماء . ويبدو أن هذا من زياداته على أبي الفتح الإسكندري ، لأن أكثرها منسوب إليه في

(١) ١٧٠/١ .

(٢) ١٧١/١ .

(٣) ٩٤٢/١ .

(٤) السيوطي : البغية ٩٢ .

(٥) ياقوت : معجم البلدان ٨/١ .

(٦) ٨/١ .

(٧) ٥٦٠/٤ .

معجم ياقوت . فإن كان الأمر كذلك ، كانت تلك الظاهرة تتجلى في هذا الكتاب للمرة الأولى ، وإن كانت غير فذة ، لأنها كانت منتشرة في كتب الأنساب والأعلام ، لمعرفة الألقاب .

كذلك اتخذ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي ، المتوفى في ٥٨٤ هـ ، كتاب أبي الفتح الإسكندري أساساً لكتابه المسمى « ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع التي ذكرت في مغازي رسول الله » أو « المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان » ، حتى قال عنه ياقوت (١) : « وجدت الحازمي — رحمه الله — قد اختلسه وادعاه واستجهل الرواة فرواه » . ويبدو أن ياقوتاً كان حاقداً على الرجل ، قال : « ولقد كنت عند وقوفي على كتابه أرفع قدره عن علمه ، وأرى أن مرماه يقصد عن سهمه ، إلى أن كشف الله خبيثته ، وتمحّض المحض عن زبدته » . ولذلك لم يرجع إليه إلا مرات قلائل نتبين منها أن الرجل كان يرد على المديني أحياناً (٢) ، وكان يذكر المنسوبين إلى المواضع التي يتحدث عنها (٣)

ثم بلغ هذا الفرع الغوى الجغرافي القمة ، حين ألّف أبو عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحموي الرومي (٥٧٤ — ٦٢٦) كتابه « معجم البلدان » ، الذي قام بطبعه المستشرق فردنند فستنفلد في ليبسك عام ١٨٦٦م في أربعة أجزاء كبار ، وآخرين للفهارس والتعليقات ، ثم طبع في القاهرة في ٨ أجزاء ، بدون فهارس ولا تعليقات في سنة ١٩٠٦ م ، ثم في بيروت حديثاً .

وكان المؤلف يرمى فيه إلى ما رمى إليه البكري قبله ، أعنى تخلص أسماء ، الأماكن من التصحيف ، لأهميتها عند أهل العلوم المختلفة .

(١) ٨/١ .

(٢) ٥٧٦ : ٢ .

(٣) ١ : ٢٥٦ ، ٢ : ٤٩٤ .

أما مادة الكتاب ، فهي — تبعاً لقول المؤلف في مقدمته — : « أسماء البلدان والجبال والأودية والقيعان ، والقرى والمحال والأوطان ، والبحار والأنهار والغدران ، والأصنام والأبداد والأوثان » .

ولم يقصر بحثه على بلاد العرب أو الخلافة الإسلامية ، بل تعدّاها إلى العالم القديم الذي عرفه المسلمون . واستمد هذه المادة من كتب المؤلفين السابقين في البقاع ، ومن كتب الأدب والحديث ، أو كما قال في مقدمته — بعد أن ذكر بعض كتب البقاع — : « وهذه الكتب المدونة في هذا الباب التي نقلت منها . ثم نقات من دواوين العرب والمحدثين ، وتواريخ أهل الأدب والمحدثين ، ومن أفواه الرواة وتفاريق الكتب . وما شاهدته في أسفاري وحصلته في تطوافي أضعاف ذلك » .

ورتب الأسماء وفقاً لحروفها كلها : أصبابة ومزيدة ، للمرة الأولى في هذا النوع . قال : « فأقسمه ثمانية وعشرين كتاباً على عدد حروف المعجم . ثم أقسم كل كتاب إلى ثمانية وعشرين باباً للحرف التالي للأول . وألتزم ترتيب كل كلمة منه على أول الحرف وثانيه وثالثه ورابعه وإلى أى غاية بلغ . فأقدم ما يجب تقديمه بحكم ترتيب أ ب ت ث على صورته الموضوعه له ، من غير نظر إلى أصول الكلمة وزوائدها ، لأن جميع ما يرد إنما هي أعلام لمسميات مفردة ، وأكثرها عجمية ومرتبلة لاساغ للاشتقاق فيها » .

ووصف ياقوت منهجه في الحديث عن الأماكن التي تكلم عنها ، فقال : « فاستخرت الله تعالى وجمعت ما شئتوه ، وأضفت إليه ما أهملوه ... ووضعت وضع أهل اللغة المحكم ، وأبنت عن كل حرف من الاسم : هل هو ساكن أو مفتوح أو مضموم أو مكسور ، وأزلت عنه عوارض الشبهة ... ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربياً ، ومعناه إن أحطت به علماً إن كان عجمياً ؛ وفي أى إقليم هو ، وأى شيء طالعه ، وما المستولى عليه من الكواكب ، ومن بناه ، وأى بلد من المشهورات يجاوره ، وكَم المسافة بينه وبين ما يقاربه » .

وبماذا اختص من الخصائص ، وما ذكر فيه من العجائب ، وبعض من دُفن فيه من الأعيان والصالحين والصحابة والتابعين (والمنسوين إليه) ، ونبدأ مما قيل فيه من الأشعار في الحنين إلى الأوطان ، والشاهدة على صحة ضبطه والإتقان ، وفي أي زمان فتحه المسلمون وكيفية ذلك ، ومن كان أميره وهل فتحه صلحاً أو عنوة ، لتعرف حكمه في الفىء والحزبة ، ومن ملكه في أيامنا هذه . على أنه ليس هذا الاشتراط بمطامير لنا في جميع ما نوردده ، ولا ممكن في قدرة أحد غيرنا ، وإنما يجيء على هذا البلدان المشهورة والأسميات المعمورة ، وربما ذكر بعض هذه الشروط دون بعض على حسب ما أدانا إليه الاجتهاد واستقصيت لك الفوائد جلها أو كلها ... حتى لقد ذكرت أشياء كثيرة تأبها العقول ... لبعدها عن العادات المألوفة ، وتنافرها عن المشاهدات المعسوفة .

وإذن فالكتاب يتأثر باللغويين في ترتيب الأسماء ، وضبطها ، وإبانة اشتقاق العربى منها ، ومعنى الأعجمى ، وفي تحديد أبعاد الأماكن بما جاورها من البقاع المشهورة ، والاستشهاد بالشعر على الضبط والتحديد . ويتأثر بالجغرافيين في إبانة أقاليم المواضع ، وخطوط طولها وعرضها ، وبالفلكيين في الكشف عن طالع كل منها تبعاً للكوكب المستولى عليه . ويأخذ من التاريخ تاريخ المدن ، والمنسوين إليها ، وفتح المسلمين لها ، وأميرها في عصر ياقوت . ويستمد من المأثورات الشعبية كثيراً من القصص والأخبار ، المتعلقة ببناء هذه المدن ، وخصائصها وعجائبها .

وصدر ياقوت كتابه بمقدمة جغرافية طويلة ، اشتملت على خمسة أبواب ، عالج فيها صورة الأرض ، وتقسيمها إلى أقاليم ، ومعاني المصطلحات الكثيرة الدوران في الكتاب وحكم البلاد التي فتحها الإسلام في الفىء والحراج ، وجملاً من أخبار بعض البلدان . وكلها أمور لا تدخل في نطاق بحثنا هذا .

وقد وصف كراتشكوفسكى أهمية معجم ياقوت ، فقال (١) : « هو أوسع وأهم ، بل وأكاد أقول أفضل مصنف من نوعه لمؤلف عربي للمصور الوسطى . ولتكوين فكرة عن حجمه يكفي أن نذكر أن المتن المطبوع يضم ٣٨٩٤ صفحة . وهو جماع للجغرافيا في صورها الفلكية والوصفية واللغوية وللرحلات أيضاً ، كما تنعكس فيه الجغرافيا التاريخية إلى جانب الدين والحضارة والاثولوجيا (علم الأجناس والفصائل البشرية) والأدب الشعبي وذلك في القرون الستة الأولى للهجرة . ويقرب عدد الشواهد الشعرية وحدها فيه — وذلك بين صغيرها وكبيرها — من الخمسة الآلاف . »

واستخرج ياقوت من معجمه كتاباً مختصراً باسم (المشترك وضعاً والمفترق صقعا) . حذف منه كثيراً من الإطلاقات الجغرافية والأخبارية ، فاقرب به من كتب اللغة ، وجعله في مجلد واحد .

ووصل إلينا مصنف آخر يختصر معجم ياقوت تحت اسم « مرصداً لاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » واختُلف في صاحبه ، فنسبه بعضهم إلى ياقوت ، ويبدو أنه خدعهم ما أعلنه ياقوت في مقدمة المعجم عمن طلبوا إليه اختصاره . ونسبه بعضهم إلى صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحكم (المتوفى في ٧٣٩) وبعضهم الآخر إلى السيوطي (المتوفى في ٩١١) .

ونختم بالإشارة إلى كتاب « المتفق وضعاً والمختلف صقعا » لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي صاحب القاموس المحيط (٢) (٧٢٩ — ٨١٧) ، ولم يصل إلينا .

وصفوة القول أن هذه الكتب جميعاً كانت تهتم بالاسم أكثر من المسمى ، باعتبار الاسم من المادة اللغوية التي تعالجها في الشؤون الأخرى ؛ واعتمدت على

(١) ٣٣٥ .

(١) السخاوى : الضوء اللامع ٨٢/١٠ . الشوكاني : البدر الطالع ٢٨٢/٢ . السيوطي : البنية ١١٨ .

الشعر والأخبار العربية في استخلاص هذه الأماكن وتحديد مواقعها ، كما يعتمد عليه اللغويون في تفسير ما يريدون تفسيره من ألفاظ ؛ وأقامت تحديدها للمواقع على ذكر الأماكن المجاورة وأبعادها عنها بالمراحل والأيام ، ثم الأميال والبرد . واختلفت بعد ذلك . فكان الأصمعي (في جزيرة العرب) والبكري والإسكندري وعرام والسكوني وياقوت أقرب من غيرهم إلى الدقة في تحديد المواضع التي يتحدثون عنها ، وكان أكثرهم دقة عرام والإسكندري وياقوت وأنت الدقة إلى عرام والسكوني من وصفهم رحلات يقوم بها المسافر ، وما يمر به من مواضع على التوالي . أما الدقة فتعتمد عند ياقوت على معلوماته الجغرافية البحتة ، حتى كان يحدد المواقع بخطوط الطول والعرض .

وتوسع البكري وياقوت في الشواهد التي استخلصوا منها أماكنهم . فاعتمد البكري على الأحاديث النبوية والأخبار العربية إلى جانب الشعر . واعتمد ياقوت على ذلك كله ، وأضاف إليه كثيراً من الكتب التاريخية والجغرافية وغيرها .

وكانت الجزيرة العربية وما تآخمها من أقطار عربية هي موضع دراسة المؤلفين الأولين . ولم يشذ عنهم غير الجاحظ الذي تناول بلاداً غير عربية . وبقي الأمر كذلك حتى القرن السادس ، فوسع المؤلفون مجاهلهم وتناولوا المدن الإسلامية الأخرى ، ثم توسع ياقوت إلى بقية أنحاء العالم القديم .

واختلفوا في ترتيب الكتب . فسار الأولون كما كانوا يسيرون في الرسائل للغوية الصغيرة ذات الموضوعات الواحدة ، مثل كتب الإبل ، والخيول ، وغيرها . فلم يرتب بعضهم كتابه ، مثل الأصمعي في داراته . ولكنه رتب جزيرة العرب وفقاً للأقاليم والقبائل التي تحلها ، وقسم عـرام كتابه قسمين : واحداً لتهامة ، والآخر للحجاز ، واتبع في الوصف ما يمر به المسافر بين المدينة ومكة من أماكن على التوالي . ثم ابتدأ الترتيب الألفبائي قاصراً على حرفين في المغرب العربي عند أبي عبيد البكري ، وعلى حرف واحد في المشرق عند الزمخشري ، ثم على حرفين عند العمراني ، إلى أن بلغ كماله عند ياقوت الذي راعى حروف الكلمة كلها : أصلية كانت أو مزيدة .

واتفق البكري وياقوت على ضبط الأسماء بالعبارة ، وإبانة حقيقة حروفها ،
والحركات عليها ، والإشارة إلى اشتقاقها ، خشية أن يلحقها التحريف ، الذي
كان السبب الذي دفعهما إلى تأليف معجميهما .

ثم اتجه كل منهم اتجاهاً خاصاً في المواد التي غنى بها في كتابه . فاهتم ابن
الكلبي بتفسير أسماء البلاد وتعليلها ، وإيراد المخرافات المتصلة بذلك . وعنى
أبو نصر الإسكندري ، وأبو موسى الأصفهاني ، وأبو بكر الحازمي بذكر
العلماء المنسوبين إلى المواضع التي يعالجونها . أما ياقوت فضم كل هذه الألوان –
إذ أدخل هذه الكتب في معجمه – وأضاف إليها الأخبار التاريخية الكثيرة .

كل هذا جعل من معجم البلدان لياقوت القِـمَّة التي وصل إليها هذا اللون من
التأليف والكتاب الذي يجمع كل اتجاهاته ، ويمثل كل الألوان ، ويضيف إليها
ما أدخله من اتجاهات تاريخية وجغرافية . فقد مزج صاحبه فيه جميع ألوان الثقافة
الإسلامية المتصلة به .

وقد تنبه أصحاب المعاجم اللغوية إلى هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ
الخليل بن أحمد في « العَـنـِـن » منه بحظ يسير ، تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى
غيرها . ثم عَبَّ منه ابن دريد في جمهرته . ووسَّع الصغاني في عبابه مجاله . ثم
حوَّله الفيروزآبادي وضمه إلى الأنهار الأخرى التي صبها في قاموسه المحيط ،
ثم شارحه السيد مرتضى الزبيدي . وتقوم الدعوة الآن إلى نفي هذا النهر عن
محيط المعاجم ، إذ تعتبره دخيلاً على المجال اللغوي البحت .

وأفاد أصحاب هذه الكتب بدورهم من المعاجم . فاستقى أبو عبيد البكري
كثيراً من رسومه من جمهرة ابن دريد . وأكثر ياقوت من الرجوع إليه وإلى
الأزهري والجوهري وغيرهم ، فتبادل كل من الفريقين التأثير والتأثير .

كُتُبُ الْفُرُوقِ اللُّغَوِيَّةِ

أول من نسب إليه كتاب من هذا الصنف محمد بن المستنير قطرب (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) . وقد عثر الدكتور رودلف جاير على مخطوط به خروم كثيرة ، يحتوى على كتاب لقطرب بعنوان « ما خالف فيه الإنسان البهيمة في أسماء الوحوش وصفاتها » . وهو — دون شك — كتاب الفرق .

وتناول قطرب في هذا الكتاب الفروق في ثلاثة أمور فقط : أسماء الحيوان وأولاده — وجماعاته — وأصواته .

وصنّف أنواع الحيوان التي بحث الفروق فيها إلى الأصناف التالية : الحمير ، شاء الوحش ، ذوات البرثن (ويسمى أيضا السباع) ، ذوات الجناح . وتتألف شاء الوحش عنده من البقر والظباء والأوعال ، وذوات البرثن من الأسد والذئاب والثعالب والضباع ، وإخال أنه يضم الأرانب إليها . ولا تأخذ ذوات الجناح صورة واضحة عنده ، ولا تتحدد معالمها ومجالها كل التحدد ، ولكن يبدو أنها تتألف من النعام والجراد والنحل .

وقسم قطرب كتابه إلى ثلاثة أقسام وفقا للأمور الثلاثة التي أقام الفروق عليها . وذكر في كل قسم جميع الأصناف التي ذكرت من الحيوان .

فذكر في القسم الأول الأسماء التي تطلق على هذه الحيوانات وأولادها ؛ وبدأ بالحمير ؛ فقال : « يقال للحمار : عَيْر ، ومِسْحَل ، وابن مِقْلَاء ، وللأنثى : أتان ، وعَيْرَة ، بالهاء . وقال الراجز :

يفيشُها بفيشِةٍ قَلِيقٍ فيشِ الحمار عَيْرَةً بِجُوقِ
ويقال لولده : جَحْش ، وتَوَلَب ، وفَرَأٌ — ياهذا — بالهمز ، وفَرَا .
وفي مثل لهم : كُئِل الصَّيْد في بطن الفَرَا . ويقال له : العِفُو والعُفُو والعَفَا —
با هذا — لغة : »

وتلاها بشاء الوحش على اختلاف أنواعها ، فقال : « يقال للبقرة : بَقْرَة ،
ومَهْهَة . والمهْهَة : البقرة الوحشية البيضاء . وفَسْهَة : البقرة الوحشية .
والخَزْوَمة : البقرة في لغة بعض أهل اليمن . والجميع الخَزَآم . ويقال لولدها
حين تضعه : طَلَاً ، وهي تجرى مجرى النعجة . فإذا مشى واشتد قيل :
ذَرَعَ ، وفَرِير ، وقد ذكر في بيت لبيد . وقال ذو الرمة :

وَكَلَّ مَوْشَاةَ الْقَوَائِمِ نَعْجَةً لَهَا ذَرَعَ قَدْ أَحْرَزَتْهُ وَمُطْفِلٍ
وَأَمَّا الْبَهْزَعُ فَهُوَ الْجَدْعُ مِنَ الْبَقَرِ ، وَهُوَ الْفَزَّ . . . » .

وأعقبها بذوات البرثن حيث قال : « ومن ذوات البرثن قالوا : أَسَد ،
والأنثى أَسْدَة ، وأَسَدٌ للجميع . وقالوا للأنثى : لَبْؤَة وَلَبَّاءَة وَلَبَّاءَة وَلَبَّاءَة
ولَبْؤَة بغير همز . . . ويقال لجِرْوِه : الشُّبْل ، والأنثى شِبْلَة ، والجميع
أَشْبُل . . . » .

ونختم بذوات الجناح ، إذ قال : « فقالوا في النعام : الظَّالِم : الذَّكَر ،
والهَيْق ، والهَيْقَل ، والنَّقْنِق ، والهَجَف ، لطوله وعظم بطنه ، والهَزَف ،
والنعامة للأنثى . وقالوا للنعامة هذه : شاة . وقال الراجز :

يُحْسَبُ بَيْنَ الْفَجْرِ وَالظَّلَامِ إِذَا بَدَأَ شَاةٌ مِنَ النَّعَامِ
ويقال للأنثى منها هَيْقَة ، وهَيْقَلَة ، ونَقْنِقَة . . . » .

وكذا فعل في القسمين الآخرين من الكتاب . فبدأ القسم الخاص بأسماء
الجماعات بالحمير فقال : « ويقال له من الحمير : الْمُحِيرَة ، والمَعْيُوراء ،
والعانة ، والقَنْبَلَة ، والكُسْعَة ، والنَّخْة . . . » .

وتلاها بشاء الوحش ، فقال : « قالوا في شاء الوحش . . صُور و صُور
وصِيَار ، وسِرْب من البقر : لما بين العشرة إلى العشرين إلى الثلاثين
ونحوها . . . » .

ثم . . « ذى البرثن ، قالوا : صُوءَة من السباع . والعَرْجَلَة أيضا : الجماعة من
الناس ، وربما قالوا في السباع . . » .

والختماء لذوات الجناح : « قالوا في النعام : خَيْطَى وخَيْطَان وخَيْوِط
بلحمائتها ، وإنما أخذ من قولهم : هذه نعامة تَخِيْط ، أى تَمْشِي . . . » .

وقال في قسم الأصوات : « وأما الحمار فيقال : نَهَق ، وَيَنْهَق ، نَهَقَ
يَنْهَقُ نَهيقاً ونُهاقاً ، وشَحَجَ أيضاً يَشْحَجُ شَحيجاً ، وشُحاجاً : إذا
أراد أن ينهق . . . » .

والنعجة تَنْجُج ، والشاة تَخُور أيضاً ، والبقرة تَنجُج وتَخُور ، وهو
أرفع صوتها . قال الله عز وجل في كتابه : « عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوار » .
الأسد زَارَ وَيَزِيرُ وَيَزَارُ زَثِيرًا ، وَأَزَارَ أيضاً يَزِيرُ ، ونَامَ
الأسد يَنْتِمُ . والعزيف أيضاً صوته . والزَمْزَمَة والزَمْجَرَة وهما من
صناده إذا لم يفصح . .

وأما النعام فيَعِيرُ وَيَزْمِرُ ، وهو العِرَار والزَّمار . وقال الطرماح :
يدعو العِرَارُ بها الزَّمار كما اشتكى أَلِهمْ تُجَوابُهُ النساءُ العُودُ
وجلى أنه أفرد كل حيوان من شاء الوحش ، وذوات البرثن ، وذوات
الجناح ، وأنه لم يخلط بعضها ببعض ، بل راعى في التعرض لها ترتيباً معيناً ، التزم
به ولم يحد عنه .

والغريب أنه لم يتعرض للإنسان ، ولم يذكر ما يطلق عليه من أسماء في
الأحوال التي عالجها ، على الرغم من تصريحه بذلك في عنوان الكتاب .

وراعى قطرب فيما أورده من ألفاظ : أن ينبه على مؤنث المذكر منها ،
ومذكر المؤنث ، وعلى جمع المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً ، وعلى ما يرد فيه من
لغات . والتفت في بعض الأحيان إلى ما يشتق منها من أفعال ، فكان يذكر الماضي
منها والمضارع والمصدر . وأتى ببعض المترادفات في أحيان أخرى . والشواهد
الشعرية كثيرة في الكتاب . ونسب أكثر هذه الشواهد إلى قائلها ، وإن أهمل
ذلك في بعضها ، وعلق على بعضها الآخر . ولم يستشهد بالآيات القرآنية غير
في موضع واحد .

ذلك هو كتاب الفرق لقُطْرُب الذي لا يضم سوى إحدى عشرة صفحة .

وَأَلَفَ فِي الْفُرُوقِ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الَّذِينَ طَوَّاهُمْ الْمَوْتُ فِي الْقُرْنِ الْهَجْرِيِّ
الثَّالِثِ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (مَاتَ بَيْنَ سَنَتَيْ ٢٠٩ وَ ٢١٣) ، وَأَبُو زَيْدٍ
سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ (مَاتَ سَنَةَ ٢١٤ أَوْ ٢١٥) ، وَأَبُو زِيَادٍ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ
الْمَلِكِ الْكَلَابِيِّ (مَاتَ سَنَةَ ٢١٥) ، وَأَبُو سَعِيدِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَرِيبِ الْأَصْمَعِيِّ
(مَاتَ بَيْنَ سَنَتَيْ ٢١٤ وَ ٢١٧) وَأَبُو يَوْسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ (مَاتَ بَيْنَ
سَنَتَيْ ٢٤٣ وَ ٢٤٦) ، وَأَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّجِسْتَانِيُّ (مَاتَ ٢٥٥) ،
وَأَبُو مُحَمَّدٍ ثَابِتُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ (وَرَّاقُ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْمُتَوَفَى بَيْنَ سَنَتَيْ
٢٢٢ وَ ٢٢٤) وَرَبَّمَا لَا أَخْطِئُ عَيْنَ أَضْمٍ إِلَيْهِمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْدَادِيُّ
الضَّرِيرُ (تَلَمَّذَ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الدِّينُورِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٢٨٩) .

وَكُلُّ هَذِهِ الْكُتُبِ — غَيْرُ وَاحِدٍ — ضَائِعٌ ، لَا أَعْرِفُ لَهُ ذِكْرًا . وَلَا يَعْنِي
هَذَا أَنْ أَحَدًا لَمْ يَتَلَقَّهَا عَنْ مُؤَلِّفِهَا ، بَلْ بَقِيَتْ رَوَايَةُ كُتُبِ الْأَصْمَعِيِّ ، وَابْنِ
السَّكَيْتِ وَابْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي . فَانْتَقَلَ بِهَا إِلَى الْأَنْدَلُسِ
وَرَوَاهَا عَنْهُ تَلَامِيذُهُ ، إِلَى أَنْ ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَيْرٍ الْإِشْبِيلِيُّ فِي فَهْرَسَةِ
مُرُويَاتِهِ . وَلَيْسَ مِنَ الْمُسْتَعْبَدِ أَنْ تَكُونَ فِي بَعْضِ الْمَكْتَبَاتِ الَّتِي لَا نَعْرِفُ مَحْتَوِيَاتَهَا .

وَالْكِتَابُ الْبَاقِي مِنْهَا هُوَ مُؤَلَّفُ الْأَصْمَعِيِّ ، الَّذِي حَقَّقَهُ وَنَشَرَهُ الدَّكْتُورُ دَاوِيدُ
هَيْنَرِيشُ مِيلَرُ فِي سَنَةِ ١٨٧٦ م . وَيُؤَكِّدُ كِتَابُ الْأَصْمَعِيِّ الصَّلَاةَ الَّتِي اسْتَنْتَجَتْهَا
بَيْنَ عُنْوَانِي كِتَابِ قُطْرُبَ ، إِذْ أَنَّهُ يَحْمِلُ الْعُنْوَانَيْنِ مَعًا : أَحَدُهُمَا فِي صَفْحَةِ
الْعُنْوَانِ ، وَالثَّانِي فِي صَدْرِ الْقَدَمَةِ .

وَيُخْتَلَفُ كِتَابُ الْأَصْمَعِيِّ فِي تَقْسِيمِهِ — كُلُّ الْاِخْتِلَافِ — عَنْ تَقْسِيمِ كِتَابِ قُطْرُبَ
إِذْ تَنَاقَلَ الْمُؤَلِّفُ فِيهِ مَوْضُوعَاتٍ أَكْثَرُ مِنْ الَّتِي عَاجَلَهَا قُطْرُبُ ، وَتَبْلُغُ تِسْعَةَ عَشَرَ
مَوْضُوعًا ، جَعَلَهَا فِي ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ قِسْمًا . وَهَذِهِ هِيَ مَوْضُوعَاتُ الْكِتَابِ :
مَا اتَّصَلَ بِالْفَمِّ ، ثُمَّ مَا اتَّصَلَ بِالشَّفَّةِ ، ثُمَّ بِالْأَنْفِ ، ثُمَّ بِالظَّفْرِ ، ثُمَّ بِالرَّجْلِ ،
ثُمَّ الصِّدْرِ ، ثُمَّ الثَّدْيِ ، ثُمَّ الْفَرْجِ (وَوَضَعَهُ فِي قِسْمَيْنِ : أَوَّلُهُمَا خَاصٌّ

بالذكر والثاني بالأنثى) ثم المخاط (وآخر للبصاق) ، ثم العَرَق ، ثم الجلوس ،
ثم التَخَوُّط ، ثم الغُلْمَة ، ثم النكاح ، ثم الحَمَل ، ثم الولادة ، ثم أسماء
الأولاد ، ثم الجماعات ، ثم الأصوات (ووضعتها في ثلاثة أقسام : أحدها
لذوات الحافر والظلف ، والثاني للطير ، والآخر للسباع) .

ويتضح من هذا البيان أن الأصمعى وضع بعض الأمور المتقاربة متعاقبة ، ولم
يراع أى ترتيب في الأمور الأخرى .

ونهج في الأقسام الأولى من الكتاب على ذكر الأسماء ، وفي الأقسام الأخيرة
على ذكر الأفعال . وراعى في الأسماء أن يبين المفرد منها والجمع ، بل ذكر
في أحيان جموع القلة والمثنى منها . وأبان في الأفعال صيغ الماضى والمضارع
والمصدر . وكثيرا ما أشار الى المذكر والمؤنث ، وما في الألفاظ التى أوردها من
لغات ، وضبطها . والتفت في بعض الأحيان إلى ما فيها من مسائل لغوية ونحوية ،
وإلى ما يرادفها من ألفاظ . واتخذ شواهد من الشعر ، والأمثال ، والتعبيرات
الخاصة ، والأحاديث النبوية . غير أن الشعر عنده أقل مما كان عليه عند
قطرب . وتشابه منهجهما فيما أوردا من شعر .

قال : « وهى شفة الإنسان — مفتوحة — وهما الشفتان ، والجميع الشَّفاهة
والمِشْفَر من البعير ، وهما المِشْفَران ، والجميع المشافر . والجَحْفلة من ذوات
الحافر ، وهما الجحفتان ، والجميع الجحافل . والمِقمّة المِرْمّة من
ذوات الأظلاف بالكسر والنصب . والخطم والخُرطوم من السباع .
والمِنقار من الطير ، والجميع المناقير . فإن كان من سباع الطير فهو المِنقار
والمِنسر . وربما أقيم بعض هذه الأشياء مقام بعض إذا اضطر الشاعر الى ذلك .. »

يقال : جالس يجلس جلوسا ، وقعد يقعد قعودا . ويقال للفرس ولكل
ذى حافر : رُبَض يربض رُبوضا . ويقال للطير : جثم يجثم جُثوما .
ومَجْثِمة : هو الموضع الذى يجثم فيه . ويقال للبعير : برك يبرك بُروكا ... » .

ذلك هو كتاب الفرق للأصمعي ، الذي يكبر في الحجم كتاب قطرب بما يقارب نصفه ، إذ يضم من الصفحات خمس عشرة .

وَأَلَّفَ فِي الْفُرُوقِ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ غَيَّبَهُمُ الْقُرْنُ الرَّابِعُ : أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ السَّرِيِّ الزَّجَّاجَ (مَاتَ بَيْنَ ٣١٠ وَ ٣١٦) ، وَأَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَشَّاءَ (مَاتَ ٣٢٥) ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ الْجَعْفَرِيَّ (تَلْمِيزُ ابْنِ كَيْسَانَ الْمُتَوَفَى ٣٢٠) وَابْنَ جُنَى (مَاتَ ٣٩٢) ، وَمُعَاوِيَةُ أَبُو الْجَوْدِ الْقَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعَجَلَانِيُّ .

وَلَعَلَى لَا أَتَجَاوِزُ الصَّوَابَ حِينَ أَضَيِّفُ إِلَيْهِمْ أَبَا الْفَضْلِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي غَسَّانَ الْبَكْرِيَّ ، وَأَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَعْلَى .

وَلَمْ نَعُثِرْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا عَلَى أَيِّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِمْ . وَلَا أَعْرِفُ عَنْهَا غَيْرَ مَا قَالَه يَاقُوتٌ عَنْ كِتَابِ ابْنِ مَعْلَى : « كِتَابُ حَسَنِ غَرِيبٍ » .

وَأَلَّفَ أَصْحَابُ الْمَوْسُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْمَوْسُوعَاتِ — مِثْلُ أَبِي عُبَيْدٍ فِي الْغَرِيبِ الْمُصَنَّفِ ، وَابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمَخْصَصِ — أَنْ يَعْقِدُوا فِي مَوْسُوعَاتِهِمْ أَبْوَاباً لِلْمَوْسُوعَاتِ الَّتِي يَخْصِصُ لَهَا غَيْرُهُمْ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ رِسَائِلَ ، مِثْلَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ، وَالْخَيْلِ ، وَالْإِبِلِ . وَلَكِنْ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَجْعَلْ لِلْفُرُوقِ بَاباً ، وَلَعَلَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ تَخْصِصَهُمْ كُلَّ حَيْوَانٍ بِكِتَابٍ أَوْ بِأَبْوَابٍ مِنْ مَوْسُوعَاتِهِمْ أَغْنَى عَنْ إِبَانَةِ الْفُرُوقِ .

وَلَكِنْ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمَعْرُوفُ بِثَعْلَبٍ (٢٠٠ — ٢٩١ هـ) جَعَلَ الْبَابَ الْأَخِيرَ مِنْ كِتَابِهِ الصَّغِيرِ « الْفَصِيحِ » لِلْفُرُوقِ . وَعَالَجَ فِيهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَطْلُقُ عَلَى الشَّفَاهِ ، وَالْأَظْفَارِ ، وَالْأَثْدَاءِ مِنْ أَعْضَاءِ الْحَيْوَانِ ، وَعَلَى الشَّهْوَةِ وَالْمَوْتِ وَالتَّبَرُّزِ مِنْ أَصْنَافِ الْحَيْوَانِ .

وَضَبَطَ مَا أَوْرَدَهُ مِنْ أَلْفَاظٍ ، وَأَشَارَ إِلَى الْمَفْرَدِ مِنْهَا أَحْيَاناً ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : « هِيَ الشَّفَّةُ مِنَ الْإِنْسَانِ ، وَمِنْ ذَوَاتِ الْخَيْفِ الْمِشْفَرِ ، وَمِنْ ذَوَاتِ الْحَافِرِ »

الجَحْفَلَة ، ومن ذوات الظِّلْف المِقْمَمَة والمِرْمَمَة ، ومن الخَنْزِير
الْفِنْطِيسَة ، ومن السباع الخَطْم والخُرطوم ، ومن الكلب البِرْطِيل ، ومن
ذی الجناح غیر الصائد المِنْقار ، ومن الصائد المِنْسَر .

ووجد إلى جانب هذا اللون من الكتب كتب أخرى في الفروق ، ولكنها
عنيت بالفروق بين الحروف المتقاربة مثل الضاد والظاء ، أو بين المترادفات
اللغوية ، وليس الحديث عنها .

انتهى بحمد الله .